



تعنى برصد المخاطر والمؤشرات وتحليل  
الاتجاهات الاقتصادية

إعداد: مديرية الدراسات الاقتصادية

# النشرة الاقتصادية

العدد الحادي عشر: نيسان 2024

## المحتويات

3	.....	أولاً: اتجاهات وقضايا
3	.....	1. قضايا جوهريه في المعالجة والإنقاذ
10	.....	2. موازنات البرامج والأداء، خطوة نحو تحديث الإدارة المالية في الدولة
20	.....	3. قياس التضخم الأساسي في لبنان
32	.....	ثانياً: تقارير وبرامج
32	.....	4. دراسة مؤشرات القدرات الإنتاجية في لبنان
42	.....	ثالثاً: قضايا دولية
42	.....	5. قطاع التكنولوجيا الفائقة في كيان العدو وأثار حرب غزة الأخيرة (بحسب المصادر الصهيونية)
53	.....	6. سوق العمل في كيان العدو





## أولاً: اتجاهات وقضايا

بوسع عدد من المصادر تسوية هذه الخسائر فيما تعجز عنها أخرى. وستستفيد المصادر المحظية من طرق عدّة في إعادة الرسلة، ومنها، إلى جانب التقديمات النقدية واستخدام ما كفنته المصادر من مؤونات في السنوات الماضية: إعادة تقويم الموجودات العقارية وبيع أصول خارجية وتحويل جزء من المطلوبات إلى حساب رأس المال. وستستفيد المصادر القادرة على الاستثمار من المهل الطويلة الممنوحة لها لإعادة التدوير (والتي تمتد لثلاث سنوات بحسب مشروع قانون الرسلة) (والتي تتمدّل لثلاث سنوات بحسب مشروع قانون معالجة أوضاع القطاع المصرفي). وبالمقابل تحيل المصادر الخسائر الباقيه، أي أكثر من 60 مليار د.أ، إلى المصرف المركزي والحكومة جراء توقفها عن الدفع، الأول في أيلول عام 2019 والثانية في آذار 2020. ولا ضير، من منظور المصادر، من أن تبعي الدولة إيراداتها الضريبية وعائدات أملاكها العامة وأصولها التجارية ومواردها المستقبلية المحتملة كالنفط والغاز، في تسديد ما هو متوجب من خسائر.

وفي المقابل يتبنّى المصرف المركزي مقاربة ضئيلة مختلفة للخسائر، يعبر عنها التوزيع المعدل لميزانيته Interim balance sheet المؤقتة المنصورة في 2024/2/15 البنود الآتية الميزانية المنصورة في 2024/2/15 البنود الآتية للموجودات (مقوّمة بالدولار الأميركي): 16.7 مليار د.أ ديون على الحكومة ناتجة عن تمويل الدولة بالعملات (وهذا ليس دقيقاً). وفروقات إعادة التقييم التي نقلها المصرف المركزي من جانب الموجودات إلى جانب المطلوبات والتي تقدر قيمتها بـ 40.5 مليار د.أ، ما

عن 16 مليار د.أ) اشتراها المصرف في مقابل ما يساويها من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية. وإذا أضفنا إلى ذلك الفوائد التي دفعتها الدولة على قروضها من المصرف المركزي، فقد تكون الحكومة دائنة وليست مدينة للمصرف المركزي.

### 1. قضايا جوهرية في المعالجة والإنقاذ

تُظهر البيانات التقديرية، ما قبل الحرب العدوانية على غرّة، اتجاهًا إيجابيًّا في مؤشرات الاقتصاد الكلي في لبنان. وهذا لافت في توقيته، فالعجلة السياسية متباطئة أو متوقفة، والحلول منعدمة، وإلى الآن لم تقدم خطوة إلى الأمام في معالجة الأزمة المالية والمصرفية، وترك الأمر إلى إجراءات آنية تصدر بقرارات أو تعليمات. ولا يقف الأمر عند حد التلاؤم في إقرار القوانين والبرامج الإنقاذية وعلى رأسها معالجة أوضاع المصادر والتوازن المالي ووضع ضوابط استثنائية مؤقتة على رأس المال، بل يتعداها إلى التغاضي عن استحقاقات حرجية، وفي مقدمها مثلاً تعليق دفع سندات اليوروبوند، أو عودة العجز في ميزان المدفوعات مع ما له من تأثيرات ضارة على سوق النقد.

#### تعرّض التقديرات

إن توفر معلومات دقيقة ومفصلة ومتفق على صحتها عن الخسائر، هو نقطة الانطلاق الصحيحة في أي معالجة، حتى لا يلحد كل طرف إلى تصوّرات تبعد عنه المسؤولية. ويتفق المعنيون بالأزمة عموماً على أن الخسائر المصرفية (عدا خسائر اليوروبوند خارج القطاع المصرفي) أكثر من 70 مليار د.أ، لكنهم يختلفون عّنّه معنّي بتسويتها. تفترض المصادر أن حدود مسؤوليتها القصوى يجب ألا تزيد على قيمة الخسائر المحقّقة حالياً، وهذه تقارب قيمتها 7 مليارات د.أ بعد اعتماد سعر صرف 15 ألف ل.ل. لكل دولار أمريكي قبل حوالي سنة، وقد تزيد باعتماد سعر الصرف في السوق.

<sup>1</sup> بالاستناد إلى تقرير التدقيق الجنائي الفاريز أند مارسل وبيانات أخرى، يتبيّن أن تحويلات المصرف المركزي لتمويل شراء مادة الفيول وغيرها في السنوات التي سبقت الأزمة لم تتجاوز 12 مليار د.أ. فيما أصدرت وزارة المالية سندات يوروبوند (بما لا يقل



الودائع المُؤهّلة و 10 دولارات من الودائع غير المُؤهّلة مقابل دولار واحد من رأس المال المصرفي، ونتيجة لذلك يُحسم ما يعادل 13 مليار د.أ. من الودائع في مقابل حصول أصحابها على أسهم بقيمة ملياري د.أ تقريباً، أي ما يوازي نصف مجموع الرأسمال الجديد للمصارف بعد إعادة الهيكلة.

(4) التسديد التدريجي والتصاعدي للبالغ المحمي من الودائع الذي لا يتجاوز 100 ألف د.أ. للودائع المُؤهّلة و 36 ألف د.أ. للودائع غير المُؤهّلة وبما لا يتجاوز نصف هذه المبالغ في المصادر الخاضعة للتصفية. والقيمة الإجمالية للودائع المحمية تُقدر بحوالي 22 مليار د.أ، تُدفع مناصفة بين المصادر والمصرف المركزي (تقطع من حسابات المصادر لديه). ولما كان السقف الزمني لتأدية هذه الودائع هو 15 عاماً فإن قيمتها الحالية الصافية NPV تبلغ 13 مليار د.أ تقريباً (أي أنه إذا أصدرت سندات دين مكفولة بالبالغ المحمية المقسّطة على النحو المذكور، فإن إيرادات يعها فوراً تعادل بحوالي 60 بالمئة من قيمتها الدفترية المقسّطة على 15 عاماً).

(5) تحويل ما يقارب 30 مليار د.أ من الودائع المُؤهّلة وغير المُؤهّلة إلى سندات مالية من فئة (أ) وما فوق (A and above) تستحقّ بعد 30 سنة للودائع المُؤهّلة و 40 سنة للودائع غير المُؤهّلة<sup>2</sup>. ولا تزيد القيمة الحالية المحسومة لهذه السندات على 6 مليارات د.أ. يُسدد نصفها مباشرة من المصادر ونصفها الآخر نقداً من حساباتها لدى مصرف لبنان.

(6) تحويل بحوالي 3 مليارات د.أ طوعاً إلى الليرة اللبنانيّة بسعر صرف مخفض (يتراوح بين 20 بالمئة و 50 بالمئة من سعر الصرف بالسوق).

قبل البيع فسيحصل على 30.5% من قيمته الإسمية وأكثر من 50 بالمئة منها بعد عشرين سنة، فيما يحصل على القيمة الكاملة إذا انتظر إلى حين الاستحقاق بعد ثلاثين سنة.

يعني أنّ على طرف ما تسديد هذا المبلغ وإنّ تحملته الخزينة. وبذلك يلقي المصرف المركزي على عاتق الحكومة تبعات تسوية حوالي 57 مليار د.أ من الخسائر. ويرد في جانب الموجودات أيضاً 118 ألف مليار ل.ل. تكاليف عمليات سوق مفتوحة مؤجلة (يرتبط معظمها بالهندسات المالية)، فيما جرى خفض قيمة بند موجودات أخرى محاسبياً (Other assets) من حوالي 68 مليار د.أ في ميزانية مصرف لبنان المؤقتة بداية العام الماضي إلى أقلّ من 100 مليون د.أ في آخر موازنة منشورة.

تللزم الحكومة من جانبها شكلياً بعدم الفسخ بالودائع، لكنها تذمّرها عملياً من خلال إعادة تصنيف الودائع بالعملات، المتبقية لدى القطاع المصرفي، ما بين المُؤهّلة (40 مليار د.أ) وغير المُؤهّلة (46 مليار د.أ)، بحيث تكون نسبة الاسترداد للودائع المُؤهّلة أعلى (ما بين الضعفين وثلاثة أضعاف) من نسبة الاسترداد للودائع غير المُؤهّلة، فضلاً عن تدابير استثنائية ومتشدّدة بخصوص الودائع غير المشروعة. وبحسب السيناريو التقريري المتصل بمشروع قانون معالجة أوضاع القطاع المصرفي تتعرّض الودائع لحملة من الاقتطاعات المباشرة وغير المباشرة بعضها مبرّ وبعضاً الآخر غير مبرّ، وذلك على النحو الآتي:

(1) اقتطاع بحوالي 7.5 مليار د.أ على الأقل من الودائع المُؤهّلة وغير المُؤهّلة بوصفها ودائع غير مشروعة وفقاً للنموذج المحدث "اعرف عميلك KYC" الوارد في مشروع القانون.

(2) شطب بحوالي 10 مليارات د.أ من الفوائد الزائدة.

(3) تحويل جزء من الودائع ما فوق 500 ألف د.أ إلى أدوات رأسمالية in Bail بمعامل تحويل: 5 دولارات من

<sup>2</sup> إذا كانت الفائدة في الأسواق تساوي مثلاً 6 بالمئة وقام المودع ببيع السندات التي تستحقّ بعد 30 سنة فوراً فسيحصل على 17 بالمئة من قيمتها الإسمية، لكن إذا انتظر 10 سنوات



المعايير المعتمدة في تشخيص الودائع غير المشروعة بالمعقولية فنياً وقانونياً. ويمكن زيادة القيمة الفورية للودائع على النسب المقدرة أعلاه، من خلال تشخيص الجزء الأكبر من الموجودات الجيدة المتبقية في القطاع الصالحي لضمان الودائع المحتملة، وتحسين رسملة صندوق الودائع من خلال مده بأصول حقيقة جديدة، لأن تخصص له مثلاً حصة وازنة من رخصة ثلاثة للخلوي، يجري إصدارها في ظرف اقتصادي مناسب. وبدلاً من دفع أموال طائلة إلى الخارج لشراء سندات أجنبية من فئة أ وما فوق، يجب التفكير بصيغة أخرى ملائمة للمودعين وتغذى الدورة الاقتصادية للبلد في الوقت نفسه.

أهـا في توزيع الخسائر، فيفترض أن تتحمل المصادر كلفة تساوي أرباحها الموزعة من عام 2011 زائداً أرباح الهندسات المالية، وأن تُعاد رسملة المصرف المركزي تدريجياً بما يتناسب مع الحجم الإجمالي لميزانيته بعد التسوية، على أن يلتزم المصرف أيضاً بتكوين تدريجي لمؤونات تساوي قيمة الموجودات الأخرى وأعباء عمليات السوق المفتوحة الموجبة بعد شطب ما يمكن شطبها منها. ويقع على عاتق الحكومة ما يوازي القيمة الفعلية لسندات اليوروبروند.

#### متلازمات الإنقاذ

لا تقف فعالية الإجراءات عند إقرار ما هو مطروح ومعرف من قوانين وبرامج، فهذه لن تجدي نفعاً ما لم تكن جزءاً من مروحة إصلاحات واسعة تغطي كل مجالات الأزمة، والتي نورد منها ما يتصل مباشرة بالأزمة:

- (1) تعديل قانون النقد والتسليف على نحو يكرس استقلالية المصرف المركزي عن السلطة المالية والعكس بالعكس، ويقلل الاعتماد المتبدل بين السياسيين المالية والنقدية في تمويل عجز الموازنة وتحقيق الاستقرار النقدي، ويضفي طابعاً مؤسساتياً لا فردياً على عمل المصرف المركزي. ويفترض بالتعديل

(7) بالمقابل تلتزم الحكومة بإعادة رسملة مصرف لبنان بمليارين ونصف مليار د.أ. من خلال إصدار سندات مالية أو بأي وسيلة أخرى. وتخصص أيضاً بعض إيراداتها المستقبلية وفق معايير محددة لتكوين موجودات صندوق استرداد الودائع.

#### وفق هذا السيناريو:

(1) من الناحية الفعلية، يسترد المودعون بالقيمة الحالية الصافية حوالي 30 بالمئة من قيمة ودائعهم (أي أن القيمة السوقية للودائع ستتضاعف من حوالي 15 بالمئة إلى 30 بالمئة) ويمكن لنسبة الاسترداد هذه أن تزيد أو تنقص تبعاً لدرجة المخاطر ونجاعة إجراءات التعافي ووجود ما يكفي من الضمانات المالية للمودعين ولا سيما عن المبلغ المحتملي من حساباتهم.

(2) إسمياً، يحصل المودعون على حوالي ثلثي ودائعهم عند الاستحقاق، شرط أن تكون الظروف الاقتصادية والمالية والنقدية مواتية وتسنم بقدر كافٍ من النمو والاستقرار لتمويل الاسترداد التدريجي للودائع.

(3) تتحمل الحكومة ومصرف لبنان كلفة مالية مقدارها 17 مليار د.أ. بقيمة حالية صافية تقارب 12 مليار د.أ، فيما يقع على عاتق المصادر تأدية 14 مليار د.أ، زائداً ملياري دولار للرسملة، وبذلك تكون أيضاً الكلفة المحسومة الصافية لمجموع ما ستتحمله المصادر 12 مليار د.أ.

لا تلبي خطة الحكومة معايير العدالة والوضوح والتوازن، لكنها تتطوّي على عناصر يمكن البناء عليها في إعداد مقاربة جديدة تنصف المودعين، وتتجنب بعض التصنيفات المعقّدة والمتحففة. فيمكن مثلاً دمج الودائع غير المؤهلة بالودائع المؤهلة، بعد إعادةتها إلى القيمة التي كانت عليها عند تحويلها من الليرة اللبنانية إلى الدولار، ويفترض أن يعامل المودعون في المصادر قيد التصفية معاملة غيرهم من المودعين، إذ يصعب فصل العوامل الذاتية التي تؤدي إلى تصفية مصرف ما عن الأزمة النظامية العامة. ويجب أن تسنم



ال حقيقي والاقتصاد المصرفية والمالية. (د) بنية قانونية ومؤسسية قوية تشمل فيما تشمله قوانين ناجزة وسلطة قضائية مستقلة، على الأقل في المجال المالي، ومبادئ محاسبة منظورة وخطط طوارئ معدة بعناية. (ه) التعامل بجدية مع مخاطر الترکز ولا سيما منها مخاطر التعرض الكبير. إذ يجب لا يتجاوز التعرض المرتبط بالمؤسسات 10 بالمائة من رأس المال المصرف و 25 بالمائة في التعامل مع الأفراد، فيما وصل التعرض قبيل الأزمة إلى 500 بالمائة في تعامل المصارف مع مصرف

لبنان و 75 بالمائة في تعاملها مع الحكومة. والعبارة التي يمكن استخلاصها من تجربة الأزمة في لبنان هي أن تقييد القطاع المالي والمصرفية بالمعايير التقنية والفنية لا يعني أنه يتقييد بالخطوط العامة للرقابة الشاملة والمتكاملة التي تقييه وتحدها مخاطر الائتمان، والسوق، ومخاطر التشغيل، والسيولة.

(3) تبني موازنة عامة اشتانية تتضمن إصلاحات جوهرية في جانبي الإيرادات والنفقات، وتكون مدخلاً إلى خطة إنقاذ متوسطة الأمد. والقطاع العام في جميع الحالات هو ركيزة أساسية للخروج من الانهيار المالي والمصرفية ولاستهلال مسيرة التعافي الاقتصادي، ولا بد له حتى يُؤدي دوره المطلوب من: (أ) استرداد الانتظام الوظيفي من خلال تحسين التقديمات المالية والاجتماعية بما يتضمن مع المتوسط العام للأجور والتقديمات في البلد، مع تجنب الدخول في متاهة سلسلة جديدة للأجور قبل تحقيق الاستقرار ووضوح الأفق المستقبلي للاقتصاد.

(ب) تمهين الخزينة من الوصول إلى كامل المبالغ المودعة لدى المصرف المركزي بالعملات الوطنية والأجنبية، والتي وصلت في منتصف شباط 2024 إلى 386.5 ألف ملyar (بما يعادل 4.3 مليار د.ل) 15 بالمائة منها تقريباً بالدولار الأميركي. لكن المصرف المركزي يمتنع عن تحويل إيرادات الدولة المودعة بالليرة

المنشودة أن يضع قيوداً قانونية تمنع تكرار تجربة الخسائر الضخمة التي سجلها مصرف لبنان أو تقلل من احتفال حدوتها، وأن يزيد مستوى التخصص الداخلي للمصرف من خلال إيجاد وحدات جديدة فيه تكون مهمتها تطبيق أعلى المعايير الاحترازية في إدارة المخاطر، مع الفصل ما أمكن بين مهام الرقابة والإدارة التنفيذية وإدارة السياسة النقدية.

(2) الالتزام بأعلى معايير الرقابة. لقد دفعنا حتى الآن ثمن فهمنا البسيط للمخاطر، فاخترنا مقررات بازل الاحترازية تقريراً بالتعيم الصادر عن مصرف لبنان في كانون الأول 2011 والذي أزم المصارف بزيادة الحدود الدنيا لرأس المال تدريجياً إلى 12 بالمائة حتى نهاية 2015 أي إلى أكثر مما قررته لجنة بازل 3. لكن الالتزام الشكلي بكفاية رأس المال وحدوده الدنيا لا تدراً وحدها المخاطر عن القطاع المصرفية ما لم تدرج ضمن نظام رقابة فعال ومتعدد البعد يتاسب مع المخاطر الحقيقة.

والممارسات الرقابية المصرفية العالمية ليست ثابتة، بل يجب، حسب مبادئ بازل، أن تتطور عبر الزمن وتستخلص الدروس وال عبر من التجارب والغيرات والمحن، وتلاحظ في تطبيقاتها نمو الأعمال المصرفية وتقدمها. وإذا انطلقنا من ذلك يكون على السلطات الرقابية في لبنان، إلى حين استعادة التعافي في أقل تقدير، أن تصفم نظام رقابة معززاً يتضمن المعايير الدولية ويشفي إليها معايير أخرى تلحظ خصوصية الأزمة في لبنان. والأهم من ذلك هو تبني منظور واسع وشامل للرقابة يقوم، بخلاف الممارسة الرقابية المنشطة في لبنان، على المواءمة بين سياسات الرقابة والشروط المسبقة للمحيطة بعمل المصارف، وفي صدارة هذه الشروط: (أ) وجود سياسات اقتصادية كافية سليمة وطاردة للخطر، (ب) إطار عمل يضمن الاستقرار المالي، (ج) سياسات احترازية كافية واضحة ترصد التفاعل الخطر بين الاقتصاد



المدفوعات لا سياسة تجفيف السيولة في السوق، هو الذي أدى إلى تثبيت سعر الصرف وامتصاص الضغوط التضخمية.

ويستعيد الناتج استقراره النسبي مع تراجع معدلات الانكماش الاقتصادي مقارنة بانكماش متراكم في السنوات 2019-2022 قارب 67% بالأرقام الأساسية و54% بالأرقام الحقيقية. ولأول مرة أيضاً نما متوسط الناتج الفردي (GDP per capita) بحوالي 1.2 بالمائة بعد خسارة مقدارها 47 بالمائة بالقيم الحقيقية و65 بالمائة إسمياً في السنوات الثلاث السابقة. ويعود الاستقرار النسبي في النشاط الاقتصادي إلى محركات اقتصادية إيجابية تتمثل في نمو الاستهلاك وأداء القطاع الخاص وزيادة أعداد السياحة بأكثر من خمسين بالمائة. لكن ذلك ترافق مع نسبة عالية للاستهلاك قياساً على الناتج (110 بالمائة تقريرياً) وعودة العجز في الميزان التجاري وفي الحساب الجاري نسبة للناتج إلى ما كان عليه قبل الأزمة، فيما حافظت تحويلات المغتربين على قيمتها تقريباً طوال السنوات الماضية، مع زيادة هي نسبتها إلى الناتج بسبب تراجع هذا الأخير، وقد ارتفعت هذه النسبة من 14.3% وسطياً في الأعوام 2009-2017 إلى 22.3% في السنوات 2019-2022. ومن المتوقع أن يتلقى لبنان حوالي 6.5 مليار د.أ. من التحويلات في عام 2023 تتوزع مصادرها على الشكل الآتي: 1114 مليون د.أ. من السعودية (17% من مجموع التحويلات)، ثم الولايات المتحدة الأمريكية 1002 مليون د.أ.، واستراليا 719 مليون د.أ.، وتليها كل من كندا، وألمانيا، وفرنسا، والإمارات... ويعتقد أن التحويلات ستكون في السنوات القادمة الداعمة الأساسية للأسر التي عوّضت عن فقدان القدرة الشرائية بتصدير قوّة العمل العدّرية.

وبغض النظر عن دقة الأرقام ومتانتها واستقرارها، وقد تكون عابرة ومؤقتة، فإن دلالتها الأبرز أنها نعود بعد

اللبنانية إلى العملات الأجنبية لزوم تمويل مشتريات الدولة من الخارج (كالفيول لشركة كهرباء لبنان). وبذلك تؤدي الضرائب والرسوم وظيفة عمليات السوق المفتوحة، على حساب دورها الأصلي والتعاقدية المتمثل في تمويل الصنافع العامة الأساسية وتمويلها. وفضلاً عن ذلك فإن احتجاز جزء من إيرادات الضرائب في المصرف المركزي يضاعف من مفاعيلها الانكماشية على الاقتصاد، وهذه طريقة ملتوية أخرى في تخفيف العرض النقدي بالليرة والطلب على العملات الأجنبية.

(ج) زيادة النفقات العامة الأولية لتساوي على الأقل نسبتها في البلدان المماثلة (20% بالمائة من الناتج المحلي بالمتوسط). وتتوسيع إيرادات الدولة من حيث العمدة (عملة وطنية وأجنبية بحسب وعاء الإيرادات) لمنحك الحكومة الاستقلالية تجاه المصرف المركزي، ومن حيث المصدر (دخل، استهلاك، أملاك...) لتحسين الحصيلة الضريبية وعدالتها. ما يحتم وضع المسودة المنجزة لقانون الضريبة الموحدة على الدخل، على جدول الأعمال.

### اقتصاد الأزمة من جديد

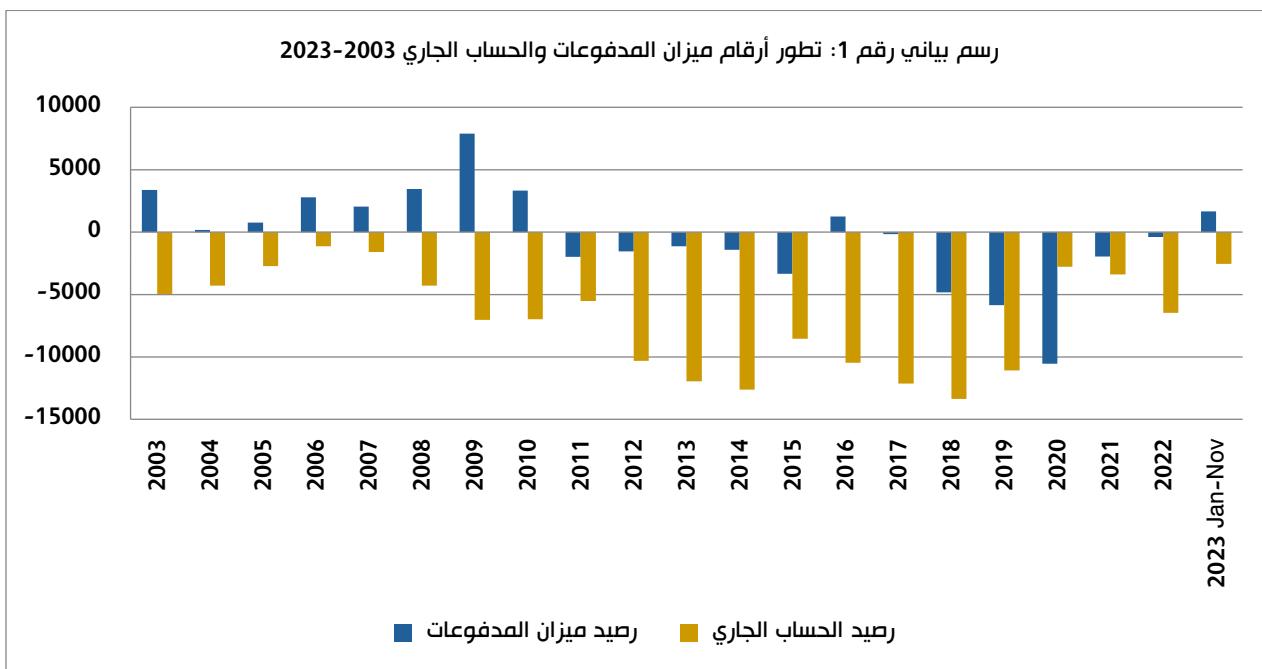
لأول مرة منذ عام 2011 يسجل لبنان فائضاً في ميزان المدفوعات، بعد عجز تراكمي أفضى إلى الأزمة المالية في لبنان. ويقدر فائض ميزان المدفوعات للعام 2023 بـ 1675 مليون د.أ. مقارنة بعجز مقداره 402 مليون د.أ. عام 2022. وعجز تراكمي بمقدار 23.74 مليار د.أ. في السنوات 2018-2022. ويفسر الفائض المحقق في سنة 2023 الاستقرار الذي يشهده سوق الصرف، وهو الذي مكّن المصرف المركزي من زيادة احتياطاته حوالي 900 مليون د.أ. منذ نهاية تموز الماضي. ولكن هذا الفائض في ميزان المدفوعات قد ينقلب في أي لحظة إلى رصيد سالب في ظل العجز الهائل في الميزان التجاري (أكثر من 9 مليارات د.أ.) وفي الحساب الجاري (حوالي سبع مليارات د.أ.). علماً أن فائض ميزان



وغير منطقي على التحويلات للأسر. ولنتذكر هنا أن تسجيل عجز في ميزان المدفوعات سيضعنا أمام احتمالين، إما استئناف السحب مما تبقى من احتياطيات بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان للتعويض عن هذا العجز، وإما تدهور إضافي في سعر الصرف، أو الأمرين معًا.

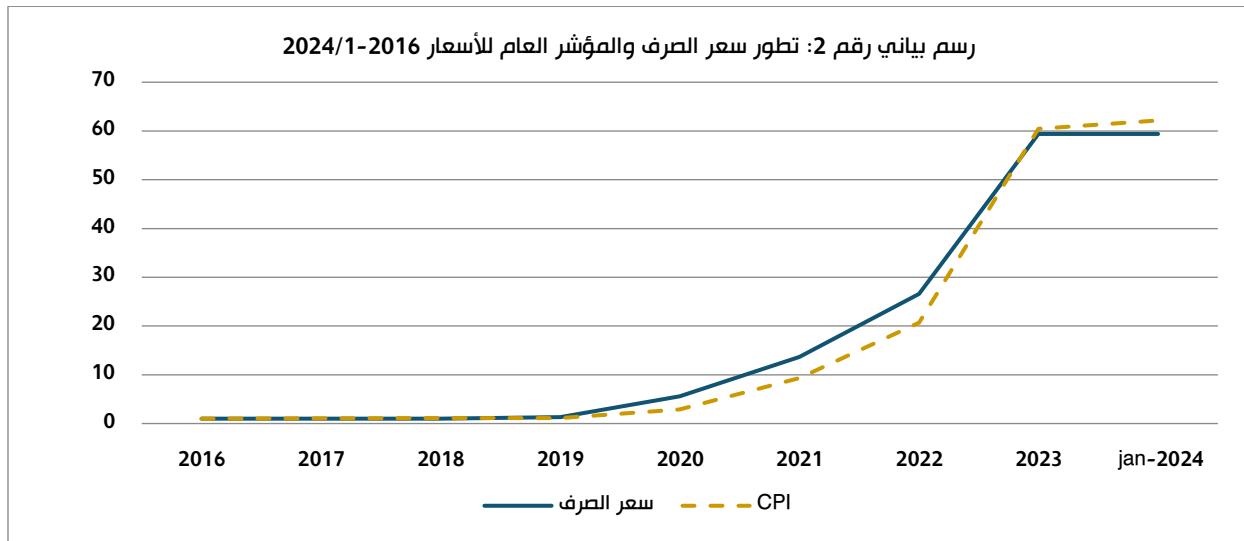
سنوات عاصفة من الأزمة إلى الاقتصاد نفسه الذي أوجدها، حيث يبيّن الرسم البياني رقم (1) التعايش بين عجز الحساب الجاري وعجز الميزان التجاري من ناحية وفائض ميزان المدفوعات من ناحية ثانية، ما يبيّن الاقتصاد رغم تدفق الأموال في وضعية افتراض وزيادة غير منظورة في المديونية الإجمالية للبلد، واعتماد زائد

رسم بياني رقم 1: تطور أرقام ميزان المدفوعات والحساب الجاري 2003-2023



والخدمات عادت إلى الارتفاع مقومة بالعملة الأجنبية، وأن معدلات التضخم (الإجمالية التي تشمل كل السلع والخدمات والمحليّة التي ترتكز على المنتج المحلي) باتت أعلى من مثيلاتها في العالم.

(2) عودة ظاهرة العرض الهولندي (لعنة الموارد) لتطاير برأسها من جديد، ويدلّ على ذلك أنّ مضاعف الأسعار من بداية الأزمة (مؤشر أسعار المستهلك CPI) قد تجاوز في بداية عام 2024 الزيادة المضاعفة في سعر صرف الدولار إلى الليرة اللبنانيّة. هذا يعني أن أسعار السلع



الناتج إلى أقل من 3 بالمئة عام 2023 (تقديرية) مقارنة بأكثر من 11 بالمئة عام 2018.

**وبالمحصلة** ما زلنا بعيدين من الناحتين المنهجية والسياسية عن الولوج في بوابة الحلول الناجعة، فهذه تحتاج إلى أن نستجمع ما بقى لدينا من موارد مالية وبشرية وبني مؤسساتية قادرة على العمل لتأهيل الاقتصاد ومن ثم الإدارة العامة والقطاع المالي، كما تحتاج إلى أفق جديد من المقارب المعاصرة إلى إرادة تغيير حازمة وشجاعة في تحمل النتائج والبيعات.

(3) يستعيد الاقتصاد ملامحه السابقة دون الاستفادة من فرصة انخفاض تكاليف الإنتاج بفعل تدهور سعر الصرف وتدني الأجور.

فالاستهلاك بقي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، والمنتجات القابلة للتبادل لم تزدهر بها فيه الكفاية وظل توزيع الناتج على حاله تقريباً منذ عام 2020، الذي شهد تحسناً محدوداً في حصة الزراعة والصناعة من الناتج لكن مع زيادة أكبر في حصة التجارة والخدمات التي استفادت من تراجع نسبة الضرائب غير المباشرة من

\* \* \*



السوق في احتساب وجباية الرسوم والضرائب، إلا إلى مزيد من تعريف الركود. كما أن تراجع حجم الموازنة من 19 مليار دولار سنة 2019 إلى 3,3 مليار دولار سنة 2024، في ظل مضاعفة التكاليف على أنواعها يعبر في الواقع عن تراجع متزايد في دور القطاع العام في إدارة شؤون الدولة من جهة، وبقاء المخصصات الاجتماعية في حدتها الأدنى رغم تزايد عدد الأسر الفقيرة باضطراد من جهة أخرى. وذلك بخلاف تجارب دول أخرى عديدة شهدت أزمات مماثلة نسبياً، وحتمت مضاعفة دور الدولة بشكل استثنائي وليس تقليصه.

يضاف إلى ذلك بقاء النفقات الاستثمارية العامة في حدتها الأدنى بما لا يتجاوز 8,8% من النفقات العامة، مقابل أكثر من 91% للنفقات الاستهلاكية الجارية بما فيها خدمة الدين. وذلك في وقت نشهد فيه انكفاء شبه تام للاستثمارات المباشرة الخاصة المحلية منها والأجنبية، في ظل الانهيار الشامل للقطاع الصناعي في لبنان. مما ينذر بتدحرج إضافي في جودة ونوعية الخدمات العامة وديمومة وسلامة البنية التحتية، بعد أن بات جزء لا يسألهان به من هذه الخدمات يتوقف على المساعدات الخارجية.

إلى جانب لجم التضخم، فإن سعي الحكومة لعصر النفقات وزيادة الإيرادات يحقق لها هدفاً آخر يتمثل في تصفيير عجز الموازنة تجنيباً لمزيد من الاستدانة التي باتت متعذرة أصلاً في ظل قطاع مالي منهار تماماً، وحيث الخيار البديل من خلال التمويل بالتضخم بات كمن يتجرع السم. وإن كنا نعتقد أن هذا التوازن الشكلي في الموازنة سيبقى على الورق، كون الموازنة لا تلحظ الكثير من المستحقات السابقة والنفقات المستجدة، ومنها مستحقات الضمان الاجتماعي والمستشفيات وثعن الفيول المستحق للعراق وفوائد وأقساط الديون التي كانت الحكومة قد توقفت عن دفعها في آذار من العام 2020، ومواجهة التداعيات الاقتصادية

## 2. موازنات البرامج والأداء، خطوة نحو تحديث الإدارة

### المالية في الدولة

#### 1. مقدمة حول الموازنة العامة وخيارات إصلاحها

أقر مجلس النواب اللبناني مشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2024 في جلسته بتاريخ 26 كانون الثاني الماضي. وذلك بعد تعديلات كثيرة أدخلها النواب بدورهم على مشروع الحكومة.

وهذه الموازنة التقشفية تعكس في الواقع السياسة النقدية الانكماشية، المستحكمة بتوجهات الحكومة في سعيها للسيطرة على التضخم المفرط، من خلال الجهد المحموم لشفط السيولة بالليرة، التي كانت أغرت السوق من جراء تدابير سابقة لمصرف لبنان والحكومة، سواء عبر منصة صيرفة أو الزيادات الاستثنائية المؤقتة على الرواتب والأجور في القطاع العام. وهذه السياسة النقدية تذر بعواقب اجتماعية واقتصادية لأنها تبدو بلا أفق يرسم معالم الخطوة التالية.

فالموازنة المذكورة تخلو تماماً من أي توجه تحطيطي أو تدابير إصلاحية هادفة لفرملة ومعالجة الأزمة البنوية المالية والاقتصادية الطاحنة، وبالتالي وضع الاقتصاد تدريجياً على سكة التعافي واستعادة النشاط والنفو. ومع أن الزيادات الهائلة في معدلات الضرائب والرسوم قد تبدو مبررة في ظل تأكل إيرادات الخزينة تحت وطأة التضخم الهائل، فإن طرحها بمعزل عن رؤية وسياسات اقتصادية ومالية كليّة غابت تماماً عن مشروع الموازنة، يعني عملياً تفريغ الموازنة من دورها الاقتصادي والاجتماعي، والذهباب على نحو مؤكّد نحو ركود أطول وفقر أكثر، كما ان الافتقار إلى برنامج عملي لضبط التضخم وإعادة الاعتبار للعملة الوطنية. سيدفع قطار الغلاء للخروج أكثر فأكثر عن السيطرة. وبذلك يخشى أن لا تؤدي هذه الموازنة التقشفية، مع ما تكرسه من اعتماد سعر صرف موحد أقرب إلى سعر



كان الإنفاق العام في لبنان في كلا التصنيفين يغيب عليه دوماً طابع الإنفاق الاستهلاكي الجاري الذي يشكل ما يزيد على 92% من مجموع الإنفاق، والنسبة المتبقية ذات طابع استثماري مخصص لتمويل المشاريع. وهذا التصنيفان هما:

- **التصنيف الاقتصادي**، ويركز على طبيعة النفقة بحسب ذاتها بما هي نفقات جارية لتفعيلية مواد وخدمات استهلاكية وتحويلات اجتماعية ومخصصات الرواتب والأجور والتعويضات والديون المستحقة، وما إلى ذلك.
- **التصنيف الوظيفي**، ويركز على الغاية من النفقة ووجهة تخصيصها بحسب القطاعات المستفيدة منها. وهذا التصنيف سيكون محل شرح وتفصيل أكبر في سياق التحليل الآتي، بما يخدم أهداف هذه الورقة لتسليط الضوء على الدور التنموي للموازنة العامة عموماً والإنفاق العام تحديداً في لبنان، الأمر الذي يبرر الدعوة إلى اعتماد خيارات أكثر تقدماً، منها موازنات البرامج والأداء في إعداد الموازنة العامة.

### 1.2. مجالات الإنفاق العام بحسب التصنيف الوظيفي

تتضمن الموازنات العامة للدولة عادة تصنيناً وظيفياً للإنفاق العام المقدر خلال سنة الموازنة، وذلك ضمن عناوين محددة من المجالات والوظائف، قد توسيع وتضيق باختلاف الموازنات. إلا أن العناوين الأبرز والأكثر ثباتاً تبقى على الشكل الآتي:

1. السلطات العامة والخدمات العامة، وهي تشمل النفقات المتعلقة بالسلطات التنفيذية والتشريعية والشؤون الخارجية وشؤون الموازنة المالية، مع الإشارة إلى أنها ارتأينا فصل النفقات المتعلقة بإدارة الدين العام المصنفة أصلاً ضمن هذا العنوان في بيانات الموازنة الرسمية، وإدراجها

والاجتماعية للاعتمادات الصهيونية المفترضة على جنوب لبنان بعد عملية طوفان الأقصى. وعلى أية حال نجد في واقعه إقرار الموازنة العامة لسنة 2024 فرصة للتذكير بضرورة إصلاح هذه الموازنة. وذلك بالتأكيد على أهمية التخطيط في إدارة المال العام من خلال ما يسمى بموازنات البرامج والأداء كضمان لحكمة هذه الإدارة وتحديثها قطعاً للطريق على الهدر والفساد. مما يسمح ببدء عملية إصلاح بعيدة المدى انطلاقاً من الموازنة العامة للدولة بوصفها الأداة المالية الأساسية في تحقيق التوازن المجتمعي والاستقرار الاقتصادي، من شأنها إيجاد البيئة الملائمة لاستعادة دورة الأعمال والنشاط الاقتصادي. ولعل من إيجابيات موازنات الأداء والبرامج أيضاً أنها تحدّ من التوظيف العشوائي في القطاع العام مما يساهم في تخفيض النفقات العامة من خلال تقليل فاتورة الرواتب والأجور التي باتت تفوق ثلث الموازنة العامة. فمع تطبيق موازنات البرامج والأداء يفترض أن يصبح التوظيف مرتبّاً بدور الإدارة العامة في تنفيذ البرامج المحددة في الموازنة، وضمن المواصفات المطلوبة لأداء هذه المهمة.

وللتأكيد على البعد الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق العام، وبالتالي ضرورة المباشرة بتصحيح الوضع الشاذ لهذا الإنفاق، وللتذكير أكثر في وجهة الإنفاق المحتملة لهذه الزيادات الكبيرة في إيرادات موازنة 2024، قمنا بفحص بيانات تاريخية حول تطور النفقات العامة خلال السنوات الماضية. وذلك في محاولة لاستشراف مستقبل التنمية عموماً والعديد من المرافق والخدمات العامة وقطاعات البنية التحتية وأجهزة الإدارة المدنية والعسكرية والأمنية للدولة اللبنانية خصوصاً.

مع الإشارة إلى أن الموازنة العامة في لبنان يمكن تصنيفها بطريقتين تبعاً لطبيعة ووظيفة نفقاتها، وإن



اقتصادية أو اجتماعية أو تنموية. ومن أبرز هذه الوقائع نعرض الآتي:

**أولاً.** أن الإنفاق الحكومي بالليرة والدولار استمر بوتيرة تصاعدية منذ سنة 2008، قبل أن يبدأ بالانخفاض مع حلول العامين 2018 و2019، وإن كان هذا الانكماش يبدو أكثر وضوحاً عند احتسابه بالدولار، أي بالقيمة الحقيقية للعملة في اقتصاد مدولار حينها بنسبة تزيد على 75٪. واللافت أن هذا التوسيع في الإنفاق الحكومي كان يحصل في وقت كان العالم يعاني من أسوأ أزمة مالية منذ الكساد الكبير سنة 1929، حيث خيم الكساد على معظم الاقتصاديات الكبيرة، التي ارتفعت فيها معدلات البطالة وترجم النمو الاقتصادي بشكل حاد وانخفضت المداخيل. وقد امتدت الأزمة حينها من بوئتها الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية وكثيراً من الدول النامية المرتبطة اقتصادياً في الغالب بالاقتصاد الأمريكي. ورافق ذلك تدهور البورصات العالمية وضمور التسليف في النظام المالي.

**ثانياً.** بقي الإنفاق على الدين العام يتصدر النفقات العامة حتى نهاية عام 2020 تاريخ توقف الدولة عن تسديد ديونها الخارجية. ليرتفع بعد ذلك الإنفاق على السلطات العامة والخدمات العامة والحماية الاجتماعية والمرافق المجتمعية، خصوصاً بعد سنة 2022 بالتزامن مع التدهور غير المسبوق في سعر صرف الليرة، يليه بنسبة أقل الإنفاق على الدفاع والأمن والصحة والشؤون الاقتصادية، فيما استمر الإنفاق على التعليم في أدنى القائمة (لاحظ الرسم البياني رقم 2 والجدول رقم 1).

**ثالثاً.** يلاحظ وجود بنود محددة من النفقات كانت تشهد طفرات سنوية ربطاً بمشاريع وإجراءات معينة. ففي سنة 2012 على سبيل المثال نجد أن النفقات ضمن

بشكل منفصل لمزيد من الدقة والوضوح في التحليل.

- الدفاع والأمن، وتضم النفقات العسكرية الخاصة بالجيش، وكذلك نفقات قوى الأمن الداخلي والأمن العام والقضاء والدفاع المدني.
- الشؤون الاقتصادية والبيئة، وهي تشمل الإنفاق على قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والاتصالات والنقل البري والبحري والجوي والسياحة والتجارة ومعالجة النفايات.
- الصحة، وتضم نفقات الدولة على الاستشفاء والدواء والخدمات المخبرية والنفقات الإدارية المتعلقة بها.
- التعليم، ويشمل نفقات الدولة على التعليم الأساسي بكل مراحله، وعلى التعليم المهني والتعليم العالي.
- الحماية الاجتماعية والمرافق المجتمعية، وتشمل مساهمة الدولة في تقديميات الضمان الاجتماعي لناحية المرض والأمومة والشيخوخة وتعويضات نهاية الخدمة، والمعاشات التقاعدية والتقديرات العائلية. بالإضافة إلى الإسكان وخدمات المياه، والإعلام، والرياضة، والثقافة، والأديان.
- عمليات الدين العام، وتشمل تحديداً النفقات الالزامية لتفطية الديون المستحقة.

## 2.2. تطور الإنفاق العام للدولة بحسب التصنيف الوظيفي

يمكن من خلال استقراء سلسلة من البيانات التاريخية حول تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2008-2024 (راجع الرسم البياني رقم أدناه)، تسجيل العديد من الواقع المتصلة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للحكومات المتعاقبة طوال تلك الفترة، والتي هي في حقيقة الأمر كنهاية عن ترجمة لتوزنات سياسية محددة ومعروفة، أكثر منها استجابة لاحتياجات



2012 إلى 17,8٪ تزامناً مع حصول الانتخابات النيابية في أيار من السنة ذاتها.

**رابعاً.** ارتفعت نسبة الإنفاق على الصحة من 3,3٪ سنة 2008 إلى 10,5٪ في موازنة 2024. وهذه الزيادات الضخمة ناجمة عن مضاعفة كلفة الاستشفاء الحكومي لدى المستشفيات الخاصة، أي أن هذه الزيادات لن تذهب لتطوير قطاع الاستشفاء الحكومي الذي تشكل نسبة الإنفاق عليه 3,8٪ فقط من الاستشفاء في القطاع الخاص. وفي المقابل تراجعت نسبة الإنفاق على التعليم من 7,7٪ إلى 3,4٪ في الفترة المشار إليها.

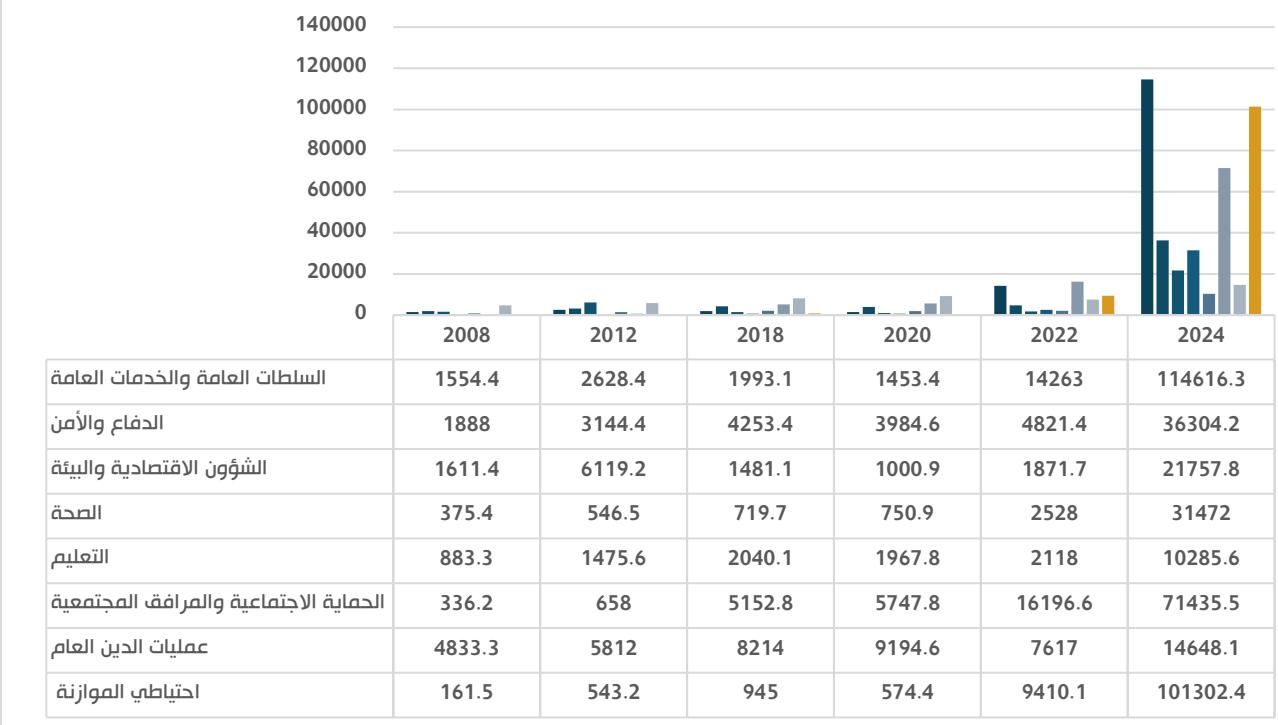
**خامسًا.** ارتفعت نسبة الأموال المرصودة في بند الاحتياطي النفقات الطارئة والاستثنائية في الموازنة العامة من 1,4٪ سنة 2008 إلى 33,7٪ (أي ثلث الموازنة) في موازنة سنة 2024 (قبل أن تقوم لجنة المال والموازنة لاحقاً بإعادة النظر بهذا البند وتعديلها). حيث يلاحظ ارتفاع هذا البند اعتباراً من سنة 2022. ومما لا شك فيه أن قيمة الموازنة العامة كذلك تشير إلى يعكس سياسة الدولة المالية والاجتماعية والاقتصادية تنخفض مع ارتفاع نسبة بند الاحتياطي في الموازنة، إذ يصبح معه من المستحيل مراقبة وجهة الإنفاق العام للحكومة وتقديم جدواه لأنعدام الشفافية. وبذلك تكبر فرص الهدر والتلاعب بالمال العام.

الشؤون الاقتصادية تضاعفت نسبتها من 14٪ إلى 30٪ من مجمل النفقات في تلك السنة. والسبب في ذلك الزيادات الكبيرة في الاعتمادات المخصصة لمشاريع النقل البري والطريق والآوتوكسارات ومشاريع أخرى ضمن بنود غير محددة مثل "مشاريع تنمية متعددة الأهداف"، بالإضافة إلى تسليفات الخزينة الطارئة لغطية عجز مؤسسة كهرباء لبنان.

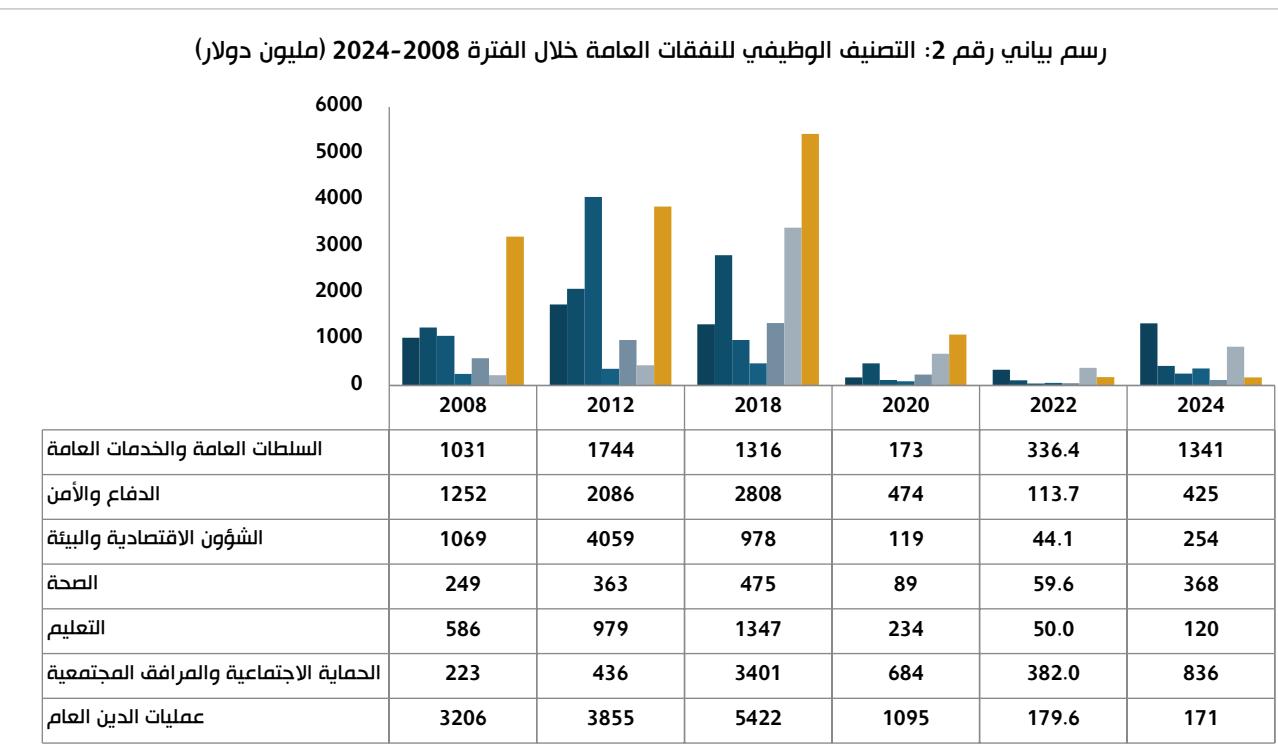
أما في سنة 2018 فقد ارتفعت نسبة الإنفاق على عمليات إدارة الدين العام إلى 34,4٪ بالمقارنة مع 28,5٪ سنة 2012. مما يعكس زيادة كبيرة في المديونية العامة للدولة أعقبت الزيادة الكبيرة من جراء تصحيح الأجور عبر إقرار سلسلة الرتب والرواتب في أيلول 2017، لترتفع نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية والمرافق المجتمعية من 3,2٪ سنة 2012 إلى 21,6٪ سنة 2018. والجدير ذكره أن الحكومة اللبنانية برئاسة سعد الحريري في تلك الفترة كانت واقعة بالكامل تحت نشوة الوعود المرتبطة بـ"مؤتمر سيدر" الذي انعقد في باريس بتاريخ 6 نيسان 2018، لنهاية منح لبنان قروض وهبات بقيمة 11 مليار دولار بقيت حبراً على ورق بحجة عدم تنفيذ الإصلاحات المطلوبة. وبالتالي بلغ الإنفاق على الدفاع والأمن ذروته أيضاً سنة 2018. فارتفعت نسبته من 15,4٪ سنة



رسم بياني رقم 1: التصنيف الوظيفي للنفقات العامة خلال الفترة 2008-2024 (مليار ليرة لبنانية)



رسم بياني رقم 2: التصنيف الوظيفي للنفقات العامة خلال الفترة 2008-2024 (مليون دولار)



جدول رقم (1): تطور احتياطي النفقات الطارئة والاستثنائية في الموازنة العامة 2008-2024



نسبة (1)/(2)	(2) إجمالي الإنفاق المقدر في الموازنة – مليار ليرة	(1) نفقات طارئة واستثنائية (احتياطي الموازنة) - مليار ليرة	السنة
٪1,4	11475	161,5	2008
٪2,6	21063	543,2	2012
٪4	23854,3	945	2018
٪2,4	24100	574,4	2020
٪19	49416,7	9410,1	2022
٪33,7	300519,3	101302,4	2024

ربط مدروس للتمويل بالنتائج. ومع الوقت تصبح مخرجات الإنجاز والأداء مصدراً هاماً للمعلومات في آلية صنع القرار المتعلق بكيفية تخصيص الموارد المالية وتحسين الخدمة العامة، في سياق عملية إعداد الموازنة. وبذلك تتحول الموازنات العامة إلى خطط تشغيل صالية بدلاً من كونها ماكينة استنزاف مالية لموارد الدولة.

لكن الخطوة الأولى في هذا المجال تبدأ بضرورة توفر خطط للنهوض الاقتصادي والتعافي المالي، من ضمنها إعادة هيكلة المؤسسات والإدارات العامة بما يتواافق مع هذه الخطط كشرط لنجاح عملية تطوير الموازنة العامة في هذا الاتجاه. إذ إن وجود موازنة البرامج عندها يصبح لازماً كأداة لتنفيذ تلك الخطط والرؤى الاقتصادية والمالية الحكومية، التي بدونها لا يمكن وضع موازنات لبرامج ومشروعات. فمن شروط نجاح هذه الموازنات تحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس بواسطة مؤشرات إنجاز محددة لكل برنامج أو مشروع. الأمر الذي قد يكون عبئاً بدون الخطط المشار إليها، أي أن البرامج والمشروعات في موازنات الأداء لا بد أن تكون مدرجة ضمن رؤية اقتصادية أوسع تعامل على تحقيق أهدافها.

#### مثال عملي:

ولتوبيخ الفكرة بشكل أفضل نفترض أن الحكومة تعمل على تنفيذ خطة اقتصادية ضمن رؤية تنمية

### 3. مقتراحات لتعزيز الدور التنموي للموازنة وتفعيل حوكمة الإنفاق العام

إن تعزيز الدور التنموي للموازنة وتفعيل حوكمة الإنفاق العام، وصولاً إلى تطوير وتحسين الخدمات العامة كما ونوعاً يتطلبان قبل أي شيء استعادة دور الموازنة العامة بوصفها أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ولا يمكن تحقيق هذه الغاية من دون ضمان توظيف أموال دافعي الضرائب بطريقة تسمح بقياس ما أجزءه القطاع العام بتلك الأموال. وبمعنى أوضح إعادة النظر بقواعد إعداد الموازنة العامة، بتحويل الاهتمام من موازنة بنود تعكس المدخلات (كم سنتفقات؟) إلى موازنة برامج وأداء تعكس المخرجات والنتائج (إذا سنحصل من هذا الإنفاق؟).

صحيح أن موازنات البرامج والأداء لم تتحول حتى تاريخه إلى ممارسة شائعة عالمياً في إعداد الموازنات العامة، لأسباب تتصل بظروف كل دولة، إلا أن ذلك لا يحول دون تطبيق ما أمكن من تقنيات تلك الموازنات في سبيل تطوير موازنات البنود الحالية. ومعأخذ الواقع السياسي والإداري المحلي الراهن بعين الاعتبار، يمكن في المرحلة الأولى خوض هذه التجربة في قطاعات محددة ومختارة بعناية مثل قطاعات الإنتاج وتقنولوجيا المعلومات، كما سنشير لاحقاً.

فموازنات البرامج والأداء تهدف لتحسين فعالية الإنفاق العام وبالتالي تقديم خدمات عامة بنوعية أفضل، عبر



**سادساً.** وضع مجموعة من المؤشرات الكافية والنوعية مسبقاً لقياس مستوى إنجاز البرامج التي أُنفقت عليها الاعتمادات. ولا يتم الانتقال إلى المرحلة التالية من التنفيذ في الموازنة الجديدة قبل تقييم مستوى الأداء وقياس الإنجاز باستخدام تلك المؤشرات **سابعاً.** تقوم الإدارات والمؤسسات المعنية بنشر تقارير دورية حول مستوى التقدم في إنجاز المشروعات والبرامج. **ثامناً.** يتولى مجلس النواب مراقبة وتدقيق نتائج تنفيذ البرامج الواردة في الموازنة السنوية قبل الموافقة على الموازنة الجديدة. وذلك على الشكل الآتي:

عامة للبلاد مصادف عليها بحسب الأصول، وتعطي الأفضلية لتطوير القطاعات الإنتاجية وزيادة قدراتها التنافسية (الصناعة والزراعة وتقنولوجيا المعلومات) في سياق العمل على معالجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات. في هذه الحالة تفترض موازنة البرامج والأداء إدراج مجموعة محددة من المشروعات والبرامج ي العمل على تفيذها القطاع العام أو بالشراكة مع القطاع الخاص من أجل تحقيق الغاية المشار إليها أعلاه، بالإضافة إلى وضع رزمة من مؤشرات القياس النوعية والكمية تكون واقعية وقابلة للتطبيق، وذلك للتمكن من تقييم مخرجات تلك المشروعات والبرامج ومستوى التقدم في تحقيق الأهداف. وهذه البرامج والمشروعات مع ما تستلزمها من موارد بشرية ومادية ثابتة ومنقولة، ومستوردة أو محلية) تُدرج كمرحلة أولى في موازنات وزارات الصناعة والزراعة والتربية والاتصالات على وجه الخصوص بوصفها معنية بتنفيذ تلك البرامج، وذلك على الشكل الآتي:

**أولاً.** الغرض: تطوير قطاعات الصناعة والزراعة وتقنولوجيا المعلومات، بهدف الحد من عجز ميزان المدفوعات وزيادة احتياطي البلاد من العملات الصعبة. **ثانياً.** قيام الوزارات والمؤسسات المعنية بتحديد البرامج والمشروعات المطلوبة في السنة الجديدة، على ضوء الخطة الاقتصادية في البلاد ككل، **ثالثاً.** تحدد الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية الموارد البشرية والمادية والمالية الالزامية لتنفيذ كل من تلك البرامج والمشروعات، بالإضافة إلى مصادرها الخارجية والمحالية.

**رابعاً.** يُحدد الجدول الزمني والمرحلوي لتنفيذ تلك البرامج والمشروعات بالتفصيل.

**خامساً.** تُقدر تكلفة الموارد الالزامية سنوياً وتُدرج في الموازنة بحسب مراحل تنفيذ البرامج والمشاريع.



القطاع	المشاريع	المؤشرات
قطاع الصناعة	<ul style="list-style-type: none"><li>■ إقامة ثلاثة مناطق صناعية، (واحدة في تريل-البقاع، وثانية في الزهراني جنوب لبنان، وثالثة في شكا شمال لبنان). مجهزة بالبنية التحتية الضرورية للأنشطة الصناعية، بما فيها مشاريع الطاقة المتجددة من الرياح والشمس، وتنمح الإعفاءات والتسهيلات الإدارية والضريبية.</li><li>■ تحفيز العبادات لزيادة حجم الأعمال من خلال أطر للتنسيق والتعاون وتبادل المعلومات وتشارك الموارد بين أعمال متشابهة ضمن حيز جغرافي معين.</li><li>■ برامج للتدريب المهني وتطوير المهارات في الصناعات ذات المحتوى المعرفي المرتفع.</li><li>■ إقامة ثلاثة مشاريع لتدوير النفايات باستخدام التقنيات المناسبة لذلك في كل من بيروت وصيدا والبداوي في طرابلس.</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>■ قياس نسبة التقدم في إنجاز المناطق الصناعية.</li><li>■ نسبة النمو في حجم أعمال الشركات القائمة ومشاريع الاندماج.</li><li>■ نسبة نمو التوظيف في قطاع الصناعة عموماً، والطاقة المتجددة تحديداً.</li><li>■ حجم الزيادة في نمو الصادرات الصناعية ذات المحتوى المعرفي.</li><li>■ نسبة النمو في استحداث منتجات جديدة بمعايير نوعية محددة.</li></ul>

القطاع	المشاريع	المؤشرات
قطاع الزراعة	<ul style="list-style-type: none"><li>■ برنامج تسليم زراعي بقيمة 60 مليون دولار لتمكين المزارعين من استخدام التقنيات وتقنيات الانتاج الزراعي والحيوانى الميكانيكية الحديثة.</li><li>■ اعتماد بقيمة 10 ملايين دولار لوزارة الزراعة لتحديث شبكات الري وتجميع مياه الامطار في مناطق عكار والضنية والهرمل والبقاع الغربي والبنطية وراسيا وصور وبنت جبيل.</li><li>■ دعم الاعمال التي توفر قيمة مضافة للمنتجات الزراعية الاولية، مثل التصنيع الزراعي، والتوضيب والتذريز والتسويف. قيمة البرنامج 20 مليون دولار يفتح في موازنة وزارة الصناعة.</li><li>■ تعزيز الأمن الغذائي عبر تقديم البذار المحسنة والإرشاد للمزارعين لتسيير زراعة المحاصيل الاستراتيجية. قيمة البرنامج 3 ملايين دولار يفتح في حساب وزارة الزراعة.</li><li>■ توفير اعتماد في موازنة وزارة الزراعة بقيمة 7 ملايين دولار لتقديم التسهيلات لمزارعي الأسمدة البحرينة والنهرينة ضمن مواصفات محددة.</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>■ عدد المزارعين والمشروعات الزراعية والتصنيع الزراعي المستفيدة من التسليمات الزراعية.</li><li>■ تطوير الميزان التجاري في مجال استيراد وتصدير المنتجات الزراعية، خصوصاً المحاصيل والأسماك.</li><li>■ عدد المشروعات وفرص العمل الجديدة المستحدثة في القطاع الزراعي ضمن نشاطات محددة.</li><li>■ نسبة التقدم في إنجاز مشروعات شبكات الري وتجميع مياه الامطار ضمن المواصفات المحددة.</li></ul>



المؤشرات	المشاريع	القطاع
<p>نسبة تقدم العمل في إنجاز مراكز وحاضنات الأعمال في المناطق المحددة.</p> <p>نسبة الزيادة في عدد مستخدمي الانترنت عموماً ومنصات والخدمات الإلكترونية تحديداً بحسب فئات الأعمار.</p> <p>نسبة الزيادة في رقم أعمال المؤسسات المسجلة، وفي تسجيل مؤسسات جديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات.</p> <p>فرص العمل الجديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات.</p> <p>تقييم مستوى التحسن/ أو الخروقات في حماية الموجودات الرقمية والمعلومات الحساسة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>إقامة مراكز وحاضنات أعمال للشركات الناشئة، لتقديم الإرشاد والموارد والبيز المكاني وتمكينهم من الحصول على التمويل اللازم، بالإضافة إلى إعفائهم من الرسوم والضرائب لمدة ثلاث سنوات من بداية العمل. (عدد المراكز والحاضنات 4 موزعة بين بيروت الكبير، طرابلس، النبطية، رياق).</li> <li>تضمين المناهج التعليمية في مرحلة التعليم العام برامج تدريب لتوسيع الطلاب بالثقافة الرقمية والمهارات التقنية.</li> <li>تأسيس منصات رقمية لتقديم الخدمات الحكومية عبر الانترنت.</li> <li>تزويد شبكة الاتصالات بالتجهيزات والبرامج اللازمة لتطوير البنية التحتية للأمن السيبراني، لحماية مصالح الأفراد والشركات.</li> </ul>	<b>قطاع تكنولوجيا المعلومات</b>

جميع عمليات الشراء العام في الموازنة من لوازم وأشغال وخدمات وما إلى ذلك. ومن مبادئ القانون أيضًا التخطيط المتوسط الأمد في إعداد الموازنات لتحسين تصميم وتخطيط دورة الشراء العام. ولا يخفى أن هذا المبدأ يدخل في صميم إعداد موازنات البرامج والأداء، كما سترى لاحقاً. ومنها كذلك مبدأ الاستدامة، بمعنى أن تراعي عمليات الشراء أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهو ما ينسجم مع الأسباب الموجبة لموازنات البرامج والأداء. ومهما لا شك فيه أن بلوغ عمليتي إعداد الموازنة العامة وتصميم الشراء العام هذا المستوى المتقدم من التحدي، يمكن أن يشكل بحد ذاته إشارة إيجابية تبعث على الثقة لدى المستثمرين والعارضين والمؤسسات الدولية على حد سواء، مع ما يعنيه ذلك من تأمين مشاركة أوسع من قبل شركات القطاع الخاص، حتى الصغيرة منها والمتوسطة. إذ إن توفر مؤشرات القياس النوعية والكمية المحددة والبرمجة الزمنية الواضحة،

#### 4. موازنات الأداء والبرامج وعلاقتها بالشراء العام

تساهم موازنات البرامج والأداء في تحقيق أهداف قانون الشراء العام رقم 244/2012 وتسهيل عملية تطبيقه بفعالية، لا بل نجد فيهما خطوتين متكاملتين ومرتبتين عضوياً تلتقيان عند توفير القدرة على التخطيط والبرمجة المسبيقة لاحتياجات الإدارة العامة للشراء العام. مما يجعل عملية إدارة المناقصات والإنفاق العام عموماً أكثر انضباطاً وشفافية. مع معرفة وتحديد التزامات الدولة في المديين المتوسط والبعيد. فموازنة البرامج والأداء يمكن أن تشكل القاعدة الأساسية لتصويب عملية الشراء العام، خصوصاً مع أخذ الكثير من مبادئ قانون الشراء العام نفسه بعين الاعتبار.

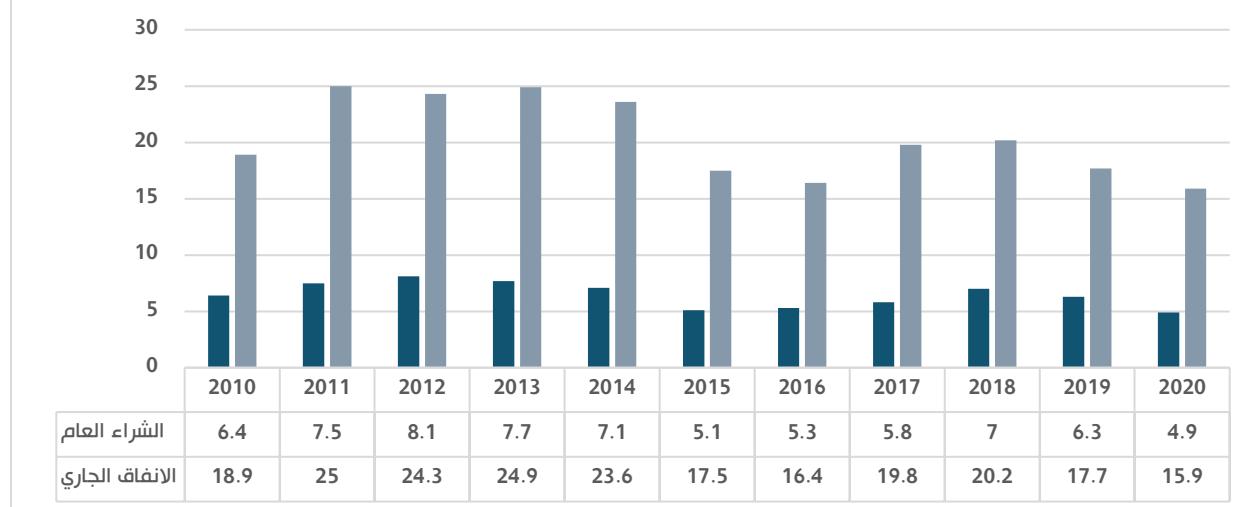
ومن هذه المبادئ على سبيل المثال مبدأ شمولية القانون، الذي يعني أن أحکامه تشمل كافة الجهات الشارية في الدولة من وزارات ومؤسسات وهيئات عامة ومجالس وصناديق وبلديات ومرافق عامة. وكذلك



النفقات العامة والناتج المحلي في المرحلة القادمة مع انطلاق عملية إعادة البناء والنهوض الاقتصادي، علماً أن هذه النسبة بقيت مستقرة نسبياً خلال السنوات السابقة رغم تراجع الإنفاق الحكومي قياساً على الناتج المحلي، كما يتضح من خلال الرسم البياني التالي:

يعتبر من العوامل المساعدة في تسهيل إجراء مناقصات متكافئة دون تمييز بين العارضين. وهذه الخطوة التحديدية المتمثلة في موازنات الأداء والبرامج تصبح أكثر إلحاحاً مع مرور الأيام، لأسباب متعددة منها على سبيل المثال توقع ارتفاع نسبة الشراء العام من

رسم بياني رقم 3: تطور الشراء العام والإنفاق الجاري الحكومي إلى الناتج المحلي في لبنان (%)



المصدر: معهد باسل فليحان المالي، وزارة المالية

\* \* \*

- التضخم الفعلي لأنه لا يعكس بشكل كامل التكلفة المتزايدة للسلع والخدمات الأساسية.
- تضليل السياسات: تضليل سياسات عامة تتعلق بحياة الناس مثل تعديلات الحد الأدنى للأجور، والسياسات الضريبية، وبرامج المساعدات الاجتماعية.
- فقدان الثقة: يمكن أن يؤدي الاستخدام المستمر للأوزان القديمة إلى تآكل ثقة الجمهور في مؤشر أسعار المستهلك والإحصاءات الاقتصادية الرسمية عموماً لأن لا يعبر عن الواقع الفعلي.

ونتيجة لتقادم سلة الاستهلاك في لبنان وغياب الإرادة الحكومية حالياً لتحديث هذا المؤشر من خلال إجراء

### 3. قياس التضخم الأساسي في لبنان

دخل لبنان في أزمة اقتصادية غير مسبوقة منذ العام 2019 أدت إلى حدوث تضخم مفرط، وانهيار للعملة، وتغيرات جذرية في أنماط الاستهلاك. ونتيجة لارتفاع أسعار الضروريات مثل الغذاء والوقود بشكل غير مناسب، يضطر المستهلكون إلى تغيير عادات الإنفاق الخاصة بهم تغييراً قد يكون جذرياً. ويفرض هذا الأمر إعادة النظر بسلة الاستهلاك الحالية المعتمدة في قياس مؤشر أسعار الاستهلاك خصوصاً أن تقادم أوزان سلة المؤشر أسعار المستهلك يترتب عليه عواقب سلبية متعددة منها:

- قياس غير دقيق للتضخم: قد يقلل مؤشر أسعار المستهلك بشكل كبير من قيمة



ال الأساسية، بعيداً عن التشوهات الناجمة عن تقلبات الأسعار قصيرة الأجل في قطاعات محددة. تتعذر أهمية هذا المسعى إلى ما هو أبعد من المجال الأكاديمي أو النظري؛ بل يتعلّق الأمر بشكل أساسي بتزويد صناع السياسات في لبنان بالأدوات الازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة في بيئه اقتصادية مليئة بالتحديات، حيث تعد المؤشرات الاقتصادية الدقيقة وذات الصلة، مثل التضخم الأساسي، ضرورية لتصميم سياسات نقدية فعالة، خاصة في بلد يهدف إلى تجاوز عدم الاستقرار الاقتصادي نحو التعافي والنمو.

## 1. مستويات التضخم في لبنان تتصدر المراتب الأولى عالمياً

سجل لبنان عام 2023 معدّل تضخم مؤلّفاً من ثلاثة أرقام للعام الثالث على التوالي حيث بلغ معدّل التضخم 221.3 % بحسب إدارة الإحصاء المركزي مقابل 171.2 % عام 2022 و 154.8 % عام 2021. وهذه الأرقام تجعل لبنان يحتل المراتب الأولى لجهة معدلات التضخم على مستوى العالم منافساً بذلك كلاً من فنزويلا وزمبابوي والسودان على المرتبة الأولى بحسب ما يتبيّن من الجدول رقم (1) أدناه، مع الإشارة إلى أن بيانات عام 2023 غير مكتملة لباقي الدول.

مسح جديد للأسر المعيشية، تهدف هذه الدراسة إلى حساب مؤشر التضخم الأساسي (Core Inflation). ويعد التضخم الأساسي مؤشراً أساسياً تستخدمه الدول، التي تبني سياساتها النقدية على استهداف التضخم، وتسعى جاهدة لإبقاءه ضمن حدود معينة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والعديد من البلدان النامية. وبما أن لبنان يمر الآن بمرحلة انتقالية في سياساته النقدية، فإن هذه الدراسة تمثل خطوة أولية تؤكد أهمية تطوير المؤشرات الإحصائية في لبنان من أجل صياغة سياسات مبنية على أدلة دقيقة. كما تسعى هذه المبادرة إلى معالجة الفجوة الحرجية في أدوات التحليل الاقتصادي وصياغة السياسات في لبنان من خلال اعتماد نهج أكثر دقة لقياس التضخم، وهو نهج يعكس المنهجيات التي تستخدمها البلدان ذات الأطر النقدية المتقدمة. ومن خلال التركيز على التضخم الأساسي، الذي يستبعد العناصر المتقلبة مثل أسعار المواد الغذائية والطاقة، تهدف الدراسة إلى توفير مقياس أكثر استقراراً وموثوقية للضغط التضخمي داخل الاقتصاد. ويعد هذا الإجراء تدبيجاً حاسماً لفهم اتجاهات التضخم

جدول رقم 1: ترتيب الدول الخمس الأولى في نسبة التضخم على صعيد العالم

المرتبة	2020	2021	2022
المرتبة الأولى	فنزويلا 2,355.15	فنزويلا 1,588.51	زيمبابوي 193.399
المرتبة الثانية	زيمبابوي 557.21	السودان 359.92	فنزويلا 186.542
المرتبة الثالثة	السودان 163.258	لبنان 154.759	لبنان 171.197
المرتبة الرابعة	لبنان 84.88	زيمبابوي 98.541	السودان 138.803
المرتبة الخامسة	الأرجنتين 42.015	سورينام 59.12	الأرجنتين 72.431

المصدر: تم إعداده استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي

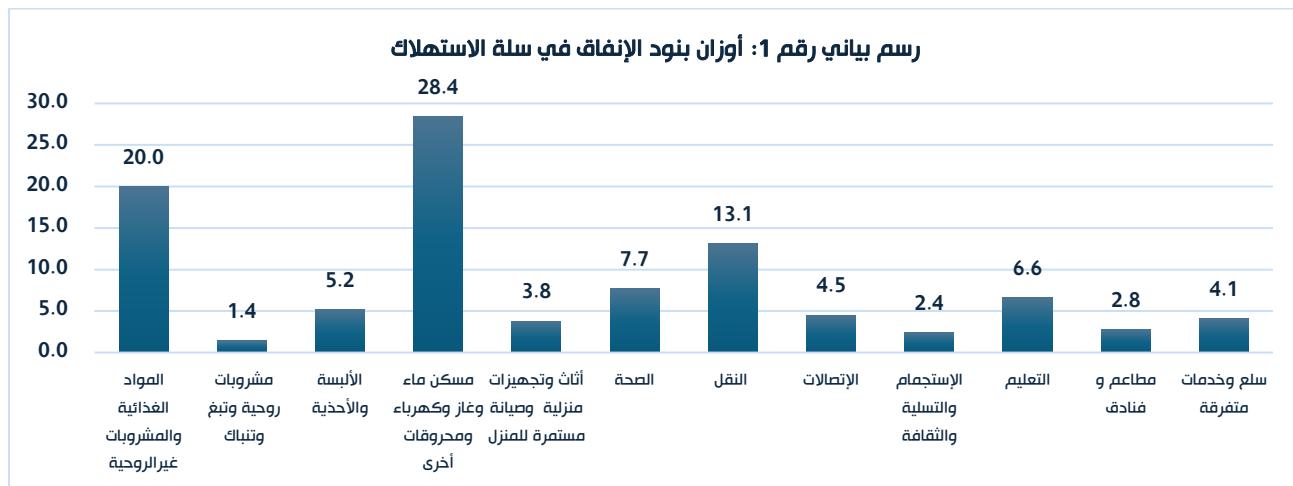
تقوم إدارة الإحصاء المركزي (CAS) في لبنان بحساب مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، بالاستناد إلى سلة

## 2. أرقام التضخم في لبنان مستمدّة من تغييرات مؤشر أسعار المستهلك



إلى 12 فسماً بحسب "تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض" الصادر عن الأمم المتحدة (COICOP)، وتختلف أوزانها بحسب الرسم البياني رقم (1) الآتي:

استهلاك مستندة من مسح ميزانية الأسر لعام 2012 لتحديد الأهمية النسبية للسلع والخدمات في الإنفاق الاستهلاكي. وتنقسم أبواب الاستهلاك في هذه السلة



ويجري حساب مؤشر أسعار الاستهلاك وفقاً لمعادلة لاسبير الهندسية :Geometric Laspeyres

$$I_{Lebanon}^t = \prod_{d=1}^{12} (I_d^t)^{w_d^0}$$

وتشرين الأول 2019 وفترة ما بعد الأزمة بين تشرين الثاني 2019 وكانون الثاني 2024.

**ثانياً:** اتساع هامش التقلبات والتغيرات بعد الأزمة بما يفوق كثيراً الفترة ما قبلها وذلك على الشكل المبين في الجدول رقم 2 أدناه. وفي التفاصيل يلاحظ ما يلي:

- المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية: شهدت هذه السلع ارتفاعاً كبيراً بعد الأزمة، حيث قفز متوسط تغير الأسعار الشهري من 0.10٪ إلى 11.90٪. ما يعكس تأثير الأزمة الشديد على تكاليف المعيشة الأساسية خصوصاً أن وزن هذا الباب ضمن المؤشر يساوي 20٪.
- المشروبات الروحية والتبغ والتباك: ارتفع متوسط تغير الأسعار في هذه الفئة من 0.30٪ قبل الأزمة إلى 11.70٪ بعد الأزمة، لكن وزنها المحدود نسبياً

حيث يمثل "ا" التغير الشهري لأسعار بند الإنفاق و "w" وزن البند في سلة الاستهلاك ، وسوف نستخدم هذه المعادلة لإعادة احتساب مؤشر أسعار الاستهلاك الجديد كأساس في احتساب مؤشر التضخم الأساسي.

### 3. التغيرات الشهرية في أبواب سلة الإنفاق الاستهلاكي:

تظهر البيانات المتعلقة بمؤشر متوسط التغيرات الشهرية لأسعار ومعامل التباين (Variance) لمكونات مؤشر أسعار المستهلك (CPI) قبل وبعد الأزمة في لبنان حقيقة فيما خص تطور الأسعار وهم:

**أولاً:** زيادة ملحوظة في أسعار جميع الأبواب تقريرياً ضمن هذين المؤشرين وبالمقارنة بين التغيرات في الأسعار بين فترة ما قبل الأزمة بين كانون الأول 2013



- التعليم: سجل متوسط التغير في أسعار التعليم ارتفاعاً ملحوظاً من 0.3% إلى 16% وهو أعلى متوسط تغير شهري بعد الأزمة.
- المطاعم والفنادق: ارتفع متوسط تغير أسعار الخدمات المتعلقة بالمطاعم والفنادق ارتفاعاً كبيراً من 0.2% إلى 12.6% بعد الأزمة.
- السلع والخدمات المتفرقة: ارتفع متوسط التغير الشهري في الأسعار من 0.2% قبل الأزمة إلى 10.2% بعد الأزمة. وبالإجمال، فقد ارتفع متوسط التغير الشهري للرقم القياسي لأسعار المستهلك من 0.1% قبل الأزمة إلى 8.4% بعد الأزمة. ما يشير إلى اتساع هامش تقلب الأسعار بشكل كبير في الفترة اللاحقة للأزمة، بالمقارنة مع الفترة السابقة، وهذا الاتساع ينعكس في زيادة معامل التباين (Variance) الذي يؤكد أن التغيرات في الأسعار بعد الأزمة أصبحت أكثر تقلباً وغير متوقعة مقارنة بالفترة قبل الأزمة. ما يعني عملياً صعوبة التنبؤ بتكليف المعيشة وتحطيم الأعمال والموازنات الشخصية في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي. ويمكن ملاحظة أن معامل التباين لمؤشر أسعار المستهلك قد ارتفعت من 0.1% إلى 0.5% وهي أقل من بند عدّة في المؤشر بحسب الجدول رقم 2 أدناه:
- الألبسة والأحذية: شهدت أسعار هذه السلع ارتفاعاً كمتوسط شهري من 1.20% قبل الأزمة إلى 11.10% بعدها، مما يشير إلى زيادة كبيرة في تكلفة الملابس والأحذية التي تمثل 5.2% في سلة الاستهلاك.
- مسكن، ماء، غاز، كهرباء، ومحروقات أخرى: لقد سجل هذا الباب ارتفاعاً متواضعاً كمتوسط من 0.10% قبل الأزمة إلى 5.20% بعد الأزمة. وهذا الارتفاع البسيط سببه أن حوالي 58% من هذا الباب تعود إلى تكاليف السكن التي لا تتغير عادة بشكل شهري في المؤشر. وفي التفاصيل فقد ارتفع بند الإيجارات من 0.40% قبل الأزمة إلى 3.00% بعدها. أما القيمة التأجيرية للملالكين فقد زادت من 0.20% إلى 3.90% في الفترة ذاتها. كما ارتفع متوسط تغير الأسعار باب ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى من 0.10% قبل الأزمة إلى 7.9% بعد الأزمة وذلك كمؤشر على ارتفاع كبير في أسعار المحروقات وخصوصاً بعد إزالة الدعم عنها.
- الأثاث والتجهيزات المنزلية والصيانة المستمرة للمنزل: ارتفع متوسط التغير الشهري في أسعار هذا الباب بشكل كبير من 0.2% إلى 11.4%.
- الصحة: زاد متوسط التغير الشهري لأسعار الخدمات الصحية من 0% قبل الأزمة إلى 9.2% بعد الأزمة.
- النقل: ارتفع متوسط التغير الشهري لأسعار النقل من 0% قبل الأزمة إلى 10.20% بعد الأزمة.
- الاتصالات: ارتفع متوسط التغير الشهري لأسعار الاتصالات في لبنان من 0.3% إلى 8% بعد الأزمة.
- الاستجمام والتسلية والثقافة: سجل متوسط التغير الشهري في هذا البد ارتفاعاً ملحوظاً من 0.3% إلى 8.3% بعد الأزمة.



جدول رقم 2: متوسط التغير الشهري في مؤشر أسعار الاستهلاك ومعامل التباين قبل الأزمة وبعدها

معامل التباين	متوسط التغير بعد الأزمة تشرين الثاني 2019 وحتى كانون الثاني 2024	معامل التباين	متوسط التغير قبل الأزمة كانون الأول 2013 وحتى تشرين الأول 2019	المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	
				المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	مشروبات روحية وتبغ وتبلاك
1.80%	11.90%	0.01%	0.10%	المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	مشروبات روحية وتبغ وتبلاك
3.10%	11.70%	0.01%	0.30%	الأبسة والأحذية	الأبسة والأحذية
2.70%	11.10%	0.60%	1.20%	مسكن ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى	مسكن ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى
0.60%	5.20%	0.01%	0.10%	إيجار	إيجار
0.50%	3.00%	0.01%	0.40%	القيمة التجارية للماكين	القيمة التجارية للماكين
1.10%	3.90%	0.00%	0.20%	ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى	ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى
1.60%	7.90%	0.05%	-0.10%	اثاث وتجهيزات منزليه وصيانة مستمرة للمنزل	اثاث وتجهيزات منزليه وصيانة مستمرة للمنزل
3.40%	11.40%	0.00%	0.20%	الصحة	الصحة
5.00%	9.20%	0.01%	0.00%	النقل	النقل
1.60%	10.20%	0.03%	0.00%	الاتصالات	الاتصالات
5.10%	8.00%	0.06%	-0.30%	الاستجمام والتسلية والثقافة	الاستجمام والتسلية والثقافة
0.90%	8.30%	0.01%	0.30%	التعليم	التعليم
72.10%	16.00%	0.01%	0.30%	مطاعم وفنادق	مطاعم وفنادق
2.50%	12.60%	0.00%	0.20%	سلام وخدمات متفرقة	سلام وخدمات متفرقة
1.80%	10.20%	0.00%	0.20%	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك
0.50%	8.40%	0.01%	0.10%		

المصدر: من إعداد المركز

▪ 5.6٪ من التغيرات الشهرية كانت بين نقص بنسبة 2.2٪ ونقص بنسبة 0.9٪. وهي تُعبر عن انخفاض أكبر في الأسعار لكن بنسبة أقل تواترًا.

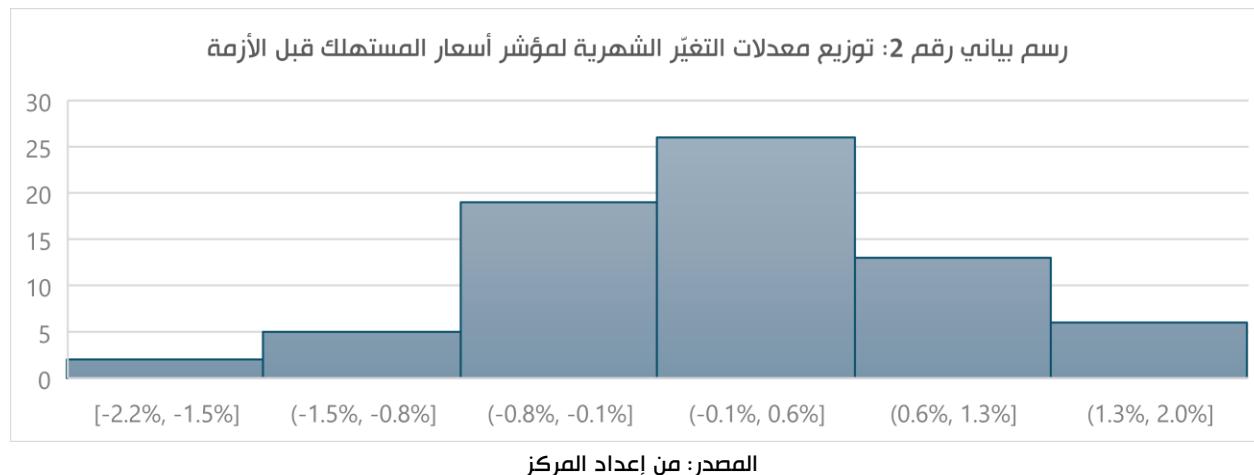
▪ 11.2٪ من التغيرات الشهرية كانت بين زيادة بنسبة 1.1٪ وزيادة بنسبة 2.4٪. وهذا يُظهر وجود عدد لا يأس به من الأشهر شهدت زيادات أعلى في مؤشر الأسعار.

هذا التباين في التوزيع يشير إلى أن الاقتصاد خلال هذه الفترة كان يشهد تقلبات معتدلة في مؤشر أسعار الاستهلاك، مع ميل للاستقرار والتغير المعتدل في الأسعار من شهر لآخر.

ولمزيد من التوضيح يظهر الرسم البياني رقم 2 أدناه التوزيع الطبيعي لمعدلات التغير الشهري لمؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) خلال الفترة من كانون الأول 2013 حتى تشرين الأول 2019.

حيث يتبيّن بحسب المعطيات الإحصائية للرسم المذكور ما يلي:

▪ 83٪ من التغيرات الشهرية في مؤشر أسعار الاستهلاك كانت تتراوح بين نقص بنسبة 0.9٪ وزيادة بنسبة 1.1٪. هذا يعني أن معظم التغيرات كانت ضمن نطاق متوازن ومستقر نسبياً.



إلى وجود فترات من التضخم العالى جداً، كمؤشر على حدوث اضطراب اقتصادى.

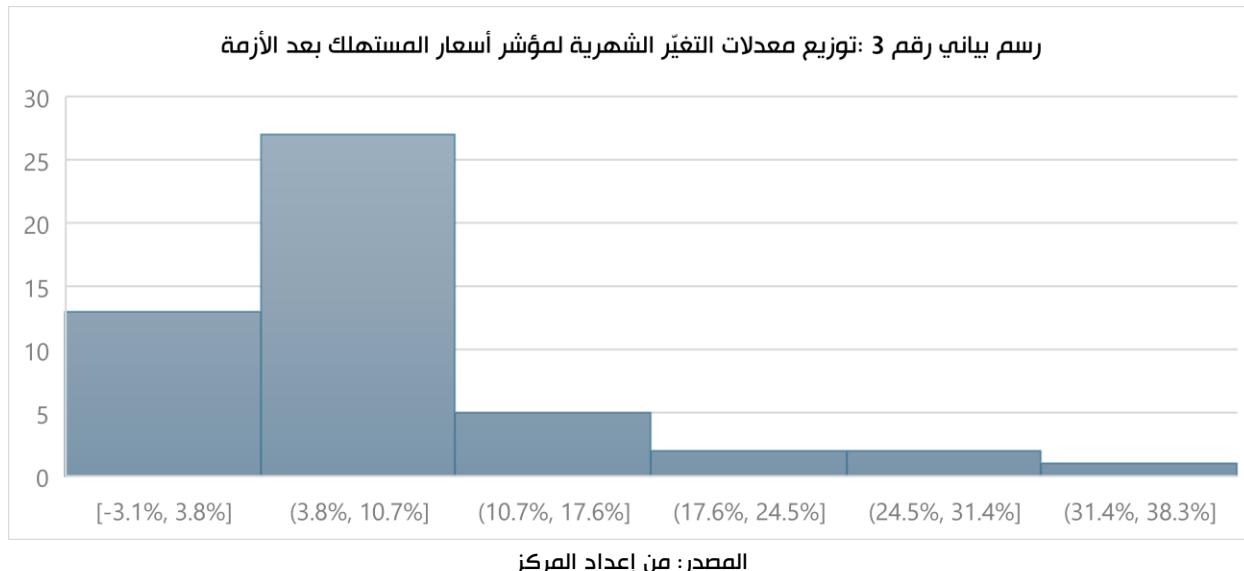
10٪ من الأشهر: كانت التغيرات الشهيرية للأسعار تقع بين 17.6٪ و38.3٪. مما يعبر عن فترات استثنائية شهدت تضخماً هائلاً، أي حدوث حالات من التضخم المفرط، وهو وضع اقتصادى خطير يمكن أن يؤدى إلى تآكل قيمة العملة وانعدام الاستقرار الاقتصادى.

وهذا التوزيع بعد الأزمة يشير إلى زيادة كبيرة وغير مسبوقة في معدلات التضخم، تترك تأثيرات واسعة النطاق للأزمة وعميقة على الاقتصاد، وتعكس تدهوراً مالياً كبيراً يترك تأثيره على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية.

وبالانتقال إلى تغير الأسعار في مرحلة ما بعد الأزمة نجد أن الرسم البياني رقم 3 يظهر تغيرات حادة وملحوظة في توزيع نسب التغير الشهري لمؤشر أسعار الاستهلاك بحسب المعطيات التالية:

- 54٪ من إجمالي الأشهر: شهدت التغيرات الشهيرية في مؤشر أسعار الاستهلاك خلالها بين 3.8٪ و10.7٪. ما يعني أن أكثر من نصف الفترة كانت تشهد ارتفاعاً كبيراً في الأسعار بمعدل يفوق المعدلات الطبيعية للتضخم.
- 26٪ من إجمالي الأشهر: شهدت تغيرات في الأسعار تتراوح بين نقص بنسبة 3.1٪ وزيادة بنسبة 3.8٪. هذا يدل على وجود تقلبات في الأسعار، لكن بمعدل أقل حدّة مقارنة بالمجموعة الأكثر تكراراً أعلاه.

- 10٪ من إجمالي الأشهر: كان التغير الشهري في الأسعار يقع بين 10.7٪ و17.6٪. ما يشير



المستقبلية للتضخم، ما يساهم في تعزيز الثقة لدى المستهلكين والمستثمرين.

▪ مؤشر للقرارات الاقتصادية: توفر قراءات التضخم الأساسي معلومات حيوية يمكن أن تؤثر على قرارات الأعمال والاستثمار والاستهلاك وخاصة في مجال تحديد الحد الأدنى للأجور.

▪ حماية القدرة الشرائية: التضخم المرتفع يمكن أن يؤدي إلى تأكيل القدرة الشرائية للعملة، وبالتالي، يصبح من المهم مراقبة التضخم الأساسي لحماية مدخرات الأفراد ومعيشتهم على المدى الطويل.

▪ تجنب الركود التضخمي: يمكن أن تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة في بعض الأحيان استجابة للتضخم العالي إلى الركود. لذلك يمكن لحساب التضخم الأساسي أن يساعد في اتخاذ قرارات متوازنة تجنب الاقتصاد هذه الحالة.

بناءً على ذلك، يصبح من الضروري تطوير أدوات قياس أكثر دقة وتطبيق مقاربات محسوبة لمعالجة التحديات الاقتصادية التي يواجهها لبنان في أعقاب الأزمة، دون أن تكون هذه الأدوات بديلاً عن ضرورة تحديث المؤشر

#### 4. مبررات احتساب "مؤشر التضخم الأساسي" في لبنان

هذه التغيرات الحادة والملحوظة في مؤشر أسعار الاستهلاك بعد الأزمة في لبنان كما أشرنا أعلاه تعتبر مبرراً لاحتساب مؤشر أكثر حيادية وثباتاً كمؤشر التضخم الأساسي وخصوصاً للأسباب التالية:

▪ فهم الاتجاهات الأساسية: التضخم الأساسي يستبعد السلع ذات الأسعار شديدة التقلب مثل الغذاء والطاقة، ما يوفر فهماً أفضل للاتجاهات الحقيقية للتضخم التي تؤثر في الاقتصاد على المدى الطويل.

▪ استبعاد التضخم المستورد الذي لا يتأثر بالسياسات النقدية ولا يرتبط بارتفاع تكلفة الأجور في الداخل وعادة ما يُستورد التضخم مع استيراد الغذاء والطاقة.

▪ أساس للسياسة النقدية: يعتبر التضخم الأساسي معياراً مهماً للسياسة النقدية. ففي وقت الأزمات تحتاج البنوك المركزية إلى بيانات دقيقة ومستقرة لتحديد مسار السياسات النقدية لاحتواء التضخم.

▪ تثبيت التوقعات: حساب التضخم الأساسي يمكن أن يساعد في تثبيت التوقعات



- **النموذج الثالث: احتساب التضخم الأساسي دون بندي الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية والإنفاق على ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى**
- **اختيار النموذج الأمثل: اختيار مؤشر التضخم الأساسي الذي حصل على أقل معدل لمعامل التباين.**

وقد تم احتساب المؤشر الأساسي منذ كانون الأول عام 2013 كسنة أساس لمؤشر أسعار المستهلك، أما معامل التباين الذي يتم على أساسه الاختيار بين النماذج الثلاثة فهو يحسب من تشرين الأول 2019 حتى كانون الثاني 2024 ، أي فترة عدم الاستقرار خلال الأزمة.

- **النموذج الأول: التضخم الأساسي دون احتساب بند الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية**
- في هذا القسم سيتم إقصاء بند الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية والذي يمثل 20٪ من إجمالي الإنفاق وبالتالي يصبح مجموع أوزان السلع المتبقية (79.9٪)<sup>4</sup> سيكون إعادة احتساب الأوزان الجديدة للبنود كما هي ورادة في الجدول رقم (3) أدناه:

وفقاً لمسح جديد لميزانية الأسر من أجل تحديد أوزان سلة الاستهلاك. ولقياس التضخم الأساسي هناك عدّة طرق تقوم على استبعاد البنود "Exclusion Method" الأكثر تقليداً كالغذاء والطاقة والطرق الأخرى لإعادة توزين المؤشر Volatility-weighted or Inverted weight أو Trimmed Mean أو تقليل المتوسط method بحسب نماذج الاقتصاد الكلي Econometric models وغيرهم من الطرق.<sup>3</sup> ويعد احتساب مؤشر أسعار المستهلك باستبعاد الغذاء والطاقة (CPI-XFE) من سلة مؤشر أسعار المستهلك الطريقة الأبسط والأكثر استخداماً بين المصادر المركزية في العالم. وفي حالة لبنان قمنا باحتساب مؤشر التضخم الأساسي وفق ثلاثة نماذج معتمدين على معادلة لاسبير:

- **النموذج الأول: احتساب التضخم الأساسي دون بند الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية.**
- **النموذج الثاني: احتساب التضخم الأساسي دون بند الإنفاق على ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى**

جدول رقم 3: أوزان سلة الاستهلاك بعد استبعاد بند الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية

المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	بنود الإنفاق	الوزن الأساسي	على المواد الغذائية والمشروبات	وزن السلة دون احتساب الإنفاق	الوزن الجديد
مشروبات روحية وتبغ وتباك	-	20.0		1.4	1.8%
الألبسة والأحذية		5.2	5.2	5.2	6.5%
أيجار		2.9	2.9	2.9	3.6%
القيمة التجريبية للمالكين		13.6	13.6	13.6	17.0%
ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى		11.8	11.8	11.8	14.8%

Around the World: A Measure of Core Inflation.

<sup>4</sup> عند جمع الأوزان المنشورة عن إدارة الإحصاء المركزي فإنها تساوي 99.9 ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تدوير الأرقام.

<sup>3</sup> - IMF Staff Papers. (2007). Core Inflation: Measurement and Statistical Issues in Choosing Among Alternative Measures. Vol. 54, No. 1.

- IMF. (2023). Weighted Median Inflation

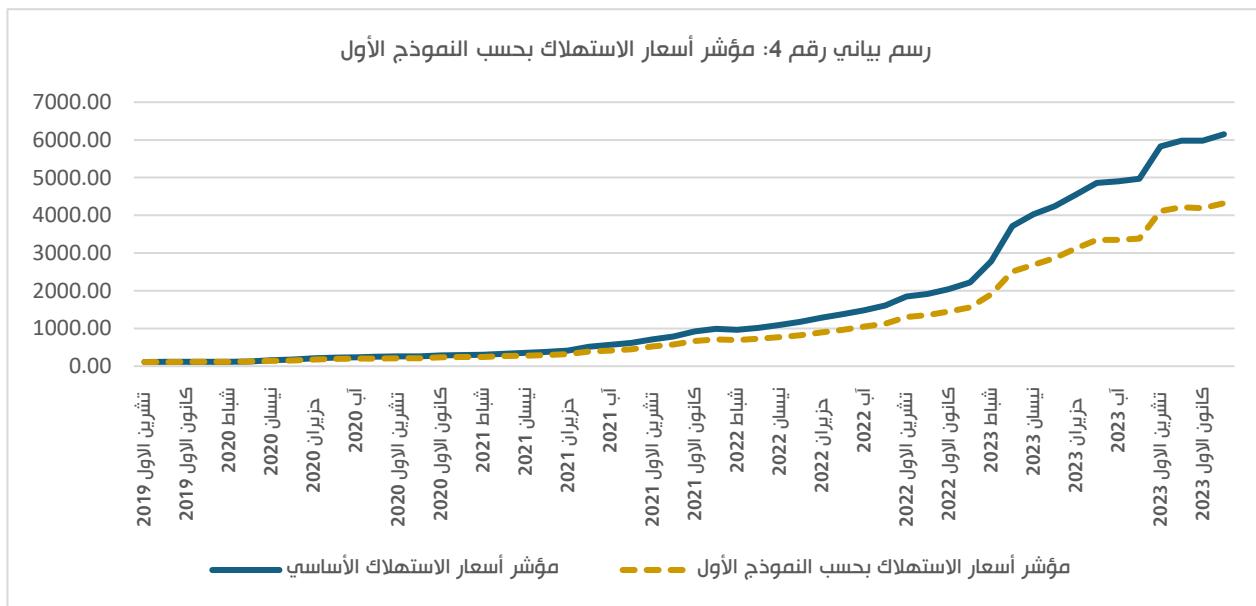


4.8%	3.8	3.8	أثاث وتجهيزات منزلية وصيانتها مسفرة للمنزل
9.6%	7.7	7.7	الصحة
16.4%	13.1	13.1	النقل
5.6%	4.5	4.5	الاتصالات
3.0%	2.4	2.4	الاستجمام والتسلية والثقافة
8.3%	6.6	6.6	التعليم
3.5%	2.8	2.8	مطاعم و فنادق
5.1%	4.1	4.1	سلع وخدمات متفرقة
<b>100.00</b>	<b>79.9</b>	<b>100.0</b>	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك

أساسي بعد نيسان 2022. وذلك بحسب الرسم البياني رقم (4) أدناه:

وبعد إعادة احتساب المؤشر باستخدام معادلة لاسبير تراجعت أرقام مؤشر أسعار الاستهلاك المعدل بشكل كبير، ويظهر الفارق بين المؤشرين تحديداً بشكل

رسم بياني رقم 4: مؤشر أسعار الاستهلاك بحسب النموذج الأول



المصدر: من إعداد المركز

يستبعد هذا القسم بند الإنفاق على الماء والغاز والكهرباء ومحروقات أخرى الذي يمثل 11.8٪ من إجمالي سلة إنفاق الأسرة وبالتالي يصبح مجموع وزن السلع المتبقية (88.1٪)، ويعاد احتساب الأوزان الجديدة للبنود كما هو وردد في الجدول رقم (4) أدناه:

ومن الواضح أن عدد المرات التي ارتفع فيها المؤشر بين تشرين الأول 2019 حتى كانون الثاني 2024 قد انخفض من 55.7 مرة إلى 39.16 مرة بعد إقصاء بند الأغذية والمشروبات غير الروحية.

**6. النموذج الثاني: التضخم الأساسي دون احتساب بند الإنفاق على ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى**



جدول رقم 4: أوزان سلسلة الاستهلاك بعد استبعاد بند الإنفاق على ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى

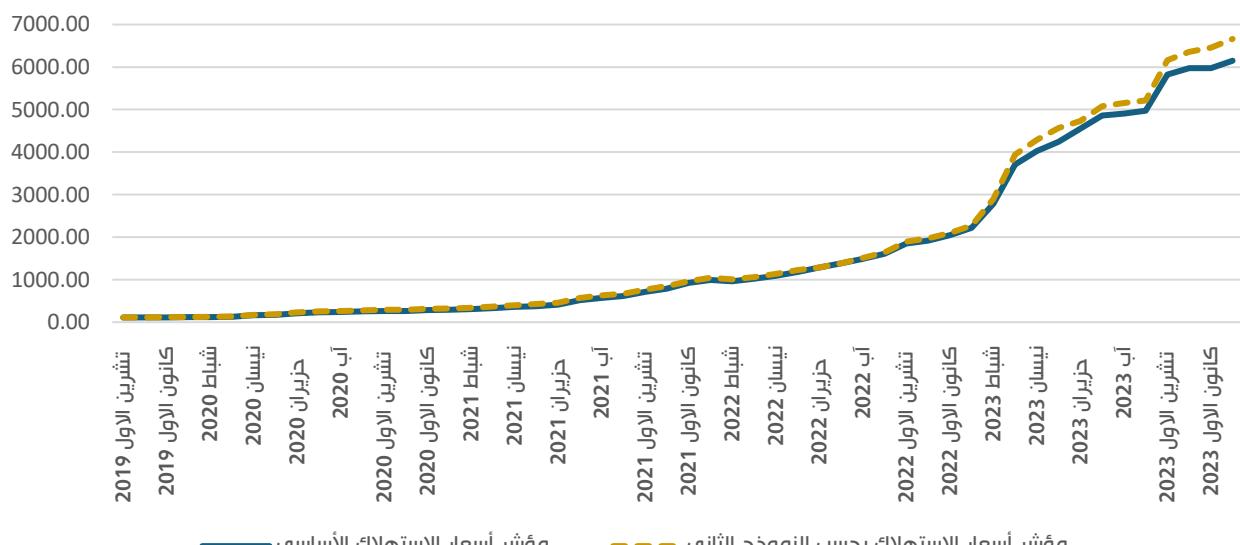
الوزن الأساسي	الوزن	بند الإنفاق
الأوزان الجديدة	على المواد الغذائية والمشروبات	وزن السلة دون احتساب الإنفاق
22.7%	20.0	المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية
1.6%	1.4	مشروبات روحية وتبغ وتباك
5.9%	5.2	الملابس والأحذية
3.3%	2.9	إيجار
15.4%	13.6	القيمة التأثيرية للماكن
-	-	ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى
4.3%	3.8	أثاث وتجهيزات منزليه وصيانة مستمرة للمنزل
8.7%	7.7	الصحة
14.9%	13.1	النقل
5.1%	4.5	الاتصالات
2.7%	2.4	الاستجمام والتسلية والثقافة
7.5%	6.6	التعليم
3.2%	2.8	مطاعم وفنادق
4.7%	4.1	سلع وخدمات متفرقة
<b>100.00</b>	<b>88.1</b>	<b>الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك</b>

المصدر: من إعداد المركز

وبعد إعادة احتساب المؤشر وفقاً لمعادلة لاسيير، نجد  
أن مؤشر أسعار الاستهلاك قد ارتفع بدلاً من أن ينخفض  
بعد إقصاء بند الإنفاق على ماء وغاز وكهرباء

وبعد إعادة احتساب المؤشر وفقاً لمعادلة لاسيير، نجد  
أن مؤشر أسعار الاستهلاك قد ارتفع بدلاً من أن ينخفض  
بعد إقصاء بند الإنفاق على ماء وغاز وكهرباء

رسم بياني رقم 5: مؤشر أسعار الاستهلاك بحسب النموذج الثاني



المصدر: من إعداد المركز



يتم احتساب التضخم الأساسي في هذه الحالة بعد استبعاد بند الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية وماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى الذين يشكلان 31.8٪ من إجمالي الإنفاق وبالتالي يصبح مجموع السلع المتبقية (68.1٪)، وبعد إعادة احتساب الأوزان الجديدة للبنود يصبح التوزيع على الشكل الوارد في الجدول رقم (4) أدناه:

فقد ارتفعت الزيادة في مؤشر أسعار المستهلك بين تشرين الأول 2019 وكانون الثاني 2024 إلى حوالي 58.9 مرة بعد إقصاء بند ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى مقارنة بـ 55.7 مرة بمؤشر أسعار الاستهلاك الأساسي. ويمكن أن يعزى سبب هذا الارتفاع إلى زيادة وزن بند الأغذية من 20٪ إلى 22.7٪.

### 7. النموذج الثالث: التضخم الأساسي دون احتساب بند الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية وماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى

جدول رقم 4: أوزان سلة الاستهلاك بعد استبعاد بند الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية وماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى

الوزن النسبي دون احتساب الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	الوزن الأساسي	بنود الإنفاق
-	20.0	المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية
2.1٪	1.4	مشروبات روحية وتبغ وتباك
7.6٪	5.2	الألبسة والأحذية
4.3٪	2.9	إيجار
20.0٪	13.6	القيمة التجيرية للمالكين
-	11.8	ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى
5.6٪	3.8	أثاث وتجهيزات منزليه وصيانة مستمرة للمنزل
11.3٪	7.7	الصحة
19.2٪	13.1	النقل
6.6٪	4.5	الاتصالات
3.5٪	2.4	الاستجمام والترفيه والثقافة
9.7٪	6.6	التعليم
4.1٪	2.8	مطاعم وفنادق
6.0٪	4.1	سلع وخدمات متفرقة
100.00	68.1	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك

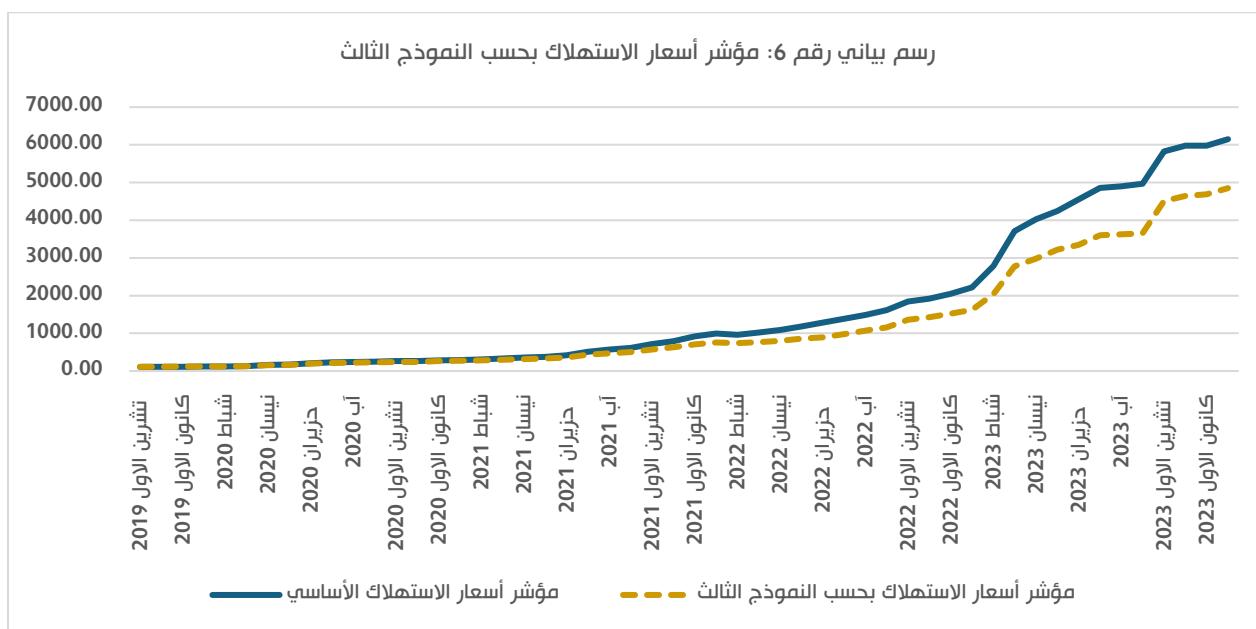
المصدر: من إعداد المركز

بند الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية وحده، وقد ظهر الفارق بشكل أساسي بعد آذار 2023 بحسب الرسم البياني رقم 6 أدناه.

وبعد إعادة احتساب المؤشر وفقاً لمعادلة لاسيير، انخفضت أرقام مؤشر أسعار الاستهلاك ولكن ليس بذات نسبة الانخفاض الحاصلة في أرقام المؤشر عند استبعاد



رسم بياني رقم 6: مؤشر أسعار الاستهلاك بحسب النموذج الثالث



الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية هو الأكثر استقراراً، إذ أن معامل التباين له يساوي 0.47٪ مقارنة بـ 0.59٪ لمؤشر أسعار الاستهلاك دون احتساب بند الإنفاق على ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى، وبـ 0.55٪ لمؤشر أسعار الاستهلاك عند إقصاء البنددين معاً.

وبناءً على ذلك تراجعت الزيادة في مؤشر أسعار المستهلك بين تشرين الأول 2019 وكانون الثاني 2024 إلى 43.29 مرة مقابل 55.7 مرة في مؤشر أسعار الاستهلاك الأساسي.

#### 8. اختيار مؤشر التضخم الأساسي

يتبيّن من عرض النتائج الثلاثة الواردة في الجدول رقم 5 أدناه أن احتساب مؤشر أسعار الاستهلاك دون بند

جدول رقم 5: خلاصة احتساب مؤشر أسعار المستهلاك استناداً إلى النتائج المذكورة

معامل التباين	ارتفاع الأسعار	مؤشر	مؤشر	مؤشر التضخم الأساسي
للغير بين	التراكمي	شهر كانون الثاني	شهر تشرين الأول	تشرين الأول 2019 وكانون الثاني 2024
تشرين الأول 2019	(عدد المزادات)	2024	2019	
0.52٪	55.73	6149.46	110.34	مؤشر التضخم الأساسي
0.47٪	39.16	4321.28	110.34	مؤشر أسعار الاستهلاك بحسب النموذج الأول
0.59٪	58.93	6661.88	113.05	مؤشر أسعار الاستهلاك بحسب النموذج الثاني
0.55٪	43.29	4851.72	112.07	مؤشر أسعار الاستهلاك بحسب النموذج الثالث

المصدر: من إعداد المركز

\* \* \*



## ثانياً: تقارير وبرامج

### 1. مؤشر القدرات الإنتاجية للبنان

(E/RES/2017/29)، الذي يشجع الأونكتاد على "مواصلة عملها المنهجي لقياس التقدم وتحديد العقبات التي تعرّض تنمية القدرات الإنتاجية في البلدان النامية". وقد خضع المؤشر لمراجعة الخبراء وتمت المصادقة عليه على المستوىين الوطني والإقليمي من قبل كبار الخبراء التقنيين في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك من قبل الأكاديميين وأصحاب المصلحة الحكوميين.

أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" النسخة الثانية من "مؤشر القدرات الإنتاجية" في نهاية عام<sup>5</sup> 2023. ويعد هذا المؤشر أداةً ديناميكيّةً وعمليةً لمساعدة الدول النامية على تشخيص قدراتها الإنتاجية وكيفية تحسينها بهدف تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام وصولاً للتنمية المستدامة. وقد تم تطوير مؤشر القدرات الإنتاجية استجابةً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة

#### ما هي القدرات الإنتاجية؟

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" القدرات الإنتاجية بأنها "موارد الإنتاج وقدرات ريادة الأعمال وروابط الإنتاج، والتي تحدّد مجتمعة قدرة بلد ما على إنتاج السلع والخدمات وتمكنه من النمو والتطور".

1. **موارد الإنتاج**: هي عوامل الإنتاج، بما في ذلك الأنواع المختلفة من الموارد الإنتاجية ورأس المال، وهي تشمل رأس المال المالي ورأس المال العادي، ويضم الأخير كلاً من الآلات والمعدات (التي تعمل عادة على مستوى الشركة / المزرعة) والبنية التحتية.

2. **قدرات ريادة الأعمال**: هي المهارات والمعرفة والمعلومات التي تمتلكها الشركات. وهي تشمل روح المبادرة وإمكانيات ريادة الأعمال والقدرات التكنولوجية. كما تشمل على المهارات الضرورية للاستثمار والإنتاج وإنشاء الروابط على مستوى الشركة / المزرعة.

3. **روابط الإنتاج**: هي التدفقات بين الوحدات الإنتاجية (الشركات / المزارع) من السلع والخدمات والمعرفة والتكنولوجيا والمعلومات والموارد الإنتاجية، بما في ذلك الموارد البشرية. وتشمل التبادلات بين الوحدات الإنتاجية ذات الأحجام المختلفة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)، وهيأكل الملكية (المحلية / الأجنبية، العامة / الخاصة)، العاملة في قطاعات مختلفة

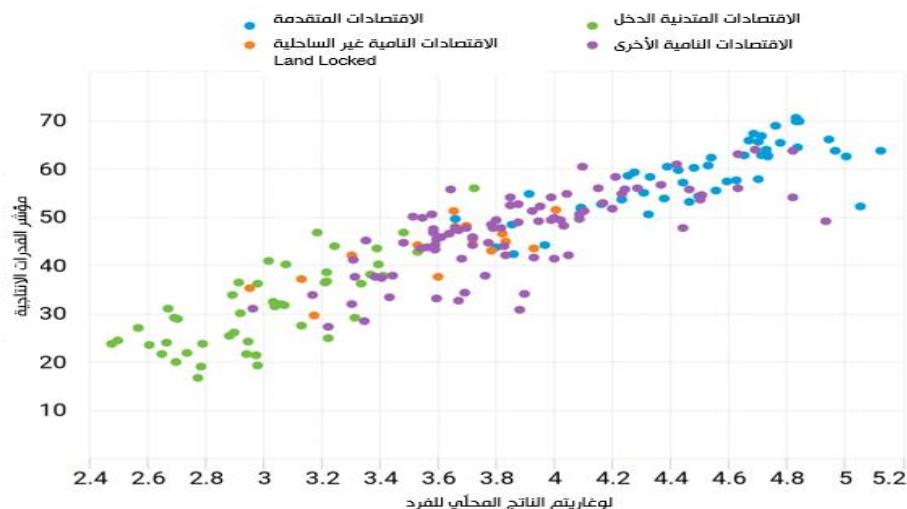
قدراته التحليلية. ويغطي التقرير الصادر عن المؤتمر 194 اقتصاداً للفترة 2000-2022. ويوضح التقرير وجود علاقة إيجابية قوية بين مؤشر القدرات الإنتاجية والنتائج المحلي للفرد حيث بلغ معامل الارتباط 0.9 لعام 2021، كما يظهر في الرسم البياني أدناه:

ويدرس مؤشر القدرات الإنتاجية أداء الدول على ثمانية مستويات وهي: رأس المال البشري، ورأس المال الطبيعي، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتغير الهيكلي، والنقل، والمؤسسات، والقطاع الخاص، والتي يتم قياسها جميعها من خلال 42 مؤشراً. وهذا يجعل مؤشر القدرات الإنتاجية متعدد الأبعاد في

<sup>5</sup> UNCTAD. (2023). Productive Capacities Index: 2nd Generation - Enhanced Statistical and Methodological Approach with Results (UNCTAD/ALDC/2023/2).



رسم بياني رقم 1: علاقة مؤشر القدرات الإنتاجية مع دخل الفرد



القدرات الحالية. هذا يمكن أن يؤدي إلى إنشاء سلاسل قيم إقليمية فعالة وتحصص داخلي مثاث النمو، مما يعزز قدرته التنافسية.

- **معالجة الاختلال في السياسات:** يكشف مؤشر القدرات الإنتاجية عن التغيرات المؤسسية والتنظيمية بين الدول، ويسلط الضوء على مجالات السياسة التي ينبغي تنسيقها لتحقيق بيئة أعمال سلسة في مثاث النمو.

- **التركيز على النمو الشامل:** يمكن لتحليل بيانات مؤشر القدرات الإنتاجية تسليط الضوء على قطاعات أو مناطق محددة داخلي مثاث النمو تعاني من التأثر وتطلب برامج مركزة لبناء القدرات لضمان توزيع الفوائد على نطاق واسع وعدم تخلف أي منطقة عن الركب.

### 1. موقع لبنان في ضوء المستويات الثمانية

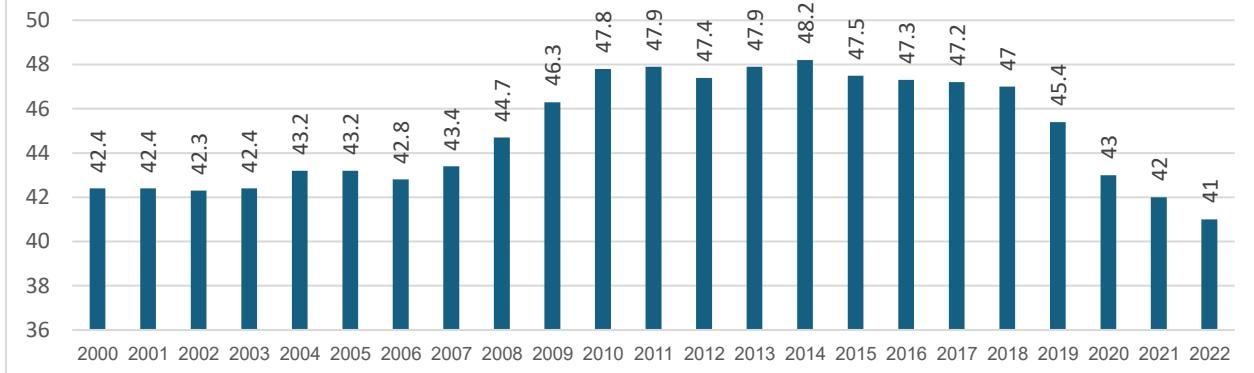
حلّ لبنان في المرتبة 135 من أصل 194 في عام 2022 وبلغ مؤشر القدرات الإنتاجية لديه 41.0، متراجعاً عن قيمة المؤشر المسجلة في عام 2019 والبالغة 45.4. وهذا التراجع مردّه إلى تدهور أداء لبنان على مستويات المؤشر الثمانية كما سنبيّن ذلك لاحقاً.

واستكمالاً لما ورد في النشرة الاقتصادية العدد العاشر حول مثاث النمو والتكامل الاقتصادي الجزئي بين لبنان وسوريا والعراق يمكن لهذا المؤشر أن يساهم في:

- **تحديد أوجه التكامل:** يوفر مؤشر القدرات الإنتاجية نهجاً منظماً قائماً على البيانات لتحديد المجالات التي تتمتع فيها البلدان المعنية بعزايا نسبية، وهو أمر بالغ الأهمية في مثاث النمو. فقد تشمل هذه المزايا الموارد الطبيعية الوفيرة في بلد ما، أو المراكز اللوجستية في بلد آخر، أو القوى العاملة الماهرة في بلد ثالث.
- **تحديد أولويات تطوير البنية التحتية:** يكشف مؤشر القدرات الإنتاجية عن الاختلافات في البنية التحتية التي تعيق التكامل المحتمل. يمكن لمثاث النمو أن تعطي الأولوية للاستثمارات في البنية التحتية عبر الحدود (الطرق والموانئ وشبكات الطاقة) التي تعزز الاتصال وتطور سلسلة التوريد بناءً على نتائج مؤشر القدرات الإنتاجية.
- **توجيه الاستثمار والتخصص:** تتيح معرفة نقاط القوة والضعف في كل دولة إمكانية إجراء استثمارات هادفة، وجذب الصناعات التي تكمل



رسم بياني رقم 2: أداء لبنان على مؤشر القدرات الإنتاجية



المصدر: تم إعداده استناداً إلى بيانات المؤشر الصادرة عن الأونكتاد

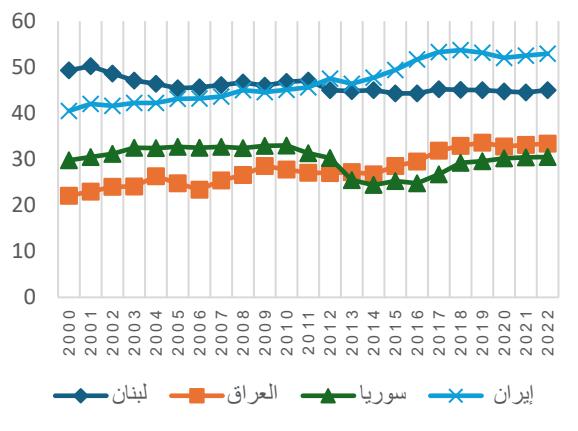
قد حلّ لبنان في المرتبة 98 على مستوى رأس المال البشري بمؤشر بلغت قيمته 45 عام 2022، وقد تراجع متوسط المؤشر قليلاً بعد الأزمة بين 2020-2022 ليبلغ حوالي 44.73 مقارنة بمتوسط 45.26 بين 2010-2019. وعند مقارنة لبنان مع دول المنطقة على صعيد مستوى رأس المال البشري نجد تفوقاً للجمهورية الإسلامية في إيران، وخاصة ما بعد العام 2011. فقد بلغت قيمة مؤشر رأس المال البشري لإيران 52.9 عام 2022 مقارنة بـ 45 للبنان. أما على صعيد مقارنة لبنان مع كل من سوريا والعراق فنلاحظ تفوقاً للبنان على كلا البلدين لجهة الأداء على مستوى رأس المال البشري. وإن كان الاتجاه هو صعودي لكل من سوريا والعراق بينما هو تراجعي بالنسبة للبنان.

1. **مستوى رأس المال البشري:** يقيس رأس المال البشري مستويات التعليم والمهارات والظروف الصحية التي تمتلكها فئات السكان، وكذلك مدى تكامل البحث والتطوير في نسيج المجتمع، ويتم قياس هذا المستوى من خلال المؤشرات الآتية:

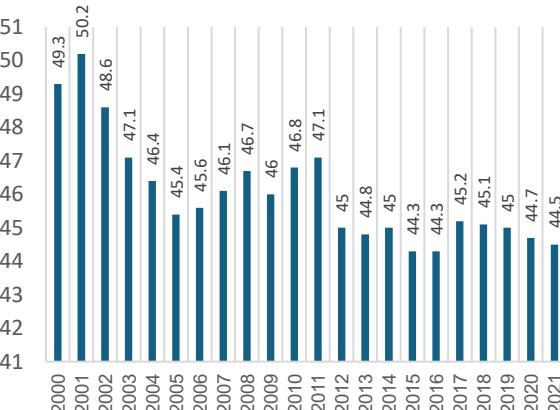
- سنوات التعليم المتوقعة.
- الإنفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي الإجمالي).
- متوسط العمر المتوقع حسب الصحة (بالسنوات).
- الإنفاق على الصحة، الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي).
- معدل الخصوبة، الإجمالي (عدد الولادات لكل امرأة).
- الباحثون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص).



رسم بياني رقم 4: أداء الدول على مستوى رأس المال البشري



رسم بياني رقم 3: أداء لبنان على مستوى رأس المال البشري



المصدر: تم اعداده استناداً إلى بيانات المؤشر الصادرة عن الأونكتاد

وقد حلّ لبنان في المرتبة 122 على مستوى رأس المال الطبيعي في العام 2022 حيث بلغت قيمة المؤشر عام 2022 حوالي 33.9. وعند مقارنة لبنان مع الدول الأخرى نجد أن سوريا تتفوق على كل من إيران والعراق على هذا الصعيد، والدول الثلاث مجتمعة قد حققت نتائج أعلى من لبنان في هذا المستوى. في إيران حققت سوريا 59.2 والعراق أيضاً ذات المعدل في حين حققت سوريا 47.3 للعام نفسه. ومن الطبيعي أن يتحقق لبنان هذه النسبة نظراً إلى المؤشرات المستخدمة في هذا البعد والتي يفتقر لبنان إليها. ومن اللافت أيضاً أن الدول المتقدمة على مؤشر القدرات الإنتاجية لا تتعدي فيها قيمة هذا المؤشر عن 45.

**2. مستوى رأس المال الطبيعي:** يقاس رأس المال الطبيعي مدى توافر الموارد الاستخراجية والزراعية، بما في ذلك الإيرادات المتولدة من استخراج الموارد الطبيعية، مخصوصاً منها تكلفة استخراج الموارد.

والمؤشرات المستخدمة في هذا المستوى هي:

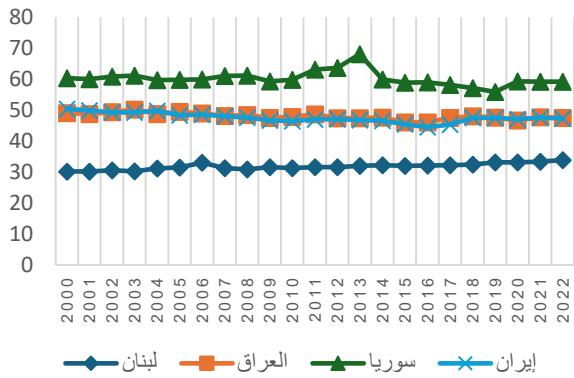
- الأرضي الزراعية (% من مساحة الأرض).
- مساحة الغابات (% من مساحة الأرض).
- تدفقات الاستخراج (% من الناتج المحلي الإجمالي).
- كثافة المواد المستخدمة في الإنتاج.
- إجمالي ريع الموارد الطبيعية (% من الناتج المحلي الإجمالي).

المفهوم من حيث الاستدامة، حيث إن الكثافة الصادمة العالمية يمكن أن تؤدي إلى استنزاف الموارد، مما يجعلها غير مستدامة على المدى الطويل. وللحفاظ على رأس المال الطبيعي، تسعى الاقتصادات والصناعات جاهدة للحد من كثافة المواد من خلال تحسين الكفاءة، وإعادة التدوير، والتحول إلى أساليب وتقنيات أقل استهلاكاً للموارد.

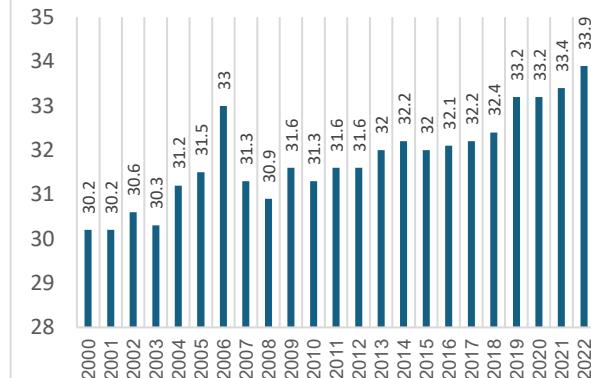
<sup>6</sup> تشير "الكثافة الصادمة" في هذا السياق إلى كمية الموارد الطبيعية (مثل المعادن أو الوقود الأحفوري أو المنتجات الزراعية) الالزامية لإنتاج ناتج معين أو لدعم الاقتصاد. وعند الإشارة إلى أن "رأس المال الطبيعي يتناقض مع زيادة كثافة المواد"، فإنه مع استخراج واستخدام المزيد من الموارد الطبيعية (ارتفاع كثافة المواد)، فإن رأس المال الطبيعي، أو مخزون الموارد الطبيعية، يتضاءل. وغالباً ما تتم مناقشة هذا



رسم بياني رقم 6: أداء الدول على مستوى رأس المال الطبيعي



رسم بياني رقم 5: أداء لبنان على مستوى رأس المال الطبيعي



المصدر: تم اعداده استناداً إلى بيانات المؤشر الصادرة عن الأونكتاد

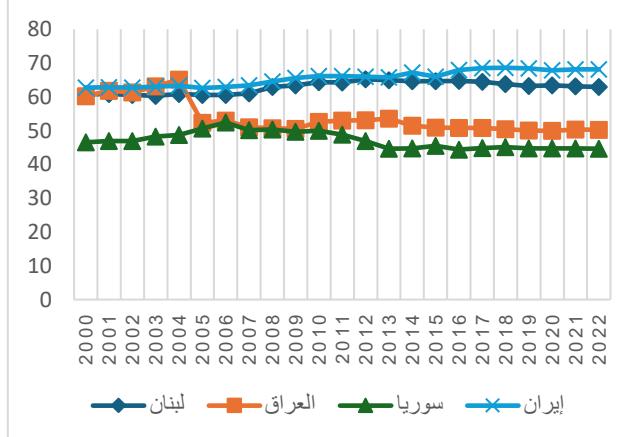
### الشراطية لكل طن من معدال النفط toe عام 2015.

أداء الدول على مستوى رأس المال الطبيعي

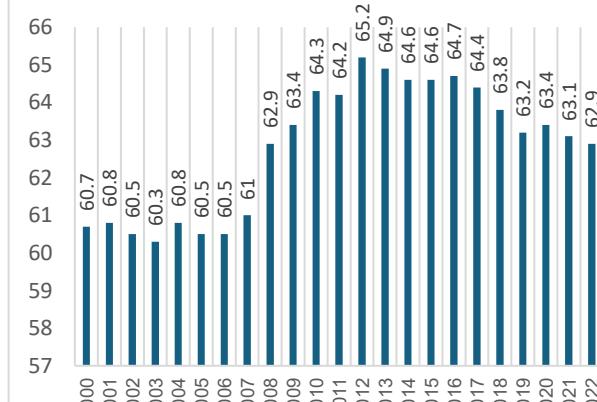
- إجمالي إمدادات الطاقة الأولية (نصيب الفرد).
- إجمالي استهلاك الطاقة (الفرد).

وقد حلّ لبنان في المرتبة 85 على هذا الصعيد عام 2022، ونرى من خلال الرسم البياني رقم 7 أدناه تراجعاً لهذا المؤشر في السنوات الأخيرة بعد الأزمة. حيث تراجع من 63.2 عام 2019 إلى 62.9 عام 2022 بعد أن كان 65.2 عام 2013. وعند مقارنة لبنان مع الدول الثلاث المذكورة نجد تقارب المؤشر لكل من لبنان وإيران، فيما يتختلف كل من سوريا والعراق عنه على الرغم من أن العراق دولة نفطية.

رسم بياني رقم 8: أداء الدول على بعد الطاقة

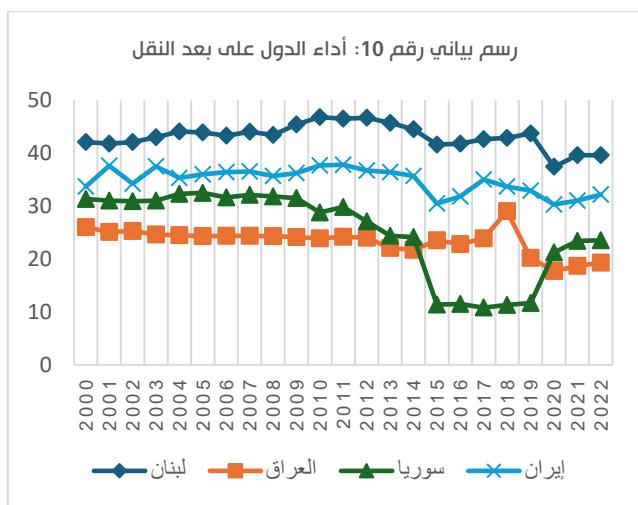


رسم بياني رقم 7: أداء لبنان على بعد الطاقة



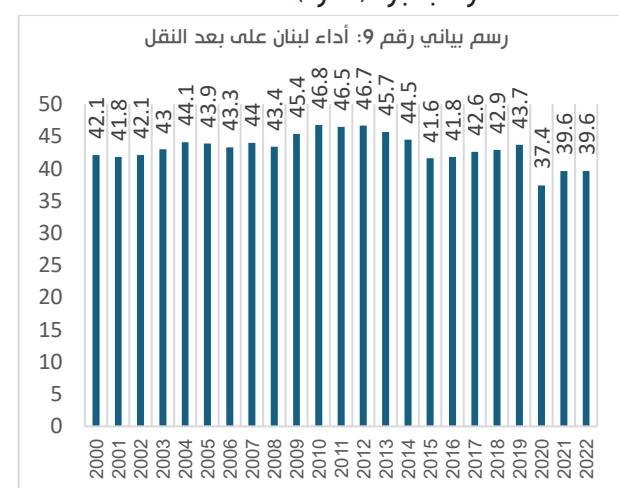


- كيلومتر من الطرق (100 كيلومتر مربع).
  - كيلومتر من خطوط السكك الحديدية (للفرد).
- ومن الواضح أن أداء لبنان على هذا المستوى قد تراجع بعد الأزمة. حيث تراجعت قيمة هذا المؤشر من 43.7 عام 2019 إلى 39.6 عام 2022 وقد حلّ لبنان في المرتبة 75 على صعيد العالم عام 2022. وعند مقارنته مع الدول الثلاث الأخرى نجد أن لبنان يتتفوق على هذه الدول وخاصة على العراق وسوريا.



- **مستوى النقل:** يقيس قطاع النقل قدرة النظام على نقل الأشخاص أو البضائع من مكان إلى آخر. ويتم تحديده على أنه مدى انتشار شبكات الطرق والسكك الحديدية وشبكات النقل الجوي. والمؤشرات المستخدمة في هذا البعد هي كالتالي:
- النقل الجوي، رحلات المغادرة لشركات النقل المسجلة في جميع أنحاء العالم (لنصيب الفرد)
  - النقل الجوي، الشحن (مليون طن كيلومتر للفرد).
  - عدد الركاب جواً (للفرد).

رسم بياني رقم 9: أداء لبنان على بعد النقل



المصدر: تم اعداده استناداً إلى بيانات المؤشر الصادرة عن الأونكتاد

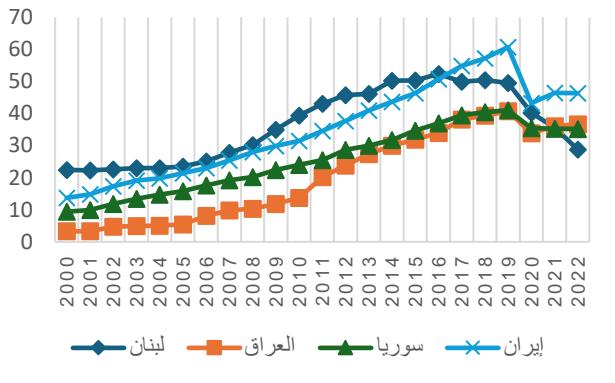
- الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان).
  - خوادم إنترنت آمنة (لكل مليون شخص).
- ومن الواضح أن الأزمة الاقتصادية قد تركت تأثيراً قوياً على موقع لبنان على مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فبعد أن كان يرتفع بشكل مطرد عدد وانخفض إلى مستويات أقل من الدول الثلاث في عام 2022، عندما بلغت قيمة المؤشر 28.8 مقابل 49.5 عام 2019. ولذلك حلّ في المرتبة 161 عام 2022 بعد أن كان في المرتبة 106 عام 2019.

- **مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** ويقصد به إمكانية الوصول إلى أنظمة الاتصالات ومدى انتشارها وتكاملها بين السكان. وهي تشمل مستخدمي الخطوط الهاتفية الأرضية والهواتف المحمولة، والوصول إلى الإنترن特، وأمن الخوادم. والمؤشرات هي كالتالي:

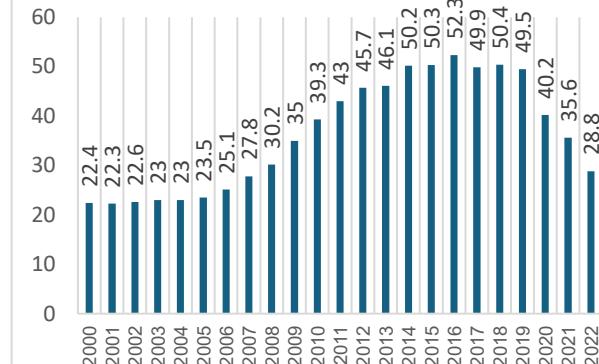
- اشتراكات النطاق العريض الثابتة (لكل 100 شخص).
- اشتراكات الهواتف المحمولة (لكل 100 شخص).
- اشتراكات الهاتف الثابت (لكل 100 شخص).



رسم بياني رقم 12: أداء الدول على بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



رسم بياني رقم 11: أداء لبنان على بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



المصدر: تم اعداده استناداً إلى بيانات المؤشر الصادرة عن الأونكتاد

#### قواعد القانون

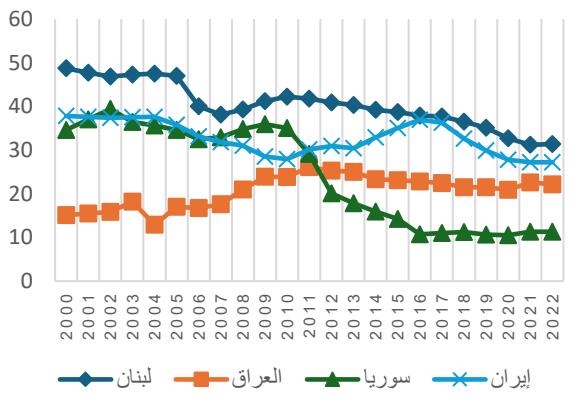
#### المحاسبة والمساءلة

وقد تراجع أداء لبنان على هذا المؤشر فقد تراجع من 35.1 عام 2019 إلى 31.4 عام 2022، لينعكس ذلك تراجعاً في مرتبته على الصعيد العالمي من 164 إلى 169 في الفترة ذاتها. وعلى صعيد مقارنته مع الدول الثلاث نجد أن أداء لبنان على هذا المستوى يبقى هو الأعلى تليه إيران و紧跟 العراق وسوريا بحسب الرسم البياني رقم 14 وإن كانت مؤشرات الدول الأربع هي في اتجاه تراجعي.

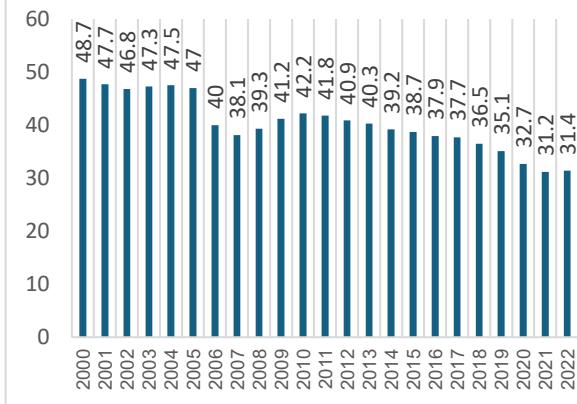
**6. مستوى المؤسسات:** تهدف المؤسسات إلى قياس الاستقرار السياسي والكفاءة الحكومية من خلال نوعية التنظيم، وفعالية الحكومة، ونجاحها في مكافحة الجريمة، ومحاربة الفساد والإرهاب، وحماية حقوق المواطنين في حرية التعبير وتكوين الجمعيات. ويتم تقييم هذا المستوى من خلال المؤشرات الآتية:

- السيطرة على الفساد
- فعالية الحكومة
- الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب
- الجودة التنظيمية

رسم بياني رقم 14: أداء الدول على بعد المؤسسات



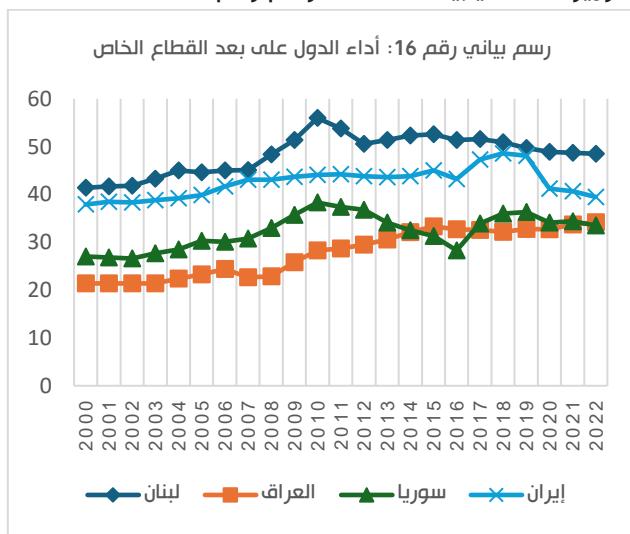
رسم بياني رقم 13: أداء لبنان على بعد المؤسسات





#### ▪ طلبات براءات الاختراع (لفرد)

وقد حلّ لبنان في المرتبة 107 على صعيد العالم في هذا المستوى محققاً بذلك معدلات عالية مقارنة بالمستويات الأخرى. ليبلغ المؤشر 48.5 عام 2022. وفي المقارنة مع الدول الأخرى نجد أن لبنان يتتفوق على الدول الأخرى في بعد القطاع الخاص والأقرب إليه هي إيران، أما العراق وسوريا فقد سجلاً معدلات متقاربة وهي أدنى بكثير من تلك المسجلة في لبنان وذلك بفارق حوالي 15 نقطة . وإن كان هذا الاتجاه هو صعودياً بالنسبة لهما. فيما هو نزولي بالنسبة للبنان وإيران، كما يتبيّن من خلال الرسم رقم 16:

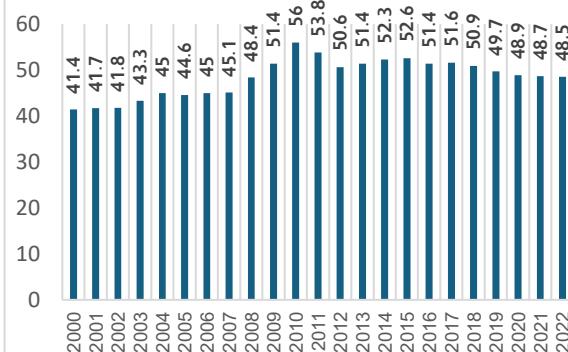


▪ إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من الناتج المحلي الإجمالي)  
 ▪ النسبة الصناعية (حصة الصناعة والخدمات مقارنة بإجمالي الناتج المحلي الإجمالي)  
 وقد تراجع موقع لبنان على هذا المستوى بعد عام 2018 حيث انخفضت قيمة المؤشر من 63.7 إلى 48.2 عام 2022، لينعكس ذلك تراجعاً أيضًا في ترتيب لبنان من 58 عام 2018 إلى 131 عام 2022. وبالرغم من هذا التراجع فإنه يبقى أفضل من الدول الثلاث الأخرى وأقرب إلى إيران كما يتضح في الرسم البياني رقم 18:

7. مستوى القطاع الخاص: يتم تعريف القطاع الخاص من خلال سهولة التجارة والأعمال عبر الحدود، والتي تشمل الوقت والتكاليف العالية للتصدير والاستيراد، ودعم الأعمال من حيث الائتمان المحلي، وسرعة إنفاذ العقود، والوقت اللازم لبدء عمل تجاري. أما المؤشرات المستخدمة في قياس هذا المستوى فهي:

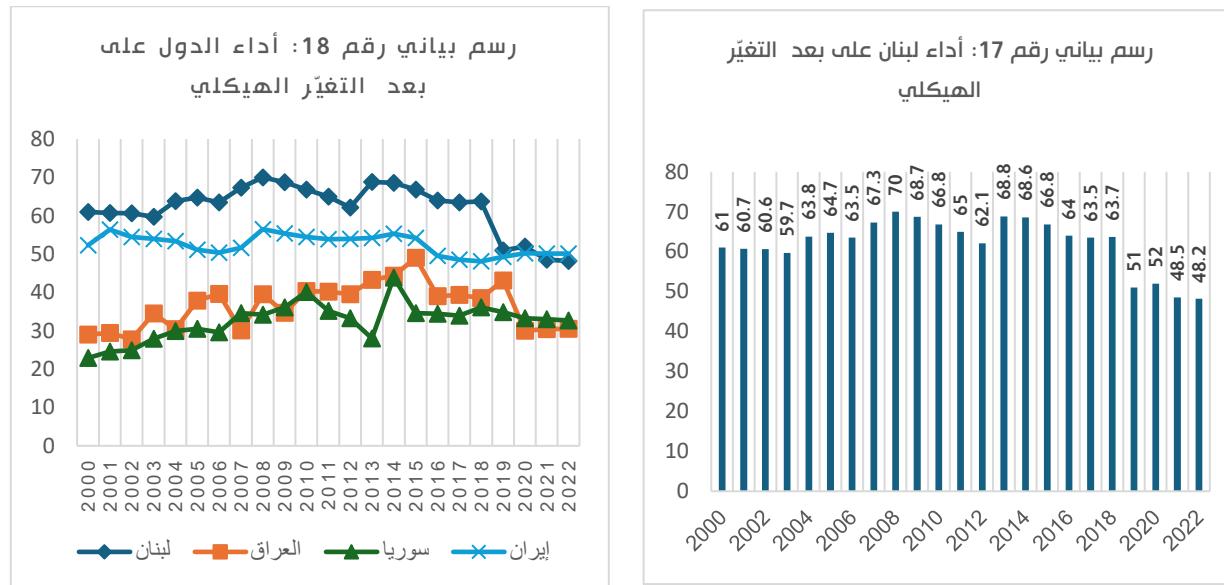
- الائتمان المحلي للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي)
- سعر فائدة الإقراض (%)
- مؤشر الأداء اللوجستي: بشكل عام
- طلبات العلامات التجارية (لفرد)

رسم بياني رقم 15: أداء لبنان على بعد القطاع الخاص



8. مستوى التغيير الهيكلي: يشير التغيير الهيكلي إلى انتقال العمالة والموارد الإنتاجية الأخرى من الأنشطة الاقتصادية ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية. وينعكس هذا التحول في مدى تطور وتنوع الصادرات، وكثافة رأس المال الثابت، وأهمية الصناعة والخدمات في إجمالي الناتج المحلي. يمكن أن يحدث التغيير الهيكلي أيضًا ضمن قطاع معين شريطة تحديد القيود الملزمة في ذلك القطاع ومعالجتها بفعالية ويتم قياسه من خلال المؤشرات الآتية:

- مؤشر تركيز الصادرات
- مؤشر التعقيد الاقتصادي



المصدر: تم اعداده استناداً إلى بيانات المؤشر الصادرة عن الأونكتاد

على لبنان وسوريا وال العراق في مستويات الرأس المال البشري والطاقة والتغيير الهيكلي ، في حين تتفوق سوريا على الجميع لجهة الرأس المال الطبيعي ، كما يظهر من خلال الترتيب الآتي :

النوع	سوريا	العراق	لبنان	البعد
52.9	30.5	33.4	45	الرأس المال البشري
47.3	59.2	47.5	33.9	الرأس المال الطبيعي
68.1	44.6	50.2	62.9	الطاقة
32.2	23.5	19.3	39.6	النقل
46.3	35.2	36.7	28.8	تكنولوجيا الاتصالات
27.2	11.3	22.1	31.4	المؤسسات
39.5	33.5	34.2	48.5	القطاع الخاص
50.1	32.7	30.5	48.2	التغيير الهيكلي

المصدر : من إعداد المركز

وإيران. ومن إيجابيات هذا المؤشر أنه يوفر الإمكانيات لتحقيق الأمور الآتية :

- توفير رؤية شاملة: يوفر مؤشر القدرات الإنتاجية فهماً أكثر شمولاً للقدرات الاقتصادية للدول الأربع مقارنة بالمقاييس

## 9. التقييم النهائي لعام 2022

تبين مما تقدم أن لبنان يتفوق على الدول الثلاث في ثلاثة مستويات فقط من أصل ثمانية وهي النقل والمؤسسات والقطاع الخاص ، أما إيران فهي تتفوق

## 10 . خلاصة التقرير

يقدم لنا مؤشر القدرة الإنتاجية (PCI)، الذي وضعته الأونكتاد، إطاراً قياسياً لمقارنة وفحص فرص التكامل الاقتصادي بين الاقتصادات الأربع للبنان وسوريا وال العراق



القابلة للقياس الكيفي، والتي على أهميتها لا تراعي بشكل كامل العوامل النوعية التي تؤثر بشكل حاسم على القدرات الإنتاجية، مثل التماسك الاجتماعي، أو ثقافة الابتكار أو رياضة الأعمال.

■ اعتماد الحسابات الإحصائية للبيانات المفقودة: هناك العديد من المؤشرات الفرعية في لبنان وسوريا وإيران والعراق مفقودة، وتم الاستعاضة عنها باستخدام نماذج إحصائية لتقديرها. مما يحدّ من دقة المؤشر ولا يعكس بالتأليبي الواقع الاقتصادي الفعلي.

ومع ذلك فإن هذه السلبيات لا تقلّل من قيمة مؤشر القدرات الإنتاجية بل يمكن التأسيس عليه في تصميم مؤشرات أكثر تخصّصاً ودقة لمعالجة مسائل محدّدة أو أهداف سياسية، منها على سبيل المثال:

■ تطوير المؤشرات بقطاعات محدّدة مخصّصة لفحص القدرات الإنتاجية لقطاعات معينة، مثل الزراعة أو التصنيع أو الخدمات. وهذا من شأنه أن يوفر فهماً أكثر تفصيلاً للتحديات وفرص النمو داخل تلك القطاعات.

■ تعليم مؤشرات إقليمية: تعكس الديناميكيات الاقتصادية الفريدة لمناطق محدّدة وتمكن من تشخيص الأولويات المشتركة وتسهيل التعاون الإقليمي.

■ تطوير مؤشرات ترتكز على الابتكار وتشمل عوامل مؤثرة مثل البحث والتطوير، والملكية الفكرية، والنظم الإيكولوجية لريادة الأعمال، يمكن من خلالها تسليط الضوء على إمكانات الابتكار لأي بلد.

التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي. وهو يعترف بالطبيعة المتعددة الأوجه للتنمية ويقدم نظرة ثاقبة لنقاط القوة والضعف الهيكلية.

■ التحليل المقارن: يتيح المؤشر إجراء مقارنات بين الدول، مما يسهل المقارنة المرجعية وتحديد أفضل الممارسات. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى توجيه القرارات المتعلقة بالسياسات والاستثمارات الهادفة لبناء قدرات إنتاجية أقوى، كما تبيّن لنا في التقييم النهائي للدول الأربع المذكورة.

■ القدرة التشخيصية: يساعد الهيكل متعدد الأبعاد لمؤشر القدرات الإنتاجية في تحديد نقاط القوة والضعف حتى على المستوى الجغرافي المحلي للدولة. وهذا يسمح بتدخلات مركزية لمعالجة الاختلافات والقيود.

وعلى الرغم من هذه الإيجابيات يعني هذا المؤشر من قصور يحدّ من التوسيع في استخدامه كوسيلة نهائية. وأوجه هذا القصور هي على الشكل الآتي:

■ استخدام المؤشرات العالمية: يستخدم مؤشر القدرات الإنتاجية مجموعة مشتركة من المؤشرات لجميع البلدان، دون أن يأخذ بعين الاعتبار تفاوت الأوضاع والظروف لكل دولة على حدة. فعلى سبيل المثال، قد تتفق دولة ذات اقتصاد متخصص للغاية بنقاط قوة أو تحديات لا تتعكس بشكل كافٍ في مؤشر القدرات الإنتاجية الموحد. كما قد لا تتسق المقارنة على مستوى النقل مثلاً بين بلد كبير كإيران وبلد صغير كلبنان.

■ الفروق النوعية: يرتكز مؤشر القدرات الإنتاجية في المقام الأول على البيانات

\* \* \*



## ثالثاً: قضايا دولية

التقرير لا بد من توضيح مجموعة مفاهيم تتعلق بتمويل الشركات الناشئة.

### 1. جولات التمويل للشركات الناشئة

تعد الشركات الناشئة أحد أبرز محركات الابتكار، الذي يتميز بديناميكية عالية تتطلب تمويلاً مستمراً. وغالباً ما تكون الرحلة من الفكرة إلى النجاح مرصوفة بسلسلة من جولات التمويل. ويبيّن لنا الجدول أدناه مراحل التمويل للشركات الناشئة:

### 1. قطاع التكنولوجيا الفائقة في كيان العدّو وأثر حرب غزة الأخيرة عليه (بحسب المصادر الصهيونية)<sup>7</sup>

أصدر مركز السياسات المتخصصة بالشركات الناشئة في كيان العدّو تقريره حول تمويل قطاعات التكنولوجيا الفائقة في الكيان لعام 2023. وتتجدر الإشارة إلى أنه جرى تغيير اسم هذا المركز ليصبح "Rise Israel" بعدما كان يسمى "Start-Up Nation Policy Institute" في خطوة تعكس حجم المهاجم التي تحيط بمستقبل قطاع التكنولوجيا الفائقة عموماً. وقبل عرض مضمون

جدول رقم 1: جولات التمويل للشركات الناشئة

الهدف	مصادر التمويل	وضع الشركة	اسم الجولة
وضع العلامات الأولية للشركة ونموذجها التجاري بأقل الإمكانيات الممكنة	إنفاق شخصي من قبل المؤسسين والأصدقاء		تمويل ما قبل البذار Pre-seeding
إطلاق الشركة والعمل على نموذجها التجاري لتدأ النمو	أول مرحلة من مراحل التمويل الخارجي، يحدث في المراحل المبكرة للمشروع، ويتم بواسطه مستثمرين / رأس المال المغامر / حاضنات الأعمال		تمويل البذار Seeding
تطوير وتحسين أداء الشركة Optimization	شركات رأس المال المغامر / مسرعات الأعمال	الشركة بدأت العمل وتحقق لديها قاعدة مستخدمين وفرص للنجاح	الجولة A التمويلية
بناء وتنمية نموذج الأعمال Business Development	شركات رأس المال المغامر / المستثمرون	الشركة الناشئة تعمل وتحقق نجاحاً ولها علامة تجارية قوية	الجولة B التمويلية
التوسيع الإقليمي والعالمي واقتحام أسواق جديدة up / Scale up	شركات رأس المال المغامر / المستثمرون/ البنوك	الشركة الناشئة أثبتت نجاحاً كبيراً في السوق ولها أرباح كثيرة	الجولة C التمويلية وما بعدها

أواخر العام. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى انخفاض استثمارات رأس المال المغامر إلى 7.3 مليار دولار مقابل 17.3 مليار دولار عام 2022 و 29.2 مليار دولار عام 2021، أي بانخفاض حوالي 60٪ مقارنة بعام 2022. هذا الرقم يعيد قطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلي" إلى مستويات التمويل عام 2018، وبلغ عدد جولات التمويل في عام 2023 حوالي 624 جولة مقابل 1099 جولة

Keeping Distance, and Expanding Gaps with Global Ecosystems: The Israeli High-Tech in 2023.

Page 40 of 59

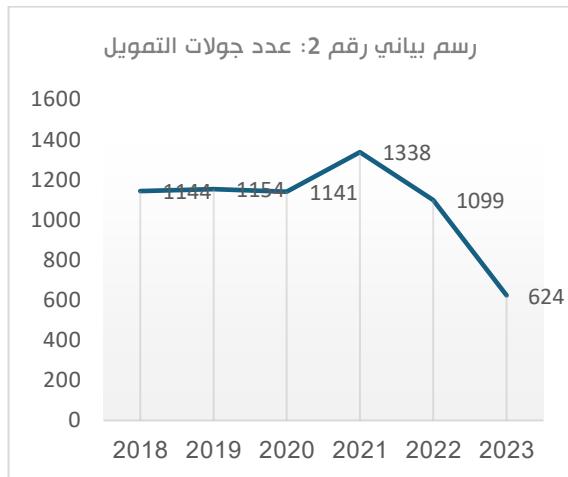
### 2. أداء العام 2023 للشركات الناشئة في الكيان الصهيوني

شهد العام 2023 تحولاً دراماتيكياً في قطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلي"، الذي واجه أزمة غير مسبوقة نتيجة لركود العالمي وعدم الاستقرار السياسي المحلي في أوائل العام بسبب الاضطرابات الناتجة عن الإصلاحات القضائية، بالإضافة إلى حرب غزة

<sup>7</sup> RISE ISRAEL (former Start-Up Nation Policy Institute). (2024). 60% Drop in Investments, Foreign Funds



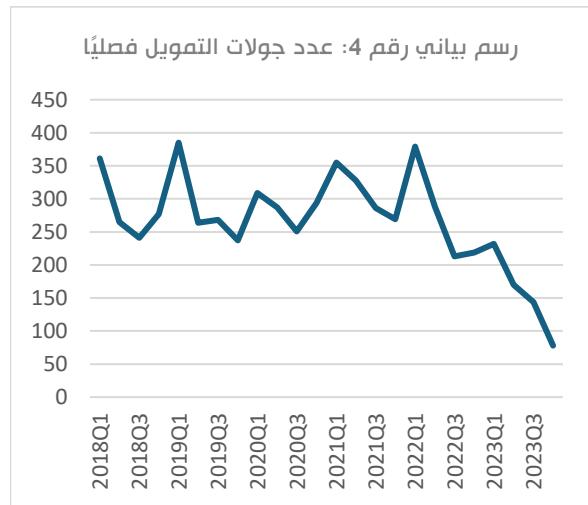
عام 2022 و 1338 جولة عام 2021 ما يعكس انخفاضاً بنسبة 40٪ عن العام السابق.



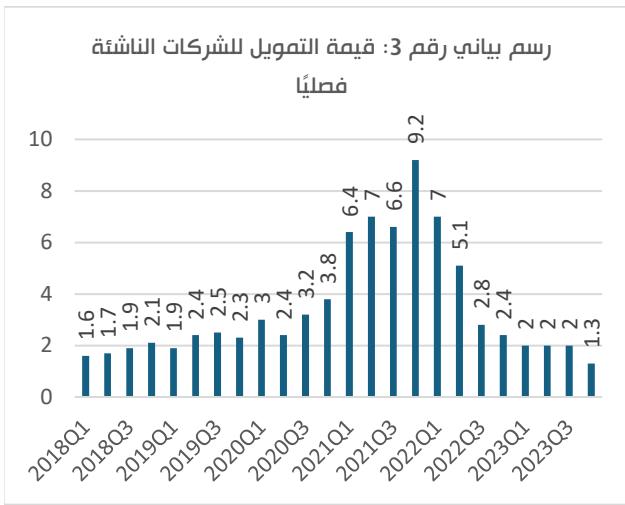
(2017) في 78 جولة تمويل. ومن الجدير بالذكر أن عدد الجولات هو تقدير مؤقت من المحتوى أن يتم تحديثه بشكل كبير في المستقبل مع اكتشاف جولات أصغر. ومع ذلك، من المرجح أن يظل العدد النهائي منخفضاً مقارنة بالقيم السابقة.



ويظهر تحليل البيانات الفصلية انخفاضاً مستمراً في الاستثمارات منذ الفصل الثاني من عام 2022، وصولاً إلى أدنى نقطة في الفصل الأخير من عام 2023 بسبب الحرب، حيث جمعت الشركات الناشئة "الإسرائيلية" 1.3 مليار دولار فقط (وهو أدنى رقم فصلي منذ عام



هو مجرد تصدح طبيعي لمستويات الاستثمار المرتفعة في عام 2021. والبيانات المتوفرة حتى هذه اللحظة لا تسمح بالإجابة عن هذا السؤال بشكل قاطع، ومع ذلك، هناك بالتأكيد بعض المؤشرات التي توضح طبيعة المخاطر التي تحيط بهذا القطاع وأبرزها:



ويتضح استناداً إلى هذه البيانات أن عام 2023 كان صعباً على صناعة التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلية"، والسؤال الرئيسي يبقى معرفة العوامل الرئيسية وراء هذا التراجع وهل هي تراجع الاتجاهات العالمية في مجال التكنولوجيا، أم هي الظروف الجيوسياسية المحلية، أو



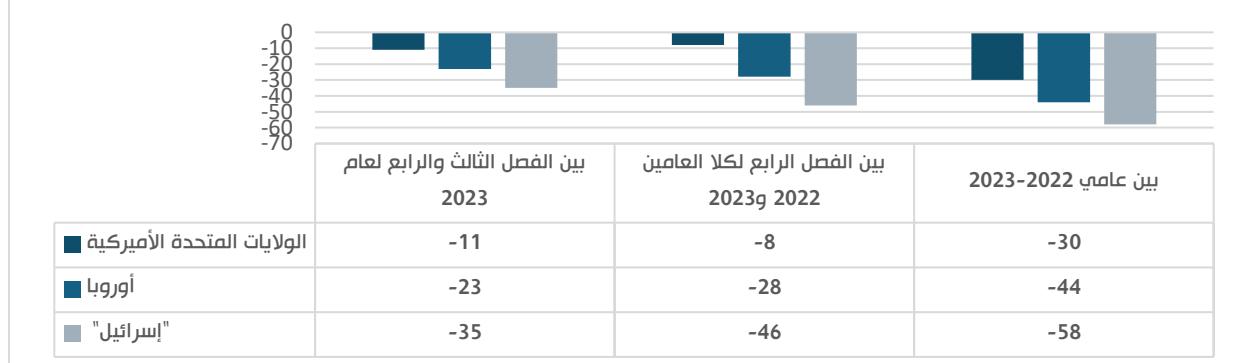
تسجيله في الولايات المتحدة الأمريكية (30-%) وأعلى بشكل ملحوظ من أوروبا (44-%). وهذه الاختلافات واضحة أيضًا عند المقارنة بين الفصل الأخير من عام 2023 ونفس الفترة من العام السابق، فضلاً عن الانخفاض في الاستثمارات في الفصل الرابع مقارنة بالفصل الثالث من عام 2023. هذا ما يؤكد وجود عوامل داخلية مؤثرة أيضًا في هذا التراجع، وإن كان يصعب تقدير حجم فاعلية هذا التأثير أو طبيعته النهائية، بمعنى هل هو نتيجة تقلبات دورة الأعمال أو حرب غزة أو عدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن صعوبة تشكيل هذه العوامل، مع ثقتنا أن الوقت كفيل بتوضيح هذه التساؤلات.

#### أولاً: انخفاض الاستثمارات في الشركات الناشئة على صعيد العالم

إن انخفاض الاستثمار لا يقتصر في الواقع على الكيان الصهيوني. فقد شهدت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أيضًا تراجعاً في الاستثمارات الرأسمالية منذ عام 2022 وسط تباطؤ اقتصادي عالمي وارتفاع معدلات التضخم والفوائد، إلا أن البيانات تشير إلى أن تأثير قطاع التكنولوجيا الفائقة في كيان العدوان أكبر مقارنة بالاقتصادات الأخرى.

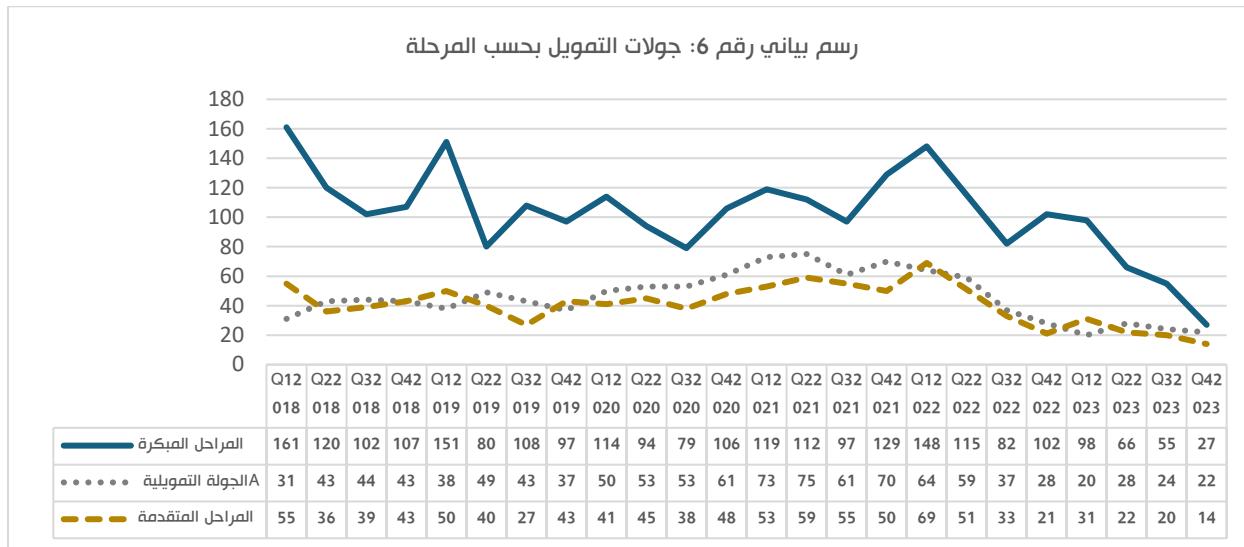
ويشير الرسم البياني رقم (5) أدناه إلى أن انخفاض الاستثمارات بين عامي 2022 و2023 في الكيان الصهيوني (بنسبة 58-%) كان تقريباً ضعف ما تم

رسم بياني رقم 5: تراجع الاستثمارات في الشركات الناشئة بحسب الاقتصادات



السنوات الأخيرة، بدأ الكيان يشهد انخفاضاً كبيراً في عدد الشركات الناشئة الجديدة وعدد جولات الاستثمار في المراحل المبكرة. حيث انخفض عدد جولات التمويل في المراحل المبكرة (أي ما قبل البذار والبذار) عام 2023 بنسبة 45% مقارنة بعام 2022. كما يلاحظ في الرسم البياني رقم (4) الآتي:

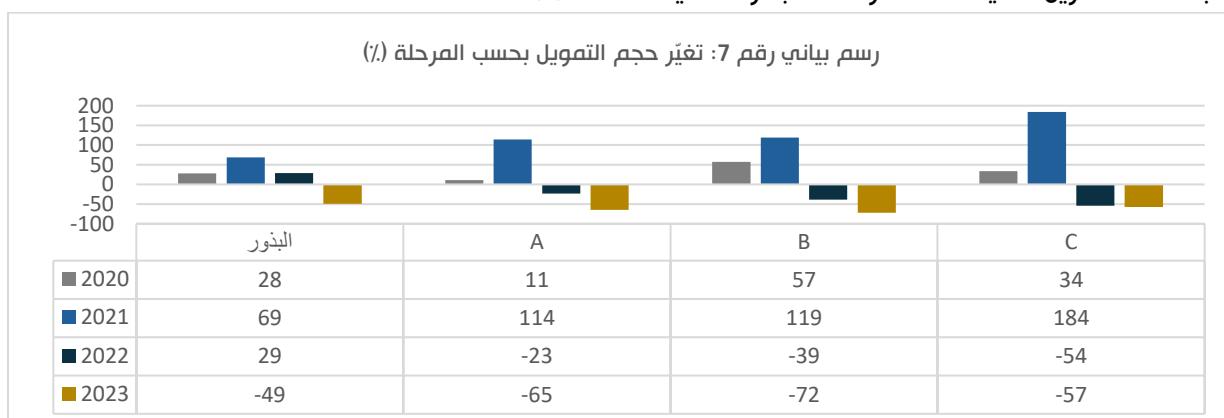
ثانياً: نضوج بيئة الابتكار أو تقويض ريادة الأعمال؟ تقليدياً، كان النظام البيئي للابتكار في الكيان الصهيوني يعتبر بمثابة مركز يضم عدداً كبيراً من الشركات الناشئة. وبعض هذه الشركات تتطور بمرور الوقت إلى شركات كبيرة توظف العديد من العمال، ويعتمد نشاطها البحث والتطوير إلى التسويق والمبيعات، ودعم العملاء، والعمليات، وغيرها. لكن في



المخاطر، وفضيل المبتكرين المحتملين للوظائف الأكثر أماناً في الشركات الكبيرة (مراكز البحث والتطوير للشركات متعددة الجنسيات أو الشركات ذات النمو السريع) على ريادة الأعمال.

وينما شهد عام 2022 انخفاضاً في عدد جولات الاستثمار في المراحل المبكرة (البذار)، فقد بقي إجمالي حجم الاستثمار إيجابياً في هذه المرحلة. وذلك على النقيض من عام 2023، حيث انخفضت الاستثمارات في مرحلة البذار بنسبة 50% مقارنة بالعام السابق. ولم يقتصر التأثير على استثمارات البذار فقط، بل يوجد أيضاً دلائل على أن تأمين جولات التمويل من السلسلة A بات أكثر صعوبة وهو ما يتضح أكثر في الرسم البياني رقم (7) أدناه:

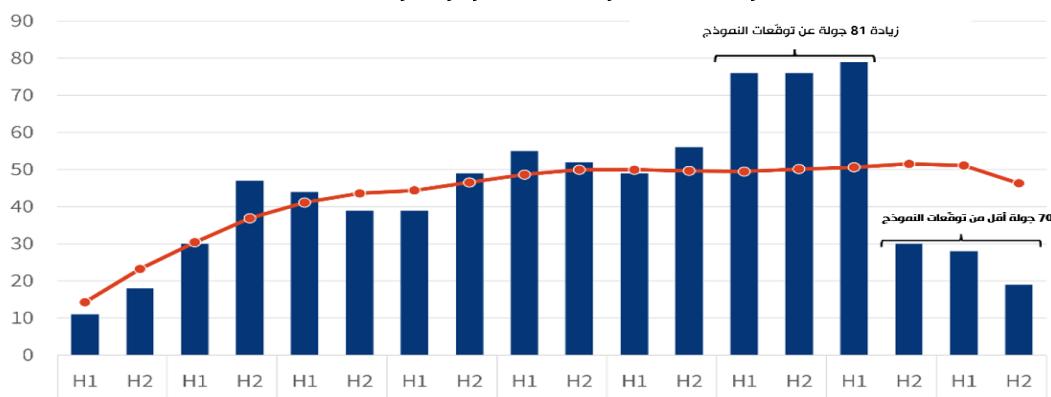
وقد يكون استمرار انخفاض عدد الشركات الناشئة نتيجة طبيعية لوصول النظام البيئي للابتكار في الكيان الصهيوني إلى حالة التشبّع. فغالباً ما تبدأ القطاعات الجديدة في الاقتصاد باجتذاب العديد من الشركات الصغيرة الجديدة. ومع مرور الوقت، تنمو بعض هذه الشركات لتصبح شركات ناضجة، وتميل نسبة تشكيل الشركات الجديدة إلى الانخفاض لتسقّر عند حد معين. ومع ذلك، تظهر البيانات المتعلقة بجولات الاستثمار في المراحل المبكرة لقطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلية" في عام 2023 (سواء في عدد الجولات أو الحجم) تأثيراً سلبياً كبيراً على الشركات الناشئة الجديدة. ومن المحتمل أن يكون ذلك ناتجاً عن تراجع رغبة المستثمرين في الاستثمارات المبكرة عالية



المقابلة في 2022، حصلت 81 شركة ناشئة على استثمارات تجاوزت توقعات النموذج. لكن جولات النصف الثاني من عام 2022 وكامل عام 2023 كانت أدنى من النموذج بحوالي 70 جولة اعتبرت مفقودة ( انظر الرسم البياني رقم (8) وهذه النتيجة تعبر عن بيئة الاستثمار الصعبة في العام العاضي، إلى جانب العوامل المؤثرة الأخرى على جمع التمويل المشار إليه أعلاه.

وكان التقرير السنوي لمركز الشركات الناشئة عام 2022، قدّم نموذجاً لتقدير معدل انتقال الشركات الناشئة التي حصلت على تمويل من البذار إلى جمع تمويل من السلسلة A. حيث يقدر النموذج، المبني على بيانات تاريخية، عدد جولات السلسلة A المتوقعة كل نصف سنة، ومقارنته بالعدد الفعلي. فقد تبيّن أنه خلال فترة الذروة من النصف الأول من 2021 إلى الفترة

رسم بياني رقم 8: توقعات تحول الشركات الناشئة من تمويل البذار إلى السلة A بداية العام 2018-2023. (الخط الأحمر يعبر عن توقعات عدد الجولات بحسب امرatz مركز الشركات الناشئة)



- بالنسبة للشركات التي حصلت على تمويل البذار في عام 2021، لا يزال هناك فائض صغير بنحو 8٪. هذا الفائض يقع ضمن النطاق الطبيعي للانحرافات العشوائية.
- الشركات التي حصلت على تمويل البذار في عام 2022 تواجه فجوة سلبية كبيرة وغير مسبوقة، حيث تمكنت 17 شركة فقط من تأمين جولات تمويل من السلسلة A، مقارنة بـ 35 شركة كانت متوقعة بالاستناد إلى البيانات التاريخية.

واللافت أن تاريخ الحصول على تمويل البذار يلعب دوراً حاسماً في ثبات شركات التكنولوجيا الفائقة. فالشركات التي حصلت على تمويل البذار قبل عام 2022 لا تزال تعتبر الظروف مؤاتية، بينما تواجه الشركات التي حصلت عليه في عام 2022 تحديات عديدة كما يلي:

- الشركات التي حصلت على تمويل البذار في الأعوام 2019-2020 حصلت على تمويل من السلسلة A في وقت أبكر بكثير مما كان متوقعاً. لذلك، على الرغم من انخفاض جمع التمويل في العام العاضي فإن نسبة الشركات التي تقدمت بنجاح إلى هذه المرحلة لا تزال أعلى بكثير مما كان متوقعاً (20٪ و 15٪ لدفعات 2019 و 2020 على التوالي). لاحظ الجدول أدناه.



جدول رقم 2: معدل انتقال الشركات من البذار إلى سلسلة A

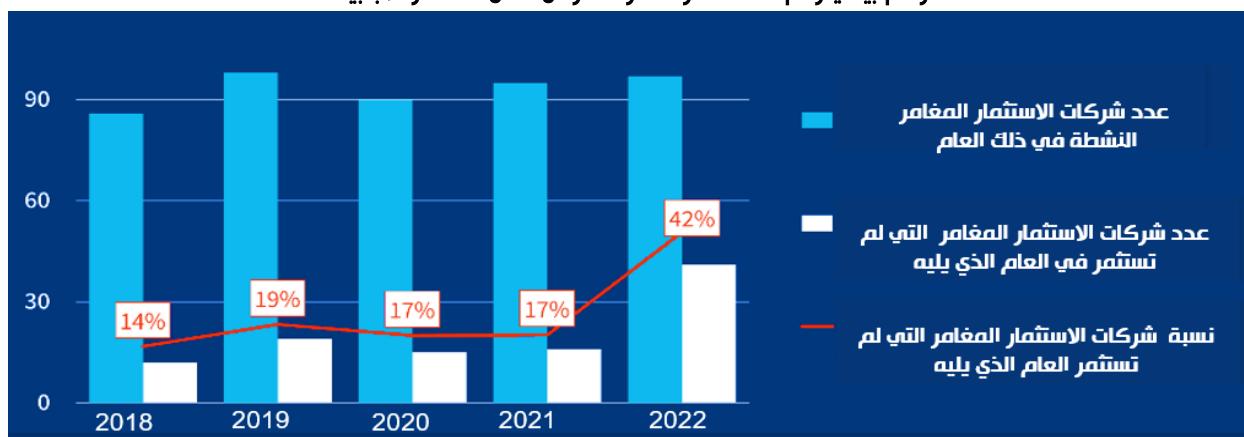
الفجورة بين الفعلي والمتوقع	عدد الشركات التي كان من المتوقع وصولها إلى السلسلة A	عدد الشركات التي وصلت فعلياً المرحلة A التمويلية من سلسلة A	عدد الشركات التي وصلت مرحلة البذار	
-3	103.4	100	278	2014
4	117.6	122	319	2015
-2	104.1	102	286	2016
7	88.7	95	249	2017
-6	110.2	104	320	2018
15	85.5	98	264	2019
20	77.2	93	269	2020
8	64.7	70	286	2021
-52	35.1	17	272	2022

المال المغامر الأجنبية عن الاستثمار في الشركات الناشئة "الإسرائيلية". وعند النظر في نسبة شركات رأس المال المغامر الأجنبية التي استثمرت في قطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلي" في عام 2022 ولم تستثمر فيه في عام 2023. أظهرت النتائج أن نسبة هذه الصناديق في عام 2023 كانت 42٪، أي أكثر من ضعف المتوسط للأعوام 2018-2022، الذي يقف عند حوالي 17٪. يشير هذا الارتفاع إلى أن عدداً كبيراً من شركات رأس المال المغامر الأجنبية إما تبتعد عن السوق "الإسرائيلي" أو لا تجد الشركات الناشئة جذابة بما يكفي للاستثمار. كلا السيناريوهين يشكلان سبباً لقلق كبير.

يتضح مما سبق أن التحديات التي واجهتها البيئة الاستثمارية في العام الماضي لم تؤثر فقط على الاستثمارات في المرحلة المبكرة، بل أيضاً على القدرة على تأمين جولات تمويل لاحقة. يشير هذا إلى أن التحديات التي تواجه النظام البيئي للتكنولوجيا العالمية في الكيان الصهيوني ليست وليدة الظروف العالمية أو المحلية الطارئة فحسب، بل تعكس أيضاً أزمة عميقة في ديناميكيات السوق وفضائل المستثمرين.

ثالثاً: انخفاض عدد شركات رأس المال المغامر النشطة في السوق "الإسرائيلي" أحد المخاوف الرئيسية في العام الماضي هو أن عدم الاستقرار المحلي قد يؤدي إلى امتناع شركات رأس

رسم بياني رقم 9: استثمارات شركات رأس المال المغامر الأجنبية

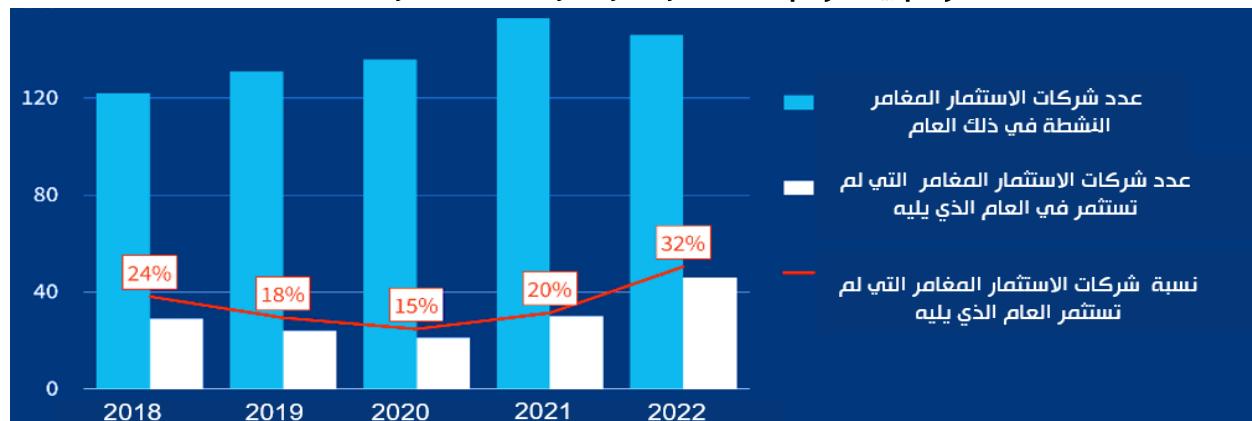




الاستثمار فيها في عام 2023، وهو ارتفاع ملحوظ عن المتوسط الذي كان 19٪ في السنوات السابقة.

هذا الاتجاه واضح أيضًا بين شركات رأس المال المغامر "الإسرائيلية" حيث 32٪ من الذين استثمروا في عام 2022 في الشركات الناشئة "الإسرائيلية" امتنعوا عن

رسم بياني رقم 10: استثمارات شركات رأس المال المغامر المحلية



200 إلى 400؛ ولم تعد الشركات النامية "الإسرائيلية" تقبل بالخروج المبكر<sup>8</sup>، ولكنها استهدفت الحصول على وضع اليونيكورن<sup>9</sup> والاكتتابات العامة في ناسداك<sup>10</sup>. كل هذه الأمور انعكست في زيادة الاستثمار الوطني في البحث والتطوير وزيادة نسبة العاملين في التكنولوجيا الفائقة من إجمالي القوى العاملة.

ومع ذلك، بعد ثلاث سنوات متقلبة بدأت بجائحة فيروس كورونا، وضرونة عالية لصناعة التكنولوجيا الفائقة المحلية والعالمية، ثم انخفاض كبير بسبب عدم اليقين العالمي وعدم الاستقرار الداخلي، يجد الكيان نفسه في خضم عصر جديد. ففي عام 2024 وما بعده، باتت استمرارية قطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلي

"يونيكورن" إلى النمو بشكل كبير من حيث التقييم، وهو ما يعني في كثير من الأحيان تطوير مكانة قوية في السوق، وتوسيع قاعدة عملائها، وزيادة الإيرادات.

<sup>10</sup> يرمز IPO إلى الطرح العام الأولي، وهو عندما تبيع الشركة أسهمها للجمهور لأول مرة وتصبح شركة مساهمة عامة. ناسداك هو سوق إلكتروني عالمي لبيع وشراء الأوراق المالية، وهو معروف بتركيزه العالمي على شركات التكنولوجيا. ومن خلال استهداف الاكتتاب العام الأولي في بورصة ناسداك، تهدف الشركات الإسرائيلية إلى الوصول إلى سوق رأس المال أوسع، وزيادة ظهورها، والحصول على المكانة المرتبطة بدرجتها في بورصة كبرى.

### 3. مستقبل قطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلي" في العام 2024 وما بعده

تأتي الأزمة الحالية في قطاع التكنولوجيا الفائقة بعد تأثر من الزمان (2011-2020) شهد فيه الكيان ذروة الطفرة التكنولوجية الفائقة. مستفيدًا من ظروف مثالية: استقرار أمني، بيئه مacro-اقتصادية مستقرة، وذروة موجة الابتكار المعتمدة على الإنترنت والهواتف المحمولة والحوسبة السحابية. ونتيجة لذلك، كان هناك زيادة في مؤشرات الابتكار الرئيسية حيث ارتفعت الاستثمارات من حوالي مليار دولار في بداية العقد المذكور إلى حوالي 10 مليارات دولار في نهايته؛ وتضاعف عدد الشركات متعددة الجنسيات من حوالي

<sup>8</sup> في سياق الشركات الناشئة ورأس المال الاستثماري، يعني "الخروج المبكر" عادةً بيع الشركة أو دمجها أو الاستحواذ عليها من قبل شركة أخرى في وقت مبكر نسبيًا من دورة حياتها، وغالبًا قبل أن تصل إلى إمكاناتها الكاملة. في الماضي، كانت العديد من الشركات الناشئة تهدف إلى هذا الخروج المبكر باعتباره نهاية ناجحة، مما يوفر عوائد سريعة للمؤسسين والمستثمرين.

<sup>9</sup> "يونيكورن" هو مصطلح في صناعة رأس المال الاستثماري يشير إلى شركة ناشئة مملوكة للقطاع الخاص تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار. يشير المصطلح إلى شيء نادر وناجح. وتشتت الشركات الإسرائيلية التي تهدف إلى الحصول على وضع



من الملحوظ أن التقرير يتعمد المبالغة في تظهير التوقعات الإيجابية حول مستقبل قطاع التكنولوجيا الفائقة، في خطوة تعكس حرضاً شديداً على إظهار الثقة بقدرة ودينامية هذا القطاع، لأن فقدانها يضع مستقبل هذا القطاع على المحك. متجاهلاً بذلك عوامل كثيرة ليست في مصلحة هذا المستقبل ومنها تلبد الوضع السياسية والأمنية والعسكرية في المنطقة عموماً والنزف البشري الذي يشهده الكيان ككل وقطاع التكنولوجيا تجديداً. والذي يتوقع أن يزداد مع اعتماد العدوان مقاربة اقتصادية تُعطي الأولوية للإنفاق العسكري والأمني في عودة إلى ما كان عليه الحال في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي والتي عُدّت بسبب ذلك سنوات اقتصادية ضائعة.

#### الاتجاهات السلبية

يتوقع أن تستمر شكوك المستثمرين عموماً خلال العام 2024 حول قدرة الكيان الصهيوني على تجاوز تبعات الحرب وعدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي الداخلي.

- التجنيد الواسع لموظفي التكنولوجيا الفائقة: تأثرت الشركات الناشئة، وخاصة تلك التي لا تزال في مرحلةها الأولى، بشكل ملحوظ بسبب التجنيد والاستدعاء للاحتياط حيث أبلغت 65٪ منها عن مشاكل بسبب التجنيد. والجدير ذكره أن فرادة موظفي التكنولوجيا الفائقة في هذا السياق تتبع من كونهم جزءاً من صناعة تنافسية عالمياً. وبالتالي، فإن خطر تخلفهم عن منافسيهم مرتفع مقارنة بصناعات أخرى في الاقتصاد الإسرائيلي.

- اعتماد الكيان الصهيوني على الاستثمارات الأجنبية والضرر الذي لحق بسمعته: هناك قلق متزايد من أن المشاعر المعادية للكيان الصهيوني في الولايات المتحدة وأوروبا قد تؤثر سلباً على المستثمرين الأجانب والشركات متعددة الجنسيات التي تشكل المصدر الأساسي لصناديق رأس المال الاستثماري والاستثمارات على شكل شركات متعددة الجنسيات. ما سيؤثر على قدرة الكيان على جذب الاستثمارات الضرورية لنمو قطاع التكنولوجيا العالية والحفاظ عليها. فالاستثمارات

بوصفه محركاً للنمو الاقتصادي في الكيان الصهيوني، متوقفة على أربعة أسئلة يجسم الإجابة عنها العديد من العوامل منها الإيجابي ومنها السلبي بحسب واطعي التقرير على الشكل الآتي:

#### الأسئلة التي ستحدد مستقبل قطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلية"

##### 1. ما مدى تأثير الوضع الأمني والجيسياسي على قطاع التكنولوجيا الفائقة؟

لا شك أن الحرب على غزة والتواترات في الشمال ستؤثر على صناعة التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلية" في عام 2024. قد يفترض الكثيرون حول العالم أن الاستقرار الأمني، الذي ميز الكيان الصهيوني منذ عدوان تموز 2006 ، لن يكون من نصيبها في السنوات القادمة. بينما تكون آثار الحرب ملحوظة عبر الاقتصاد بأكمله، بما في ذلك قطاع التكنولوجيا الفائقة الذي يعتمد على الاستثمارات في الأسواق الأجنبية.

#### الاتجاهات الإيجابية

- مرونة القطاع: كان تأثير الأزمات الأمنية السابقة على قطاع التكنولوجيا الفائقة محدوداً. لذلك يمكن أن تؤدي عودة الاستقرار (حتى لو كانت جزئياً) إلى استعادة ثقة المستثمرين بهذا القطاع.

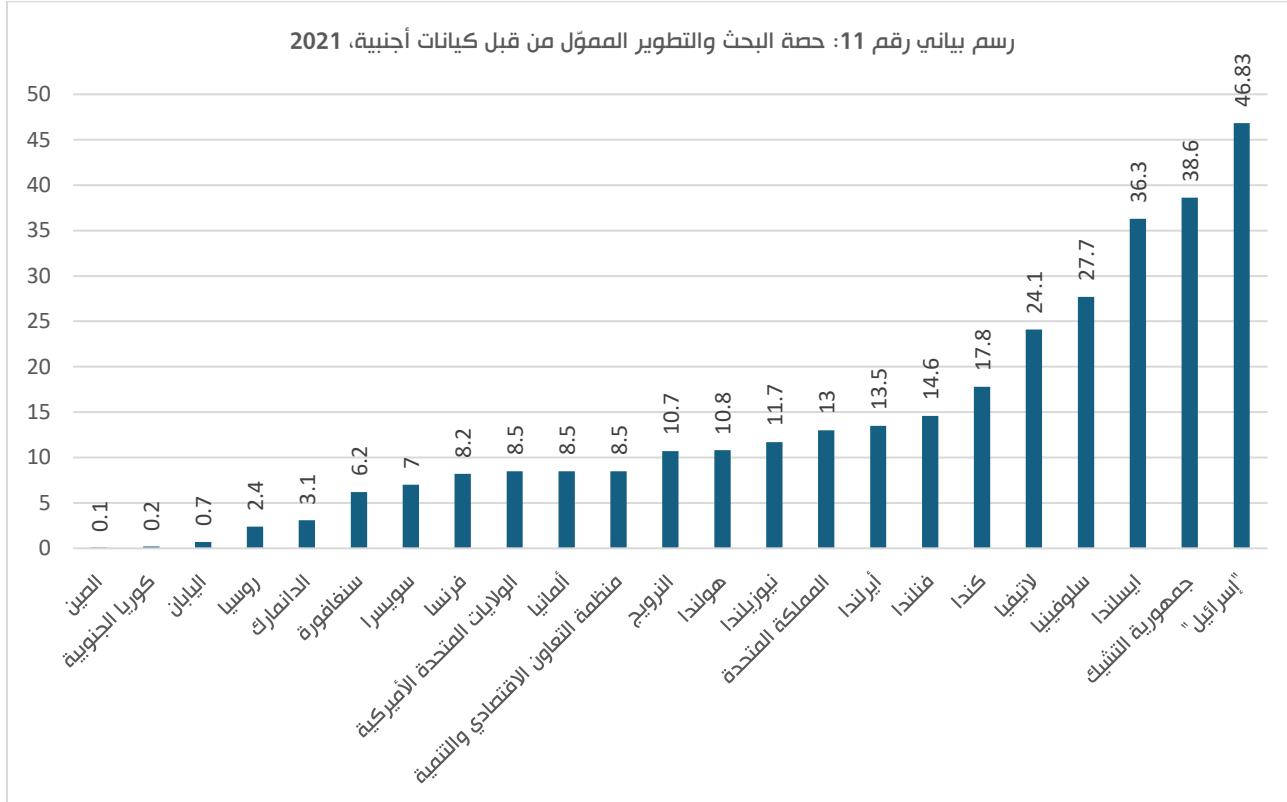
- وجود رأس المال بشرى: أظهرت القدرات البشرية في قطاع التكنولوجيا الفائقة لدى الكيان في السنوات الأخيرة قدرتها على بناء شركات نمو ذات رؤية طويلة الأجل تقود الأسواق التي تعمل بها. ويتوقع الخبراء "الإسرائيليون" أن تستمر هذه الصفات في المستقبل، ومن المرجح أن يستمر المستثمرون الأجانب، الذين يبحثون دائعاً عن أفضل الشركات، في الاستثمار داخل هذا القطاع استناداً إلى تقديراتهم لهذه القدرات.

- أظهرت الشركات متعددة الجنسيات ارتباطها العميق بصناعة التكنولوجيا الفائقة وبالمجتمع الإسرائيلي". ولا تزال تدعم بنشاط هذا القطاع حتى في ظل الحرب على غزة. ويرى البعض أن المخاوف من أن تشن هذه الحرب الشركات المذكورة عنمواصلة عملياتها في الكيان تعتبر في غير محلها.



الأجنبية ليست مصدر تعويم حيوي للشركات الناشئة والنمو فقط، بل هي أيضًا مؤشر على الثقة الدولية في القطاع وفي البيئة الاقتصادية الإسرائيلية ككل.

رسم بياني رقم 11: حصة البحث والتطوير المعمول من قبل كيانات أجنبية، 2021



أدنى أن إجمالي الاستثمار في القطاعات الموجهة نحو البرمجيات قد تقلب في السنوات الأخيرة بين 64٪ إلى 78٪ من إجمالي الاستثمارات (وهذا التقدير ربما لا يعبر بدقة عن الواقع لأن صاحب التقرير قام بتصنيف قطاع الصحة الرقمية على أنه علوم الحياة، بينما جزء كبير من استثمارات الشركات في هذا القطاع موجه نحو البرمجيات). علاوة على ذلك، يوضح الشكل أن التغيرات الأكثر جوهرية في السنوات الأخيرة - سواء الزيادات أو النقصان - حدثت في الغالب في القطاعات الموجهة نحو البرمجيات.

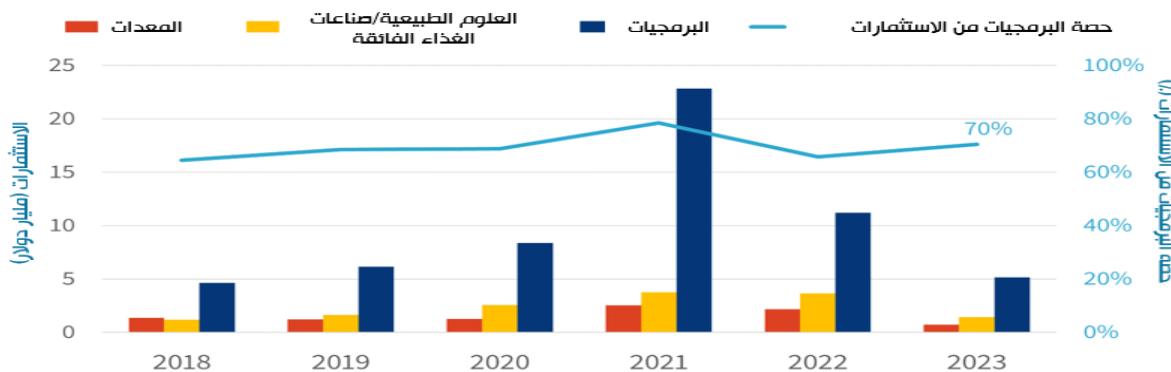
وبالتالي، فإن مستقبل قطاع التكنولوجيا الفائقة في الكيان الصهيوني يتوقف على كيفية التعامل مع هذه التحديات والمخاطر، والقدرة على الاحتفاظ به مكانة الكيان كمركز لابتكار والتكنولوجيا الفائقة وسط الاضطرابات الأمنية والسياسية المتزايدة، والاستفادة من النجاحات السابقة في جذب الاستثمارات وتطوير رأس المال البشري والتقني.

## 2. هل ستحافظ "إسرايل" على تفوقها التكنولوجي في عصر الذكاء الاصطناعي؟

على الرغم من الجهد المكثف لتطوير مجالات أخرى، تبقى البرمجيات مركز الثقل في صناعة التكنولوجيا المتقدمة "الإسرائيلية". يوضح الرسم البياني رقم (12)



رسم بياني رقم 12: الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا الفائقة في الكيان



- أهمية الدعم في المراحل الأولى من الموجة التكنولوجية: على الرغم من الضجيج المحيط بتقنيات الذكاء الاصطناعي لدى الكيان الصهيوني إلا أنه ما زال في المراحل الأولى من موجة الابتكار هذه، التي تتطلب بني تحتية مكلفة وتسدعي وفورات ضخمة للاستفادة المثلث من هذه التكنولوجيا. ما يجعل الشكوك تتراكم حول قدرة الشركات "الإسرائيلية" على الوصول إلى قوة المعالجة الكافية لمنصات الذكاء الاصطناعي الكبيرة.

- تأخر البداية على المستوى المحلي: يعترف الخبراء الصهاينة بأن رحلة الذكاء الاصطناعي على المستوى المحلي لدى الكيان الصهيوني قد بدأت متأخرة. وبينما قادت دول أخرى استراتيجيات وطنية طويلة المدى للذكاء الاصطناعي، كان هذا الكيان منشغلًا بسلسلة من الانتخابات وعدم الاستقرار السياسي المستمر. وهذا يخشون أن يؤثر التأخير في تنفيذ استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي سلبًا على مجالات مثل تطوير البنية التحتية. وأن يتحول بالتالي إلى عيب مستدام في الصناعة المحلية، ما قد يحد من نموها وقدرتها التنافسية في المشهد العالمي المتتطور للذكاء الاصطناعي.

ولذلك فإن قدرة صناعة التكنولوجيا "الإسرائيلية" على الحفاظ على ريادتها تعتمد على قدرتها على الاندماج بشورة الذكاء الاصطناعي. فهذه التكنولوجيا ستكون في طليعة سباق الابتكار العالمي في العقود المقبلة. ولذلك فإن بقاء الكيان الصهيوني رائداً في مجال الابتكار والبرمجيات يتوقف على قدرته على اللاحق بهذه الثورة مع ما تتطلبه من استثمارات أجنبية. ويوجد في هذا المجال اتجاهان، أحدهما متفائل والآخر متشائم.

#### الاتجاه المتفائل

- القدرة على التكيف: أثبتت الشركات الناشئة "الإسرائيلية" في مراحل سابقة قدرتها على التكيف مع التقنيات الجديدة، وهذه المقدرة هي مصدر القوة الرئيسية لصناعة التكنولوجيا الفائقة ولنمو الشركات المتخصصة في هذا المجال، وجذب الشركات المتعددة الجنسيات.

- وجود الشركات متعددة الجنسيات: تساعد أكثر من 400 شركة متعددة الجنسيات، بما في ذلك الشركات الرائدة عالمياً (أبل وغوغل وإنتر...)، الكيان الصهيوني على البقاء في صدارة الاتجاهات التكنولوجية وفي طليعة الخبرات العالمية. ولا تزال هذه الشركات تجري أبحاثها لابتكار وتطوير الذكاء الاصطناعي في مراكز أبحاث داخل الكيان الصهيوني.

#### الاتجاه السلبي



الموارد البشرية الذي يواجه هذا الكيان ككل ومحدوة انتشار علوم الرياضيات والعلوم التطبيقية الأخرى بين الحريدين.

التكنولوجيا الفائقة ليست مجرد برمجيات: كان عائق النمو الرئيسي لصناعة التكنولوجيا الفائقة تقليدياً هو النقص في العبرمجين مقارنة بالطلب المتزايد. إلا أن ظهور مجالات تكنولوجية داخل النظام البيئي التكنولوجي "الإسرائيلي" لا تعتمد حصرياً على البرمجيات، مثل AgriFood-Tech و Climate-Tech، يمثل فرصة لنمو إضافي يسمح بتجاوز مشكلة نقص المبرمجين.

تنامي النشاطات غير التقنية في مجال التكنولوجيا المتقدمة: إذ إن نفوج التكنولوجيا المتقدمة "الإسرائيلية" أدى إلى ظهور شركات النمو الإسرائيلية، ما أوجد المزيد من فرص العمل في الأدوار غير الفنية. وبحسب تحليل أجرته "هيئة الابتكار الإسرائيلي" يوجد مقابل كل موظف فني في الشركات النامية، 1.34 موظف بالمتوسط في أدوار غير فنية، مقارنة بـ 0.54 و 0.32 في مراكز البحث والتطوير المتعددة الجنسيات والشركات الناشئة، على التوالي.

#### الاتجاه السلبي

محدوة إمكانيات البشرية: إذ إن ثلثي العاملين في صناعة التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلية" هم عمال تكنولوجيين، ويشكلون جوهر الصناعة. ومع ذلك، فإن إمكانات هؤلاء العاملين تقتصر فقط على شريحة من السكان ذوي المهارات الرياضية المناسبة Mathematical skills. وفكرة محدودية رأس المال البشري في صناعة التكنولوجيا الفائقة تدعيمها حقيقة أن نسبة موظفي التكنولوجيا المتقدمة مقارنة بالعدد الإجمالي للأفراد العاملين في الاقتصاد "الإسرائيلي" مرتفعة بالفعل، خاصة عند مقارنتها باقتضادات أخرى، ويشير ارتفاع هذا الرقم إلى أن قطاع التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلي قد استغل جزءاً كبيراً من المواهب المتاحة داخل البلاد، ويتحمل أنه اقترب من نقطة التشبع.

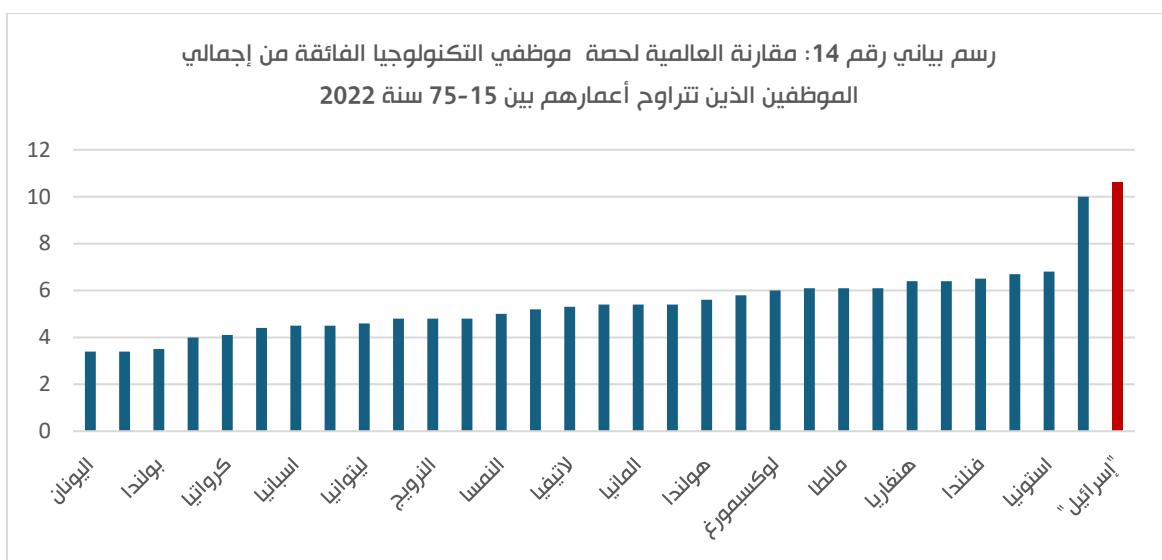
#### 3. إمكانية زيادة رأس المال البشري في الصناعة؟

على عكس مراكز التكنولوجيا العالمية الأخرى مثل وادي السليكون، التي تجذب المواهب من جميع أنحاء العالم، تعتمد صناعة التكنولوجيا "الإسرائيلية" بشكل شبه حصري على رأس المال البشري المحلي. وبالفعل، أدى النمو السريع لقطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلي" في السنوات الأخيرة إلى زيادة مستمرة في نسبة الموظفين في هذه الصناعة مقارنة بإجمالي القوى العاملة. وهذا الواقع يطرح سؤالاً مصيريًّا: هل اقترب الكيان الصهيوني من استيفاء كامل قدراته البشرية المؤهلة والراغبة في العمل في قطاع التكنولوجيا الفائقة؟ الإجابة عن هذا التساؤل تأخذ أيضاً اتجاهين أحدهما إيجابي والآخر سلبي على الشكل الآتي:

#### الاتجاه المتفائل

وجود إمكانات غير مستغلة لدى السكان: صناعة التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلية" هي صناعة متداولة، وتألف في الغالب من الذكور اليهود غير الأرثوذكس (64%). وتشكل النساء ثلث القوى العاملة في هذه الصناعة فقط، في حين تمثل المجتمعات العربية والهندية 5% فقط من العمالة في هذه الصناعة. ومع ذلك، فإن نظرة فاحصة على الخريجين الحاصلين على درجة البكالوريوس في مجالات علوم الكمبيوتر والهندسة الكهربائية تسفر عن تساوي معدلات التوظيف في قطاع التكنولوجيا المتقدمة للعرب والأرثوذكس. المتطرفين مع اليهود غير الأرثوذكس. ولذلك، فإن الزيادة في عدد طلاب العلوم من العرب والهريديم غير المنخرطة أساساً في مهن التكنولوجيا الفائقة ذات الصلة يمكن أن تطلق العنان لرأس المال البشري غير المستغل سابقاً.

لكن هذه التقديرات لا تأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل المحبطية لهذا التوجه مثل: موقف الحريديم السلبي تجاه العمل عموماً، صعوبة تقبل عمل العرب في قطاع حساس كالเทคโนโลยيا الفائقة في ظل حالة العداء المتعاظمة. ونرث



الفائقة. وهذا يتطلب إحداث تحسن كبير في نظام التعليم وتعزيزه وخاصة بين المجتمعات الأرثوذكسية المتطرفة والمجتمعات العربية.

- بطء عملية اندماج المجموعات السكانية الممثلة تفتيلاً ناقصاً، إذ إن دمج هذه المجموعات في قطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلي" يتقدم ب معدل بطيء، ما يضع القطاع أمام تحدي مصيري مع اقتراب رأس المال البشري المؤهل للأدوار التكنولوجية في السكان "عامة" من ذروته. وبالتالي، فالنفط المستقبلي للقطاع بات يعتمد بشكل كبير على مدى فعالية وسرعة دمج النساء والعرب والحرديم فيه. وبحسب دراسة أجراها فرع العمل التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والخدمات

- يعتمد مستقبل التكنولوجيا الفائقة بشكل كبير على التعليم الأفضل خاصة على المدى المتوسط والطويل. وتنظر المعايير الدولية مثل اختبارات البرنامج الدولي للطلاب PISA، التي تقيّم كفاءات الطلاب في مجالات رئيسية مثل الرياضيات والعلوم، أن "إسرائيل" قد احتلت المرتبة 35 على الصعيد العالمي في متوسط المؤشر (القراءة والرياضيات والعلوم) وهي تصنّف في المجموعة متوسطة الأداء. أما على صعيد الرياضيات على حدة فهي في المرتبة 38 وفي المرتبة 37 على مؤشر تقييم العلوم. وهذه المؤشرات تسلط الضوء على التحديات الوشيكة في تربية جيل جديد من المبتكرين لدى الكيان كضرورة لضمان نمواً صناعة التكنولوجيا



بالتضامن وبالتالي يمكن أن يؤسس حقبة جديدة في هذه الشراكة التعاونية.

هذا التقييم يتجاهل بالفعل الشرخ العميق الذي يعانيه المجتمع "الإسرائيلي" والذي طفا على سطح الأحداث في العراقل المتأخرة من الحرب على غزة. وبالتالي فإن الرهان على وجود هذا المجتمع في غير محله.

قيادة الموظفين المدنيين ذوي الصلة: إحدى المزايا الرئيسية لسياسة الابتكار في الكيان هي أن تعيينات الموظفين الحكوميين في مجال الابتكار كانت دائمة مهنية، ولم تكن وفقاً للانتماء السياسي أبداً. وكان كبير العلماء في وزارة الاقتصاد (وزارة العلوم والابتكار والتكنولوجيا الآن) يتمتع دائماً بخلفية قوية في التكنولوجيا أو الأوساط الأكademie. تلاحظ هذه الممارسة أيضاً في الكيانات الأخرى ذات الصلة بسياسة الابتكار مثل المجلس الوطني للبحث والتطوير (MOLMOP).

#### الاتجاه السلبي

الانفصال بين الحكومة وقطاع التكنولوجيا الفائقة: نشأت خلال العام الماضي فجوة كبيرة وغير مسبوقة بين الحكومة وصناعة التكنولوجيا المتقدمة، بسبب الإصلاح القضائي والاحتجاجات التي تلت ذلك. والاهتمام أن الحل لهذا الانفصال على المدى الطويل لا يزال غير مؤكد.

تقادم الإطار التشريعي: كان تشكيل "هيئة الابتكار الإسرائيلية" في منتصف العقد الماضي بثابة تحول محوري في سياسة الابتكار لدى الكيان. ومع ذلك، فإن قانون البحث والتطوير، الذي يحدد ولاية الهيئة وحدود عملياتها، لا يزال قدرياً وهو يحصر دور الهيئة في هذا المجال رغم أن سياسة الابداع والابتكار الحديثة لا تقتصر على البحث والتطوير فحسب، وخاصة عندما يكون البحث والتطوير بعيداً عن أن يشكل التحدي الأساسي للابتكار "الإسرائيلي". هذا القيد، الذي نشأ من التشريع الذي تم إقراره في عام 1985، يحد من قدرة هيئة الابتكار على معالجة

الاجتماعية "الإسرائيلي" عام 2022 فإن وثيرة اندماج العرب واليهود المتشددين في قطاع التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلي" بطبيعة الغاية، وذلك بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة لدى هذه الفئة من السكان مع أن العرب يشكلون حوالي 20٪ من طلاب علوم الكمبيوتر في جامعة Technion.

تراجع الاهتمام الحكومي: فقد نشرت «لجنة بيرلماتر» في منتصف عام 2022، توصيات مهمة تتناول موضوع رأس المال البشري عالي التقنية وجرى تجاهلها في ظل الفوضى السياسية والاجتماعية التي سادت منذ ذلك الحين، ومن المهم التأكيد على أن السياسة الحكومية فيما يتعلق برأس المال البشري هي بطبيعتها بirocratique وطويلة الأجل.

#### 4. هل ترقى سياسة الابتكار الإسرائيلية إلى مستوى التحدي؟

يتوقع أن تشهد السنوات المقبلة، حالة من التغيير وعدم اليقين، حيث يمكن للسياسة الحكومية المدروسة والتعاون القوي مع القطاع الخاص أن تحدث فرقاً بين النمو والتراجع. والتفاعل مع هذا الموقف يفرز اتجاهين أيضاً أحدهما متفائل والآخر متشائم كما يلي:

#### الاتجاه المتفائل

حس التضامن: لقد قامت صناعة التكنولوجيا الفائقة "الإسرائيلية" في الماضي على شراكة قوية بين القطاع الخاص والحكومة. وهذه الشراكة كانت تهدف فقط إلى إنشاء صناعة رائدة في مجال التكنولوجيا الفائقة. ولكن الآن، مع وجود نظام بيئي راسخ للابتكار، باتت الأهداف ذات شقين: تجديد قيادة قطاع التكنولوجيا الفائقة، ومساعدة القطاع العام في الكيان الصهيوني على اجتياز إحدى أصعب الفترات التي يواجهها. ومساهمة قطاع التكنولوجيا الفائقة حالياً في الجهد العام منذ بداية الحرب على غزة يعزز الشعور العام



كل دولة متقدمة تقريباً، إلى جانب العديد من الدول النامية، إلى اتباع سياسات تهدف إلى تعزيز قطاعاتها التكنولوجية ما يفرض على سياسة الابتكار "الإسرائيلية" تحديات للتكييف مع الواقع الجديد، فهي باتت تتنافس على الساحة الدولية مع أنظمة بيئية أخرى على المواهب ورجال الأعمال والشركات والمستثمرين. وتنطلب هذه المنافسة المترابطة إعادة تقييم وإعادة معالجة محتملة لاستراتيجيات الابتكار "الإسرائيلية".

\* \* \*

أفراد القوى العاملة في الكيان بأربعة ملايين و461 ألف شخص، موزعين بين أربعة ملايين و309آلاف عامل و151,300 عاطل عن العمل بنسبة 3.4٪. ما يعني أن نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لدى كيان العدو تبلغ 62.6٪. وما تبقى من المستوطنين خارج القوى العاملة بلغ عددهم مليونين و669 ألف شخص.

ويعتمد الإحصاء المركزي "الإسرائيلي" على منهجية تقسيم الأشخاص العاملين بين عاملين طيلة الأسبوع ومتغرين مؤقتاً عن العمل لأسابيع كامل<sup>11</sup>، فقد بلغ عدد العاملون طيلة الأسبوع 4,011,700 شخص أما المتغرين مؤقتاً لعدة أسبوع فقد بلغ عددهم 298,200 شخص. ويعد مؤشر المتغرين مؤقتاً أساسياً لتحليل تأثيرات الحرب على القوى العاملة في كيان العدو.

التحديات الحالية التي يواجهها النظام البيئي للتكنولوجيا في الكيان الصهيوني.  
- المنافسة العالمية المترابطة: كانت "إسرائيل" تاريخياً رائدة في الابتكار ومتقدمة على بقية البلدان الأخرى في تنمية النظم البيئية المبتكرة. وقد أسست المبادرات الاستراتيجية التي اعتمدت في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين لازدهار قطاع التكنولوجيا الفائقة في العقد الأخير من القرن العشرين. ومع ذلك، فقد تغير المشهد الحالي بشكل جذري. فاليوم، تسعى

\* \*

## 2. سوق العمل في كيان العدو

يعرض هذا التقرير آثار الحرب على غزة على سوق العمل في كيان العدو، خصوصاً الانقطاع عن العمل لأسباب متعددة منها الاستدعاء للاحتياط وتوقف الأعمال والنزوح من جراء ضربات المقاومة الفلسطينية على المستوطنات والمدن "الإسرائيلية". كما يبيّن التقرير تراجع عدد الوظائف في القطاعات الأساسية بين تشرين الأول 2023 وكانون الثاني 2024، وتحديداً قطاعات الزراعة والتصنيع وتجارة الجملة والأنشطة المهنية والعلمية.

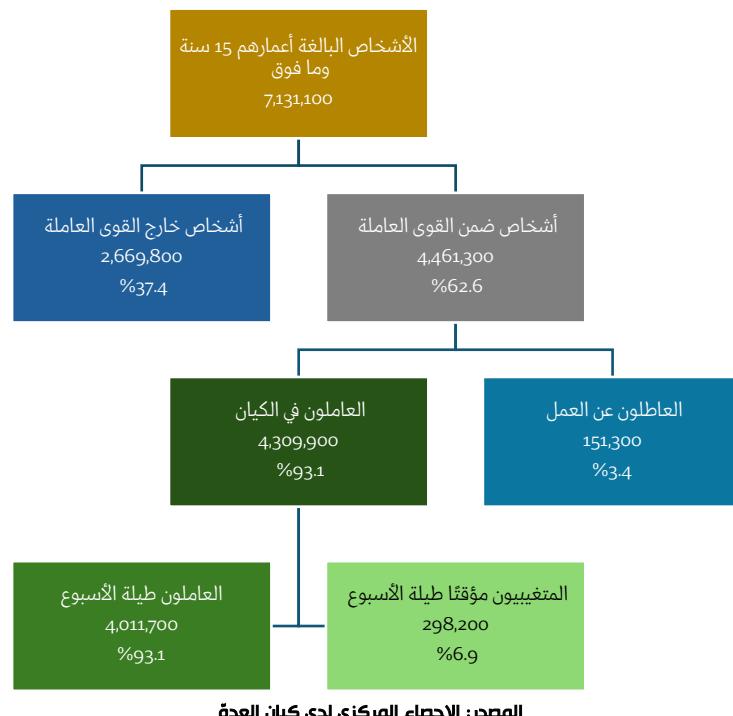
بلغ عدد الأشخاص البالغين المقيمين في الكيان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وما فوق سبعة ملايين و131 ألف شخص حتى كانون الثاني 2024، ويقدر عدد

مؤقتاً بسبب إجازة غير مدفوعة الأجر أو انخفاض النشاط التجاري بسبب الحرب). وقد تم إدراج الغياب بسبب الحرب في بداية شهر تشرين الأول (الأسابيع 1-2) تحت بند أسباب أخرى للغياب.

<sup>11</sup> الأشخاص العاملون الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فما فوق والذين تغيبوا مؤقتاً عن العمل طوال الأسبوع بسبب انخفاض عبء العمل أو التوقف عن العمل (بما في ذلك أولئك المتغرين



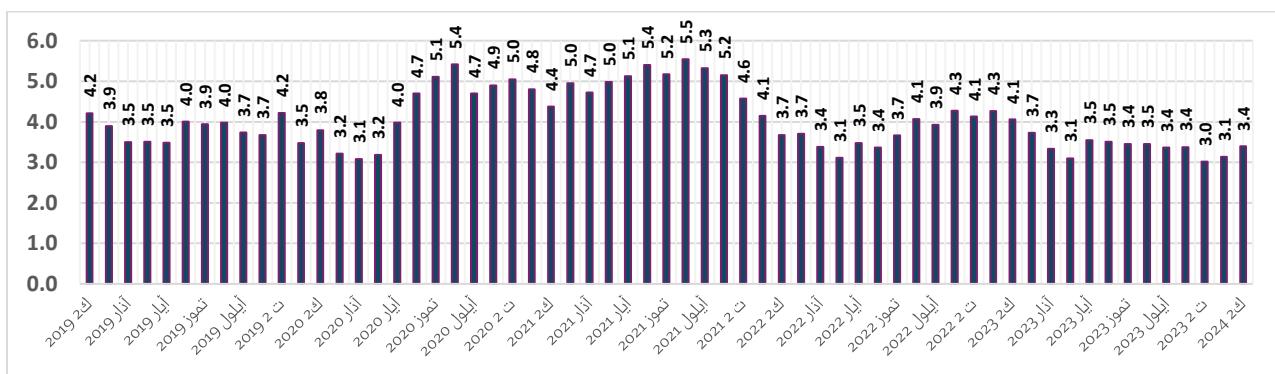
### رسم بياني رقم 1: بنية القوى العاملة في كيان العدّة بتاريخ كانون الثاني 2024



كانون الثاني 2024. في حين أن هذه المعدلات كانت قد ارتفعت إلى حدود 5٪ في عام 2020 خلالجائحة كورونا وهو ما يتبيّن في الرسم البياني رقم (2) الآتي:

وفي تحليل سوق العمل بعد حرب غزة نجد أن معدلات البطالة في الكيان بقيت مستقرة لتسجل 3.4٪ في تشرين الأول 3.0٪ في تشرين الثاني و 3.1٪ في كانون الأول من العام 2023، وعادت الارتفاع إلى 3.4٪ في

### رسم بياني رقم 2: معدلات البطالة الشهرية في كيان العدّة



المصدر: الإحصاء المركزي لدى كيان العدّة

نسبة المتغيبين مؤقتاً عن سوق العمل طيلة أسبوع كامل من 5.6٪ إلى 21٪ من إجمالي العاملين في الكيان

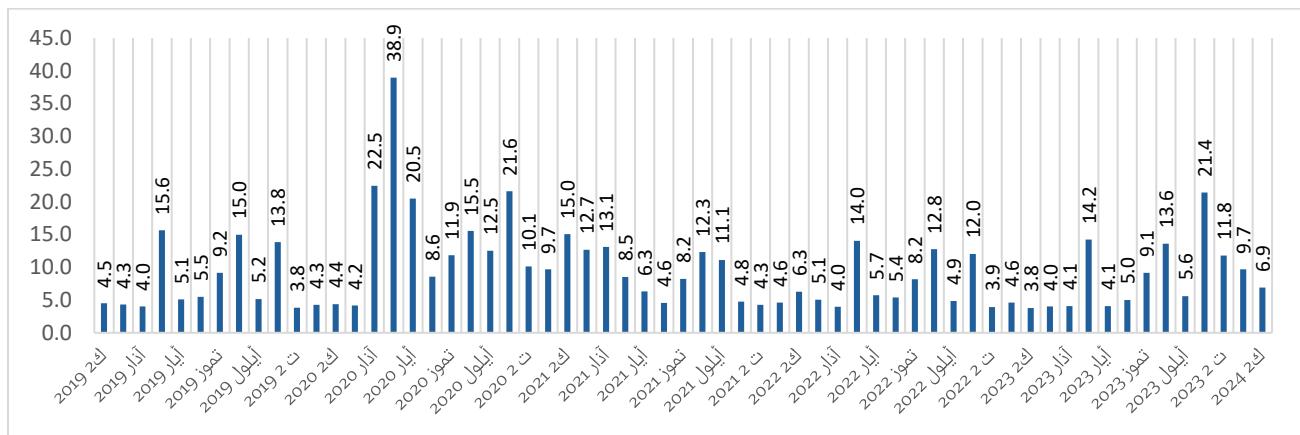
وفي مؤشر آخر على طبيعة التأثيرات قصيرة الأمد لحرب غزة على سوق العمل لدى الكيان الصهيوني، ارتفعت



واستئناف الأعمال نشاطها بشكل تدريجي. وتتجدر الإشارة إلى أن أكبر نسبة مسجلة للمتغيبين مؤقتاً بين عامي 2019 و2023 هي تلك المسجلة في زمنجائحة كورونا حيث بلغت 39٪ في نيسان عام 2020 بحسب ما يتبيّن من الرسم البياني رقم (3) الآتي:

بين أيلول وتشرين الأول عام 2023. وتعود أسباب هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى استدعاء الاحتياط، وإخلاء المستوطنين لمنازلهم وانقطاعهم عن أعمالهم، إلا أن هذه النسبة عادت وانخفضت إلى 7٪ في شهر كانون الثاني من العام 2024، من جراء عودة جزء من الاحتياط

رسم بياني رقم 3: نسبة المتغيبين مؤقتاً عن سوق العمل طيلة أسبوع كامل



المصدر: الإحصاء المركزي لدى كيان العدوان

الثاني 2024. كما ارتفعت نسبة الذكور بين هؤلاء المتغيبين من 35.8٪ في أيلول 2023 إلى 58.15٪ في تشرين الثاني 2023. ثم عاودت التراجع إلى 57.70٪ في كانون الثاني 2024.

وفي دراسة توزع المتغيبين مؤقتاً عن العمل طيلة الأسبوع بحسب الفئات العمرية يتبيّن أن نسبة المتغيبين الذي تتراوح أعمارهم بين 18 إلى 44 سنة قد ارتفعت من 55.8٪ في أيلول 2023 إلى 63.9٪ في تشرين الأول عام 2023 واستقرت بالارتفاع إلى 70.8٪ في كانون

جدول رقم 1: توزع المتغيبين مؤقتاً عن العمل طيلة الأسبوع بحسب الفئات العمرية

أيلول 2023	2023 1ف	2023 2ف	2023 3ف	2023 4ف	2024 2ف
التوزع بحسب الفئات العمرية (%)					
0.7٪	0.4٪	0.7٪	1.0٪	1.3٪	15-17
11.0٪	10.7٪	11.9٪	13.4٪	6.1٪	18-24
20.0٪	16.5٪	17.8٪	15.6٪	10.1٪	25-29
18.1٪	18.3٪	14.8٪	13.5٪	13.9٪	30-34
21.7٪	22.7٪	21.0٪	21.4٪	25.8٪	35-44
70.8٪	68.2٪	65.6٪	63.9٪	55.8٪	مجموع المتغيبين بين 18 سنة وحتى عمر 44
12.3٪	13.9٪	14.7٪	17.7٪	16.6٪	45-54
6.8٪	6.0٪	6.5٪	6.9٪	10.1٪	55-59
4.7٪	5.5٪	5.8٪	4.2٪	8.3٪	60-64
2.6٪	2.9٪	3.9٪	3.4٪	5.1٪	65-69
1.6٪	1.9٪	1.8٪	1.7٪	1.5٪	70-74



75 وما فوق					
التوزع بحسب الجنس (%)					
نسبة الذكور من المتفيدين مؤقتاً			نسبة الإناث من المتفيدين مؤقتاً		
57.70%	57.25%	58.15%	50.47%	35.78%	42.30%

المصدر: الإحصاء المركزي لدى كيان العدّة

تشرين الثاني من عام 2023. وأما نسبة المتفيدين لأسباب أخرى فهـي بحسب المصادر ارتفعت من 1% في أيلول إلى 38% في تشرين الأول 2023 وتعود بشكل رئيسي إلى الحرب. ومن اللافت أيضـاً ارتفاع نسبة التغـيـب المؤقت عن العمل بسبب المرض إلى 11.5% في كانون الثاني 2024، ومن المرجـح ارتفاع هذا الرقم بسبب الحرب. وذلك بحسب الجدول رقم (2) الآتي:

وفي تفصـيل دراسة أسباب التغـيـب بسبب حرب غزة نجد ما يلي: أن نسبة المتفـيـين مؤقتـاً بسبب استدعاء الاحتياط ارتفـعت من صـفرـ% في أيلول إلى 15% في تشرين الأول، 31% في تشرين الثاني، و35% في كانون الأول من العام 2023. ثم ارتفـعت هذه النسبة إلى 37.2% في كانون الثاني عام 2024. أما المـتفـيـون مؤقتـاً عن العمل بسبب إغـلاقـ الأعـمـالـ لأسباب اقـتصـاديـةـ فقد بلـغـتـ نـسـبـتـهـمـ 48% من إـجـمـالـيـ المـتفـيـينـ فيـ

جدول رقم 2: أسباب التغـيـب المؤقتـ عن العمل

أيلول 2023	سبتمبر 2023	أكتوبر 2023	نوفمبر 2023	ديسمبر 2023	يناير 2024	فبراير 2024
سبـبـ المـرضـ	11%	6%	3%	11.5%	5%	21.4%
سبـبـ الحـوـادـثـ	3%	2%	1%	2%	2%	2.1%
سبـبـ مـرـضـ أـحـدـ الـأـطـفـالـ		0%				0.2%
سبـبـ مـرـضـ أـحـدـ الـأـطـفـالـ	0%	0%	0%	0%	0%	0.2%
إـجازـةـ الـأـمـوـمـةـ	16%	4%	6%	8%	8%	14.0%
عـطـلـ أـخـرـىـ	50%	7%	6%	6%	6%	10.3%
مـهـرـجـاتـ	13%	2%				7%
الـطـلـبـ لـلـاحـتـيـاطـ						35%
بـسـبـبـ تـرـاجـعـ الـأـعـمـالـ	5%	30%	48%	31%	35%	37.2%
بـسـبـبـ الـاعـتـصـامـاتـ الـخـاصـةـ بـالـعـمـالـ						
الـطـقـسـ			0%			0%
أـسـبـابـ أـخـرـىـ	1%	38%	1%	1%	1%	1.6%
غـيرـ مـعـرـفـةـ	0%	0%	0%	0%	0%	0.5%

المصدر: الإحصـاءـ المـركـزـيـ لـدـيـ كـيـانـ العـدـةـ

والـتقـنيـةـ وـالـترـفـيـهـ قدـ خـسـرـتـ نـسـبـةـ مـنـ الـوـظـائـفـ،ـ فـيـ مـقـابـلـ اـرـتـفـاعـ هـذـهـ النـسـبـةـ فـيـ الـقـطـاعـ الصـدـيـ وـالـعـلـيـمـيـ وـأـنـشـطـةـ السـوـقـ الـعـقـارـيـ وـالـخـدـمـاتـ الـمـسـانـدـةـ.

ويـشـيرـ الجـدـولـ رقمـ 3ـ أـدـنـاهـ إـلـىـ تـطـوـرـ تـوزـعـ الـعـاـمـلـيـنـ فـيـ الـكـيـانـ الصـهـيـونـيـ بـيـنـ شـهـرـيـ أـيـلـولـ 2023ـ وـكـانـونـ الثـانـيـ 2024ـ حـيـثـ يـتـبـيـنـ أـنـ الـقـطـاعـ الصـنـاعـيـ وـالـقـطـاعـ الـزـرـاعـيـ وـقـطـاعـ الـتـجـارـةـ وـالـتـجـزـئـةـ وـالـأـنـشـطـةـ الـعـلـمـيـةـ



جدول رقم 3: توزُّع الوظائف في كيان العدُو

التغير في عدد الوظائف بين أيلول 2023 وكانون الثاني 2024 (وظيفة)	2023					(ألف وظيفة)
	2ك	1ك	2ت	1ت	أيلول	
-5,045	28.3	36.0	33.1	32.3	33.3	الزراعة والغابات وصيد الأسماك
-38,484	395.0	420.8	416.1	421.7	433.5	تصنيع: التعدين واستغلال المحاجر
-5,548	16.0	15.7	17.2	20.2	21.5	إنتاج الكهرباء
7,771	20.3	16.6	16.5	14.0	12.6	إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات
-327	212.2	209.6	204.3	205.8	212.5	البناء
-19,454	432.0	427.1	419.1	421.4	451.4	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات
15,739	203.4	208.3	203.7	192.0	187.7	أنشطة النقل والتوزين والبريد السريع
-8,522	158.5	153.2	147.1	166.8	167.0	أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية
5,139	291.2	277.5	292.0	300.4	286.0	المعلومات والاتصالات
-368	140.5	127.0	127.4	136.5	140.9	الأنشطة المالية والتأمينية
8,999	32.3	27.3	25.0	20.2	23.3	أنشطة السوق العقاري
-31,463	321.9	340.8	348.3	362.5	353.4	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
3,953	164.8	151.3	155.6	158.4	160.8	الأنشطة الإدارية والخدمات المساعدة
-33,356	407.1	412.6	412.1	418.3	440.4	الادارة المحلية وال العامة والدفاع والضمان الاجتماعي
54,839	577.5	561.1	565.2	542.6	522.6	التعليم
5,152	510.6	510.6	499.1	501.3	505.5	أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي
-2,364	74.5	74.5	75.6	74.4	76.9	الفنون والترفيه والتسليه
18,240	131.9	132.6	127.5	115.0	113.7	أنشطة خدمية أخرى
-15,346	55.8	65.2	63.4	66.4	71.2	الأسر كأصحاب عمل



## المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

[www.dirasat.net](http://www.dirasat.net)